الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر بالمؤسسة
دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي CNAS وكالة ميلة

اعداد الطلبة		المشرف
1	بوقلوط أسماء	د. بوركوة عبد المالك
2	غردة ريان	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
بوعظم منير	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. بوركوة عبد المالك	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
عون صبرينة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نشكر الله عزوجل الذي أنعم علينا بنعمة العلم ويسر لنا إتمام هذا العمل المتواضع...فالحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي أنعم علينا نعمة العقل وأرشدنا الى طريق العلم وهدانا دوما الى ما فيه الصلاح والثبات وجعل من الصعب هين وامدنا بتوفيق منه لإتمام هذا العمل. له وحده جل جلاله حمدا يليق بجلال وجهه وفضله علينا وعلى الناس اجمعين. ألف شكر الى جميع الأساتذة الذين ساهموا في تكويننا طيلة مشوارنا الدراسي وألف شكر الى الأستاذ المشرف الدكتور "بوركوة عبد المالك" الذي نكن له فائق التقدير والاحترام ونتمنى له دوام الصحة والعافية ومزيد من التألق والنجاح. شكرا الى كل من أمدنا يد العون وساهم في انجاز هذا العمل.

الاهداء

إلى من علمتني معنى الحياة والحياء فأحسنت ولها الفضل

في الوصول إلى ما أنا عليه الآن، جوهرة عيني وضوء قلبي ونبراس

دربي ريحانة حياتي وبسمتها الى من صبرت لوصولي إلى هذا المقام

أمي العزيزة حفظها الله وادام صحتها وعافيتها.

الي من احمل اسمه بكل فخر واعتزاز الى روح ابي وفقيد روحي

رحمه الله واسكنه فسيح الجنان.

إلى أحبتي إخواني واخواتي حفظهم الله

إلى كل الأقارب والأصدقاء ورفقاء الدراسة الى

جميع من مد يد العون لي من قريب او بعيد.

أسماء

الاهداء

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

الذي وفقني لأبلغ هذا المستوى وانجز مذكرتي

بكل تفاني وإخلاص عسى ان يكون عملي هذا

نافعا ينتفع به غيري.

اهدي ثمار نجاحي الى من سعى وشقى لي لأنعم بالراحة والهناء

الى من أحمل اسمه بكل افتخار والحمد لله الذي اطال عمرك لترى ثمار تعبي

ابي الغالي.

الى ينبوع المحبة والحنان، الى ملاكي الحارس في الحياة الى سر الوجود الى من

علمتني الصبر والاتقان الى قرة عيني وحبيبة قلبي

امي الغالية

أيضا اهدي هذا العمل الى سندي في الحياة "إخوتي"

الى كل من اعانني في انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة

ريان

الملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مدى مساهمة وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر بالمؤسسة فقصد تدعيم الجانب النظري من الدراسة قمنا بالتطرق إلى أهم المفاهيم العامة حول وظيفة التدقيق من نشأة ومفهوم أهمية واهداف وكدلك أنواع معايير وظيفة التدقيق والمعايير الجزائرية للتدقيق من فكرة انشائها واللجان المشرفة عليها ومطابقتها مع نظيرتها الدولية، وكون الدراسة مرتبطة بإدارة المخاطر فتطرقنا الى لمحة تاريخية عن نشأة ادراة المخاطر مفهومها ،أهميتها ،أهدافها وكدلك قواعد وخطوات إدارة المخاطر ، وصولا الى متطلبات وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر.

وفيما يخص الجانب التطبيقي فقد أخذنا كدراسة حالة مؤسسة الضمان الاجتماعي وكالة ميلة لنتمكن من تحقيق اهداف الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي وظيفة هامة في مؤسسة الضمان الاجتماعي اد يعد أداة من أدوات الإدارة التي تساعد في اتخاذ القرارات لمعالجة المخاطر وتسهيل عملية إدارتها عن طريق الاتصال المتواجد بين مختلف المصالح والأقسام بالمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: وظيفة التدقيق، إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، المؤسسة الاقتصادية.

Résumé :

L'objectif de cette étude est d'identifier dans quelle mesure la fonction d'audit contribue à la gestion des risques dans l'entreprise afin de soutenir l'aspect théorique de l'étude. Nous avons abordé les concepts généraux les plus importants concernant la fonction d'audit depuis ses origines. Le concept d'importance et d'objectifs. ainsi que les types de normes pour la fonction d'audit et les normes algériennes pour l'audit à partir de l'idée de sa création et des comités de surveillance et le fait que l'étude est liée à la gestion des risques nous avons donc abordé un aperçu historique de l'émergence de la gestion risques , Son concept, Son importance, Ses objectifs ,ainsi que les règles et les étapes de la gestion des risques.

En ce que concerne-le coté appliqué nous avons pris comme étude de cas la sécurité agence Mila pour pouvoir atteindre les objectifs de l'étude.

L'étude a conclu que l'audit est une fonction importante dans l'institution de sécurité sociale et qu'il est considéré comme l'un des outils de gestion qui aident à prendre des décisions pour faire face aux risques et facilitent le processeur de gestion de ceux-ci grâce la communication existe entre les différents départements et services de l'établissement.

Mots clés : fonction d'audit, gestion des risques, audit interne, entreprise économique.

فـــهرس
الـمـحتـويـا ت

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	**II**
الاهداء	**III**
الملخص	**V**
فهرس المحتويات	**VII**
قائمة الجداول	**XI**
قائمة الاشكال	**XII**
مقدمة	**أ~ و**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: اساسيات حول التدقيق	**03**
المطلب الأول: نشأة وظيفة التدقيق	**07**
المطلب الثاني: مفهوم وظيفة التدقيق	**07**
المطلب الثالث: أهمية وظيفة التدقيق	**09**
المبحث الثاني: أنواع وأهداف ومعايير التدقيق	**11**
المطلب الأول: أنواع التدقيق	**11**
المطلب الثاني: أهداف التدقيق	**15**
المطلب الثالث: معايير وشروط التدقيق	**17**
المبحث الثالث: المعايير الجزائرية للتدقيق	**25**
المطلب الأول: فكرة إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق	**25**
المطلب الثاني: اللجان المشرفة على معايير التدقيق الجزائرية	**26**
المطلب الثالث: عرض المعايير الجزائرية للتدقيق ونظيرتها من المعايير الدولية	**27**

خلاصة الفصل	**32**
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر وعلاقتها بوظيفة التدقيق	**33**
تمهيد	**34**
المبحث الأول: لمحة تاريخية لإدارة المخاطر وخصائصها	**35**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة إدارة المخاطر	**35**
المطلب الثاني: أهمية إدارة المخاطر واهدافها	**37**
المطلب الثالث: خصائص إدارة المخاطر	**39**
المبحث الثاني: قواعد واستراتيجيات وخطوات إدارة المخاطر	**41**
المطلب الأول: قواعد إدارة المخاطر	**41**
المطلب الثاني: آليات واستراتيجيات إدارة المخاطر	**43**
المطلب الثالث: خطوات عملية إدارة المخاطر	**45**
المبحث الثالث: متطلبات وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر	**47**
المطلب الأول: العلاقة بين التدقيق وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية	**47**
المطلب الثاني: خطوات تدقيق إدارة المخاطر	**54**
المطلب الثالث: دور التدقيق في إدارة المخاطر	**54**
خلاصة الفصل	**56**
الفصل الثالث: دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي وكالة ميلة	**57**
تمهيد	**58**
المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة الضمان الاجتماعي	**59**
المطلب الأول: تعريف ونشأة صندوق الضمان الاجتماعي	**59**
المطلب الثاني: مهام وأهداف مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي	**60**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي	**63**
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة	**75**

المطلب الأول: منهجية الدراسة	**75**
المطلب الثاني: النتائج المتعلقة باتجاه اراء المستجوبين حول محاور الاستبيان	**81**
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	**85**
خلاصة الفصل الثالث	**87**
الخاتمة	89
قائمة المراجع	91
الملاحق	95

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التطور التاريخي لتدقيق الحسابات	06
02	مراحل تطور اهداف التدقيق	16
03	اهداف التدقيق التقليدية والحديثة	17
04	مدى التوافق بين ما أصدر من معايير جزائرية للتدقيق مع نظيرتها الدولية	31
05	اهداف إدارة المخاطر ما قبل الخسارة وما بعد الخسارة	38
06	أدوار التدقيق الداخلي والخارجي	51
07	نسب الاشتراكات المطبقة على بعض الفئات الخاصة بالمؤمنين اجتماعيا	72
08	نتائج معامل الاتساق الداخلي	76
09	معامل الثبات الفا كورو نباخ	76
10	خصائص التغيرات الديمغرافية لأفراد العينة	77
11	مقياس ليكارث الثلاثي	81
12	العوامل المتعلقة بالتدقيق الداخلي	82
13	العوامل المتعلقة بإدارة المخاطر	83
14	مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة	84
15	نتائج اختبار الفرضية الأولى	85
16	نتائج اختبار الفرضية الثانية	85

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	عملية التدقيق	8
02	أنواع التدقيق	15
03	معايير التدقيق	24
04	خطوات وأساليب عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية	49
05	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الضمان الاجتماعي–وكالة ميلة–	63
06	نموذج يوضح متغيرات الدراسة	75
07	توزيع نسبة العمر علي عينة الدراسة	78
08	المستوى التعليمي لعينات الدراسة	79
09	توزيع المتغير الوظيفة لعينة الدراسة	80
10	توزيع متغير خبرة الوظيفة لعينة الدراسة	80

مقدمة

مقدمة:

أدى توسع وتشعب الأنشطة الاقتصادية مع ازدياد حجم المنشآت وتعددها وتعقد العمليات والاحداث الاقتصادية الى وجود أخطاء وتلاعبات أي هناك العديد من المخاطر التي أصبحت تواجه المؤسسة اثناء ممارسة أعمالها، لذلك أصبح من الضروري أن تتبنى الإدارات والمؤسسات وظيفة التدقيق في هيكلها التنظيمي التي من خلالها تتجنب الأخطاء واكتشافها وقت حدوثها وتحديد الممارسات غير المشروعة التي تحدث داخل المؤسسات، وذلك من خلال مختلف المهمات التي يقوم بها المدقق الداخلي قصد استخراج نقاط الضعف واكتشاف التجاوزات، وهذا بهدف اتخاذ تدابير وقائية وتصحيحية من خلال تقديم التوصيات والارشادات التي يتضمنها التقرير الصادر عن مهنة التدقيق للوصول الى الأهداف المرجوة.

فوظيفة التدقيق الداخلي تعد أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسات والتي لا يمكن الاستغناء عنها لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية ، وكذا قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة، والمساهمة في تقييم إدارة المخاطر، حيث تعمل وظيفة التدقيق الداخلي على تقديم أنشطة استشارية لمساعدة الإدارة في تفعيل إدارة المخاطر وأنشطة أخرى تأكيدية تتمثل في توفير تأكيد معقول حول موثوقية وملائمة المعلومات ونظم الرقابة الداخلية بشأن إدارة المخاطر من خلال تقرير يقدم الى مجلس الإدارة، وأصبح التركيز على إدارة المخاطر من طرف وظيفة التدقيق الداخلي عاملا مهما في تحقيق أهداف المؤسسة.

كما لم تتخلف المؤسسات الجزائرية على تبنى مفهوم التدقيق في إدارة المخاطر الذي قد جسد داخل المؤسسات وهذا ما وضحه ظهور القانون رقم 91-8 المؤرخ في 1991/04/27 الذي اصدر احكام متعلقة بممارسة المهنة، تزامنا مع اصلاح البيئة المحاسبية في الجزائر بعد تبنى معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS التي استحدث منها النظام المحاسبي المالي وفقا للقانون رقم 07-11 المؤرخ 2007/11/25 المطبق ابتداءا من سنة 2010 خلفا للمخطط المحاسبي الوطني PCN، كما تم اجراء عدة تعديلات جوهرية حول تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق وفقا لقانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بمهنة المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في 84 مادة قانونية، وتليها إصدارات تدريجية للمعايير الجزائرية لتدقيق بدءا من سنة 2016 ثم خلق دليل عملي كنموذج لممارسة مهنة التدقيق سنة 2019.

باعتبار مؤسسة الضمان الاجتماعي من المؤسسات التي تعتمد على معايير الرقابة الداخلية الذي تزايد في السنوات الأخيرة من خلال المعالجة المالية الإلكترونية للتعويضات وهذا ما جعل هذه الوظيفة تكتسب طابع مهم داخل المؤسسة.

إشكالية الدراسة:

وبناءا على ما سبق يمكن معالجة الموضوع من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر داخل مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي؟

وتتفرع منها الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما المقصود بوظيفة التدقيق؟ ما مفهوم إدارة المخاطر؟
- ✓ كيف يساهم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة؟
- ✓ هل هناك علاقة بين وظيفة التدقيق وإدارة المخاطر؟
- ✓ هل يتم اعتماد وظيفة إدارة المخاطر في مؤسسة الضمان الاجتماعي CNAS؟

فرضيات الدراسة:

وتبعا لما سبق وكإجابة أولية على هذه الأسئلة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ يساهم التدقيق الداخلي بشكل كبير في إدارة المخاطر.
- ✓ هناك علاقة طردية بين وظيفة التدقيق وإدارة المخاطر.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لمجموعة من الأسباب الموضوعية والذاتية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

<u>الأسباب الموضوعية:</u>

- ✓ أهمية التدقيق بالنسبة للمؤسسة من أجل تحقيق الأهداف.
- ✓ حاجة المؤسسة للتدقيق قصد تحقيق الفعالية خاصة بعد التحولات الاقتصادية التي شهادها المحيط الاقتصادي.
- ✓ أهمية التقارير التي ينتجها التدقيق بالمؤسسة ومدى قدرتها على التحكم والتقليل من المخاطر.
- ✓ قلة الدراسات التي تناولت مفهوم التدقيق في الجزائر وخاصة في المؤسسات ذات الطابع الحكومي.

الأسباب الذاتية:

- ✓ الميول الشخصي ورغبتنا في الاطلاع على هذا الموضوع.
- ✓ ملائمة موضوع التدقيق مع تخصصنا.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ تندرج أهمية هذه الدراسة في إبراز دور التدقيق في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت من الأدوات التي تساهم في ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تمس أنظمة إدارة المخاطر، والمساهمة في تحقيق الأهداف.
- ✓ تزايد اهتمام تدقيق عملية إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية حاليا.
- ✓ اعتبار التدقيق أداة إدارية فعالة فلا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها أحد الركائز التي تساهم في رفع كفاءة المؤسسة وقدرتها على المنافسة والاستقرار مما يدعم استقرارها ودورها الفعال في المجتمع.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الي تحقيق جملة من الأهداف:

- ✓ التعرف علي دور وظيفة التدقيق في معرفة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية.
- ✓ إبراز العلاقة بين التدقيق وإدارة المخاطر.
- ✓ التعرّف على واقع وظيفة التدقيق ومدى تطبيقها بالمؤسسات الجزائرية.
- ✓ التعرّف على مدى التطور الذي حصل على مستوى وظيفة التدقيق ومدى مساهمته في وضع حد لحالات الغش والأخطاء، وبالتالي التقليص في نسبة مخاطر التدقيق.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

لمعالجة موضوع الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال استخلاصه من اهم الدراسات والكتب والمجلات والمداخلات التي طرحت في الملتقيات العلمية، اما بالنسبة للجزء التطبيقي استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تتم معالجته باستخدام استبيان عبارة عن أسئلة تم استنتاجها من خلال ما جاء في الجزء النظري والاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS.

حدود الدراسة:

- ✓ **الحدود المكانية:** تناولت هذه الدراسة دور وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر بالمؤسسة حيث تم إعداد الدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة الضمان الاجتماعي CNAS وكالة ميلة.
- ✓ **الحدود الموضوعية:** تضمنت هذه الدراسة جميع جوانب الموضوع المتعلقة بالدراسة (التطبيقية والنظرية) من خلال الاهتمام بالمحاور المرتبطة بدراسة دور وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر بالمؤسسة.

الدراسات السابقة:

- ✓ عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011-2012. حيث هدفت هده الدراسة الي ابراز دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية ومن أبرز النتائج التي تم الوصول اليها من هده الدراسة:

تواجه المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن جملة تحديات و رهانات تتعدد في أشكالها وأنواعها و أبعادها ،بحيث ف رضت عليها جملة مخاطر يمكن أن تقضي عليها الشيء الذي أوجب عليها ضرورة إعداد العدة و الاستعداد الجيد لمواجهتها ، ينتج الخطر أساسا من عدم التأكد و التي تجعل من متخذ القرار في حالة قلق و خوف نتيجة تلك لقرارات المبنية على عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل، إما بسبب عدم معرفة بما سيكون، أو عدم وجود خبرة لديه تابعة من تجارب سابقة مرت بها المؤسسة بظروف مماثلة و إدارة المخاطر عبارة عن منهج علمي للتعامل مع مختلف المخاطر من خلال القدرة على كشف مسبباتها ومقدار شدتها ثم تحديد طبيعتها و نوعها، وبعدها تقييمها و تحليلها بناءا على عدة طرق ليتم في الأخير معالجتها و السيطرة عليها.

وقد لخصت الدراسة إلى توصيات منها، على الشركة تغيير مختلف السلوكيات الخاطئة لدى الأفراد فيف كيفية التعامل مع المخاطر كونهم يعتقدون أن تخطيهم لخطر ما يمكنهم من تخطي أي خطر كان في المستقبل، وهذا غير صحيح لان عدم معالجة الأخطار في وقتها يمكن أن يقضي على استمرارية المؤسسة وبقاءها مستقبلا، وتتطلب إدارة المخاطر الفعالة ضرورة تنمية ثقافة الإحساس بالمخاطر لدى الأفراد والاستعداد والقابلية لتحمل مختلف الظروف لمواجهتها، أي غرس ثقافة إدارة الخطر في قيم ومعتقدات الموظفين.

- ✓ عامر حاج دحو، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية ولاية بسكرة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،

جامعة أحمد داريه أدرار، الجزائر، 2017-2018. حيث من بين اهداف هذه الدراسة عرض اهم الاتجاهات لحديثة في مجال التدقيق الداخلي، نظام إدارة المخاطر، الرقابة الداخلية ومن أبرز النتائج التي تم التوصل اليها:

تطور مفهوم التدقيق من مجرد تقديم راي مهني محايد حول صدق وعدالة القوائم المالية، إلى تتبع مختلف العمليات التشغيلية والمالية للمؤسسة والتقرير عنها، وفحص الأنظمة الرقابية؛ تتكامل وظيفة التدقيق الداخلي مع نظام إدارة المخاطر، حيث لهما دور تبادلي يساهم في تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، بينما يستخدم المدقق مخرجات عملية إدارة المخاطر في إطار تخطيطه ودراسته للمؤسسة؛ – يركز التدقيق القائم على تقييم المخاطر على المناطق الأكثر خطورة بالمؤسسة، ويهدف إلى تحسين كفاءة العمليات التشغيلية بالمؤسسة؛ لا يعتبر التدقيق الداخلي مسؤولا عن عمليات نظام إدارة المخاطر وفقا لما تقتاضيه معايير الاستقلالية، وانما يتمثل دوره في دور تقييمي استشاري لنظام إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية .....الخ.

ومن التوصيات التي تم الإشارة اليها في هده الدراسة، التركيز على فصل الوظائف والمهام في المؤسسات الاقتصادية، وانتهاج ضوابط واجراءات تساهم في توضيح كيفية تأدية الأعمال والمهام، لما فيه من أهمية بالغة في تفادي المخاطر التي قد تنشأ نتيجة سوء في تطبيق التعليمات أو عدم التفرقة بين الوظائف؛ ضرورة إنشاء خلية تدقيق داخلي في المؤسسات الاقتصادية، بما يساهم في عملية تقييم كفاءة العمليات الداخلية للمؤسسة، وتوفير الرقابة الفعالة والملائمة.... الخ.

هيكل الدراسة:

بهدف الالمام بجميع جوانب الموضوع قمنا بتقسيم البحث الي ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي وهي كالتالي:

- ✓ **الفصل الأول:** تناولنا فيه المفاهيم المرتبطة بوظيفة التدقيق من خلال ثلاث مباحث أساسية تحتوي بالتفصيل أساسيات حول التدقيق من نشأة ومفهوم وأهمية، وأنواع وأهداف ومعايير وشروط التدقيق ومبحث حول المعايير الجزائرية للتدقيق من فكرة إصدارها الى اللجان المشرفة عليها وعرض هذه المعايير وما يقابلها من المعايير الدولية.
- ✓ **الفصل الثاني:** أما في هذا الفصل تطرقنا الى دراسة نظرية حول إدارة المخاطر من نشأة ومفهوم وخصائص وكدلك قواعد وخطوات إدارة المخاطر وصولا الى متطلبات وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر.

- ✓ **الفصل الثالث:** فقد خصصناه للجانب التطبيقي والذي قمنا بدراسة حالة مؤسسة الضمان الاجتماعي CNAS وكالة ميلة.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا صعوبات اثناء قيامنا بهذا البحث نذكر منها:

- ✓ صعوبة اجراء المقابلة بسبب التحفظ على معلومات المؤسسة واللجوء الى الاستبيان.
- ✓ ضيق الوقت بالنسبة لموظفي المؤسسة بسبب ضغوطات العمل.
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات فيما يتعلق بالتدقيق.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتدقيق

تمهيد:

أخذت مهنة التدقيق حيزا كبيرا من الاهتمام في وقتنا هذا، نظرا لما لها من أدوار على عدة مستويات فعلى الرغم من أنه كان ينظر إليها على أنها مهنة تكتسب بالمرانة فقط، إلا أنها وبحكم تشعبها كنتيجة لتوسع النشاط الاقتصادي وكبر حجم المؤسسات تزايدت الحاجة إليها، وكان لا بد من إطار نظري يحكمها، فأصدرت مختلف الهيئات الحكومية والمهنية والأكاديمية جملة من المفاهيم والانواع والأهداف والمعايير محاولة منها حصر الجانب النظري فيها.

اما المعايير فهي تلك المرجعية المتفق عليها والمصدرة من جهة مختصة معتمدة، وقد تبنت الجزائر 16 معيارا من أصل 36 معيار دولي، وأدرجت هذه الأخيرة ضمن المعايير الجزائرية للتدقيق NAA، والتي تميزت بمجموعة من الخصائص تتناسب مع بيئة وطبيعة العمل في الجزائر.

ومن اجل تفصيل مدى التشابه والاختلاف سنحاول توضيح الإطار المفاهيمي للتدقيق في المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول التدقيق.

المبحث الثاني: أنواع وأهداف ومعايير التدقيق.

المبحث الثالث: المعايير الجزائرية للتدقيق.

المبحث الأول: أساسيات حول التدقيق

يلعب التدقيق دورا هاما في الحياة الاقتصادية فهو من المواضيع التي تعيرها الجمعيات المهنية في جميع انحاء العالم أهمية خاصة وتعتبر دراستها من الموضوعات المتقدمة أكاديميا.

المطلب الأول: نشأة وظيفة التدقيق

يعد التدقيق علما من العلوم الاجتماعية ومهنة تخدم المجتمع وتلبي احتياجاته، لذا كانت نشأة مهنة التدقيق مستمدة من حاجة الانسان الى التحقق والتأكد من مدى صحة وسلامة البيانات المالية والمحاسبية التي يستند اليها في إتخاذ قراراته أيا كانت تلك القرارات على اختلاف أنواعها ودرجة تعقيدها وأثرها في المجتمع.

وتأكيدا على ما تقدم تشير الدراسات التاريخية الى أن التدقيق قد رافق نشوء الحضارة الإنسانية وتطورها اذ دلت الالواح الطينية التي تم اكتشافها في بلاد ما بين النهرين على وجود قوانين مكتوبة باللغة الاكدية والتي تشير الى ما يشبه المصادقات المستخدمة في التدقيق المعاصر، وقد تضمن قانون حامو رابي المدون بالخط المسماري وباللغة الاكدية في مسلة حمورابي التي تم الكشف عنها عام 1901-1902 م في دينة شوش عاصمة علام والمحفوظة الان في متحف اللوفر في باريس.

اما في الحضارة الفرعونية فقد كانت السلطات تستعين بخدمات المحاسبين والمدققين وتعتمد عليهم في فحص سجلات عوائد الضريبية والتأكد او التحقق من صحة الحسابات العامة، فقد كان الفرعون يستعين بموظفين يحفظ كل منهما سجلات خاصة يسجلان فيها قيود ممتلكات الفرعون ثم يقارنان القيدود المسجلة من قبلهما لاكتشاف الأخطاء والتلاعبات وان هذا النظام لا يزال مقبولا حتى وقتنا الحاضر.

وقد تم ذكر التدقيق في الكتاب المقدس اذ تشير واحدة من اقدم التفسيرات للكتاب المقدس في القرن الثاني بعد الميلاد ان قصة النبي يوسف عليه السلام تحمل بين طياتها تدقيق سجلات المحاسبية، اد انه كان مأتمنا على كافة موجودات بيت بوتيفار وان جميع عمليات هذا البيت كانت تتم تحت سلطته، كما انه كان يفحص سجلات مساعديه ويصف هذا التفسير كلمة "عمله" بعبارة يمكن ترجمتها "فحصه لسجلات الحساب" وهذا يدل علي وجود التدقيق وأهميته في دلك التاريخ، وعليه فإن النبي يوسف عليه السلام هو أول مدقق لسجلات المحاسبية ورد في الكتاب المقدس.

وفي اليونان كان المدقق يستمع للقيود المثبتة في الدفاتر والسجلات للوقوف على صحتها وسلامتها ومن هنا اشتقت كلمة AUDIT التي تعني (الاستماع) مثلما هو معروف، كما كان يتم أيضا فحص حسابات

موظفين حكوميين. أما في عهد الإمبراطورية الرومانية فقد كانت بيانات السجلات المحاسبية تتلى على مسمع الحاكم ومستشاريه للوقوف على ممتلكاته.

كما تم ذكر التدقيق أيضا في كتاب الله تعالى ودستور الإسلام الحنيف مما يؤكد وجوده وأهميته وقت نزول كلام الله العزيز القدير على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، فمن حيث ان التدقيق كان المقصود بيه السمع في العصور السابق فقد ورد بهذا المعنى في سورة التوبة الآية (103) قوله عز وجل " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلواتك سكن لهم والله سميع عليم "، كما وردت مفردة (رقيب) في اكثر من أية من أيات الذكر الحكيم، ومن المعروف أن هذه المفردة هو (مدقق)، إذ قال جل وعلا في سورة النساء الآية (01)" يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تسآءلون به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا " وهنا نجد بأن الله تعالى وصف نفسه بالرقيب على الناس.[1]

وفي عصر الخلافة الإسلامية قد تمت ممارسة وظيفة التدقيق حيث أن الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه جعل مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة وتدقيقها وكان الغرض الرئيسي من هذه الوظيفة هو اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها وقد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية.[2]

وعند ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وتطور الصناعة والتجارة والزيادة في أنشطة المؤسسات وزيادة الفجوة بين المالكين والإدارة المحترفة وتطور النظام الضريبي، لم يتغير الهدف الرئيسي للتدقيق وهو اكتشاف الغش والخطأ ولكن التغيير المهم الذي طرأ خلال هذه الفترة ولغاية 1850 م هو الاعتراف والرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم" البيانات " المحاسبية لأجل منع واكتشاف الغش والخطأ والتغيير الآخر كان الاعتراف بوجود الحاجة لتدقيق القوائم المحاسبية من قبل شخص مستقل ومحايد، وقد نص على ذلك قانون الشركات الانجليزي لسنة1862 م، الأمر الذي أدى إلى تطوير مهنة التدقيق وضرورة وجود أشخاص مؤهلين ومدربين للقيام بهذه المهنة، وتأسيسا على ما تقدم فقد ركز الأكاديميون والمهتمون في العديد من الدول على تطوير معايير التدقيق أو إجراءاها لتحقيق التوازن بين مسؤولية مدقق الحسابات القانونية واحتياجات مستخدمي التقارير المالية، وتم الوصول إلى هذا التوازن من خلال ما يعرف بالتقرير النمطي، وقد مر التقرير النمطي في الولايات المتحدة الأمريكية بعدة مراحل، ففي عام 1917 م لم يكن لهذا التقرير صيغة

[1] عمر علي كامل دوري، التطور التاريخي للتدقيق منظور اقتصادي سياسي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، جامعة النهرين بغداد العراق، العدد 26، 2014، ص8-10.

[2] بلحرش رشيد، محاضرات في مقياس التدقيق ومراقبة التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، 2020، ص 3.

موحدة وكان هذا التقرير يعد بمثابة شهادة بأن القوائم المالية تمثل حقيقة المركز المالي ونتائج الأعمال، وفي عام 1932 م أصدرت هيئة الأوراق المالية نشرة عدلت فيها تقرير مدقق الحسابات ليكون رأي بدلا من شهادة وتحديد هذا الرأي بمدى التزام المنشأة بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، حيث في عام 1939 م أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أول تقرير نمطي مهني لتدقيق الحسابات ويضمن التقرير مسؤولية مدقق الحسابات عن رأيه في أن القوائم المالية تمثل بعدل المركز المالي ونتائج الأعمال، ولا يزال هذا التطوير مستمر حتى الآن. [1]

أما في الجزائر فقد تأخرت كثيرا في تنظيم المهنة كونها كانت تحت سيطرة الدولة(حسب النظام الاقتصادي المتبع)، في شكل تنظيم يرعاه المجلس الوطني للمحاسبة CNC إلى أن ظهر القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27-04-1991 الذي صدر أحكام متعلقة بممارسة المهنة تزامنا مع إصلاح البيئة المحاسبية في الجزائر بعد تبني معايير المحاسبة الدولية " IAS/IFRS " التي استحدث منها النظام المحاسبي المالي وفقا للقانون رقم 07-11 المؤرخ في 25-11-2007 المطبق ابتداءا من سنة 2010 خلفا للمخطط المحاسبي الوطني PCN ، كما تم اجراء عدة تعديلات جوهرية حول تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق وفقا للقانون رقم 10-01 المؤرخ في 29-06-2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في 84مادة قانونية، وتليها اصدارات تدريجية للمعايير الجزائرية للتدقيق بدءا من سنة 2016 ثم خلق دليل عملي كنموذج لممارسة مهنة التدقيق سنة 2019 .[2]

وفيما يلي جدول يوضح التطور التاريخي لتدقيق الحسابات:

[1] فاتح غلاب، تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص 45.

[2] لياس قلاب ذبيح، محاضرات في التدقيق المالي، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2019-2020، ص 8.

جدول رقم (01): التطور التاريخي لتدقيق الحسابات

المدة	الأمر بالتدقيق	المدقق	أهداف التدقيق
من 2000 سنة قبل الميلاد إلى 1700م	الملك، الإمبراطور، الكنيسة الحكومة.	رجل الدين، كاتب	معاقبة السارق على اختلاس الأموال، حماية الأصول.
من 1700 إلى 1850م	الحكومة، المحاكم التجارية والمهمين.	المحاسب	منع الغش، معاقبة فاعليه وحماية الأصول.
من1850 الي 1900 م	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو القانون.	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
من 1900 إلى 1940م	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة.	تجنب الغش والأخطاء وتأكيد مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من 1940 إلى 1970م	الحكومة، البنوك والمستهلكين.	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة.	الشهادة على صدق وعدالة القوائم المالية التاريخية.
من 1970 إلى 1990م	الحكومة، الهيئات الأخرى ومساهمين.	شخص مهني في التدقيق والحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق.
ابتداء من 1990 م	الحكومة، الهيئات الأخرى ومساهمين.	شخص مهني في التدقيق والحاسبة والاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش المالي

المصدر: فاتح غلاب، تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص46.

المطلب الثاني: مفهوم وظيفة التدقيق

تعددت التعاريف التي تناولت مصطلح التدقيق واختلفت باختلاف الأطراف الصادرة عنها ومن بين أهم هذه التعاريف نذكرها فيما يلي:

- ✓ التدقيق هو" عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الاحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك الى الأطراف المعنية."[1]
- ✓ التدقيق " عملية فحص أو بحث عن أدلة وتقييم لهذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل الخروج برأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية، ويقوم بهذه العملية شخص مؤهل ومستقل عن معدي البيانات وعن المستفيدين من هذه المعلومات بشكل مباشر، ثم يقوم بإصدار تقرير حول هذه البيانات لغرض زيادة موثوقيتها وبالتالي زيادة فائدتها ومدى الاعتماد عليها ".[2]
- ✓ التدقيق " هو فحص القوائم المالية ويتمثل على بحث وتقييم تحليلي للسجلات والإجراءات ونواحي الرقابة مع تحليل انتقادي للدولة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة للخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي ونتائج العمليات خلال فترة زمنية معينة".[3]

ومن التعاريف السابقة، يمكن صياغة تعريف شامل للتدقيق:

التدقيق هو فحص يقوم به مهني مختص، وفقا لمعايير موضوعة مسبقا، وذلك من أجل اكتشاف العيوب والشذوذ، ووضع إجراءات التصحيح اللازمة، من خلال طرق دقيقة وتوصيل تلك النتائج لمستخدميها.

[1] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005، ص 13.

[2] رشيد بوكساني وحمزة العرابي، المراجعة المالية بين التنظير والجمعيات المهنية والإقليمية والدولية، الملتقى العلمي الوطني حول واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، 11-12 افريل 2018، ص 14.

[3] خالد الخطيب وخليل الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعلمي، الطبعة الاولي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 10.

الشكل رقم (01): عملية التدقيق

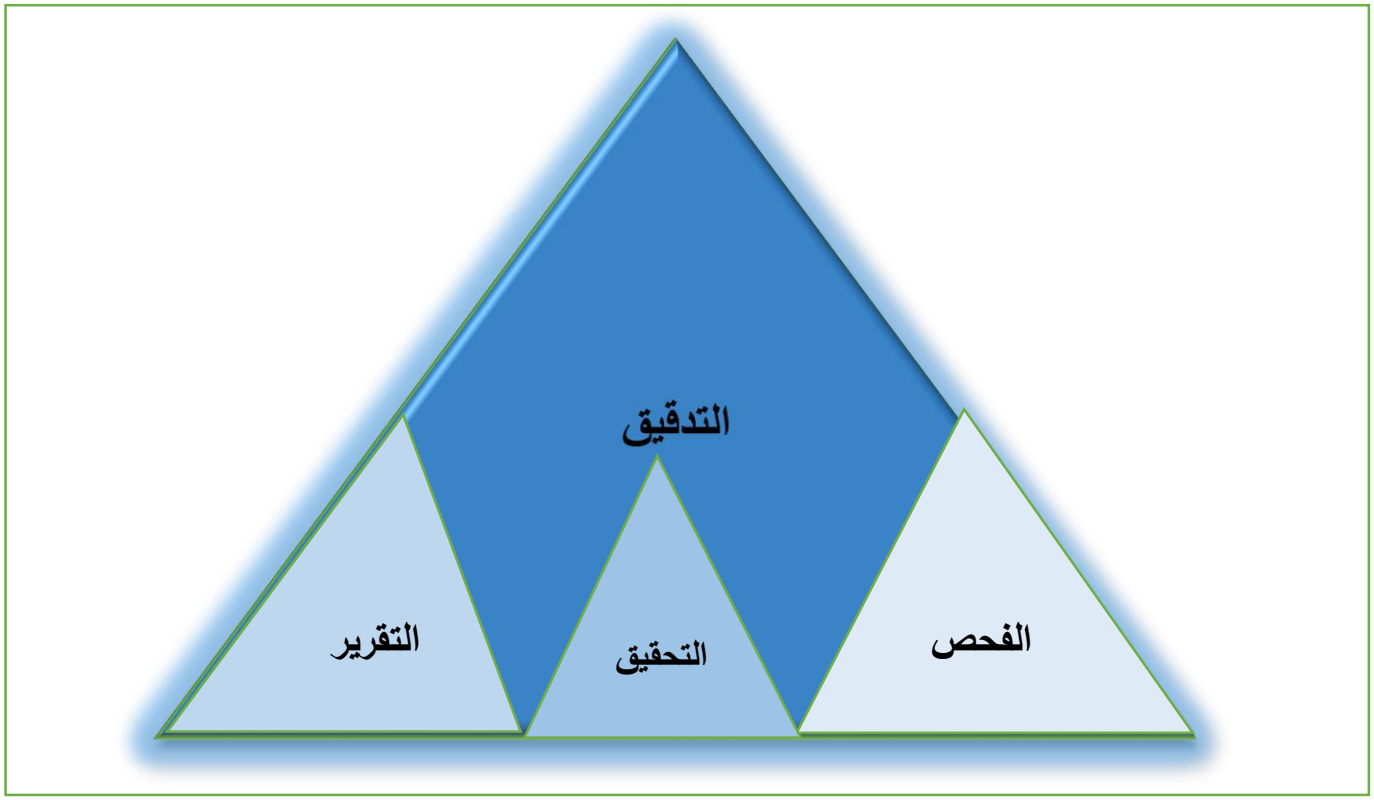

المصدر: إيهاب الدين بن مهدي، دور وظيفة التدقيق في تقييم نظام مراقبة التسيير، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،2020-2021، ص 10.

واستنادا الي ما تم سرده في التعاريف السابقة والشكل، نلاحظ بأن هذه التعاريف ركزت على النقاط التي تتمحور حول التدقيق وهي: الفحص، التحقيق، التقرير.[1]

- ✓ **الفحص**: هو التأكد من قياس المعلومات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي وهو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة؛
- ✓ **التحقيق**: يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة لتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية المالية في فترة زمنية معينة؛
- ✓ **التقرير**: هو بلورة نتائج الفحص والتدقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدميه القوائم المالية.

[1] بلحرش رشيد، محاضرات في مقياس التدقيق ومراقبة التسيير، مرجع سبق دكره، ص6.

المطلب الثالث: أهمية وظيفة التدقيق

تتجلى أهمية التدقيق في كونها وسيلة تهدف إلى خدمة الأطراف المستفيدة من القوائم المالية، بحيث تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها، ويمكن صياغة أهميته في العناصر التالية:

1- **الإدارة:** تستعمل مجالس الإدارة البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة أداء المؤسسات وتقييمه ومن هنا تحرص على أن تكون تلك البيانات صحيحة وتعكس الصورة الحقيقة للقوائم المالية، وهذا ما يستلزم أن تكون خاضعة لعملية التدقيق من قبل هيئة مختصة وقانونية.[1]

2- **المستثمرون:** يعتمد المستثمرون على القوائم المالية عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية وتوجيه مدخراتهم إلى ما يحقق لهم أكبر عائد ممكن، ولكي تكون هذه القرارات والتوجيهات سليمة، يجب أن تكون هذه القوائم المالية على الأقل تعكس معلومات يمكن الوثوق بها.[2]

3- **الجهات الحكومية:** تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المدققة في الكثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط، فرض الضرائب، منح القروض والدعم لبعض النشاطات، بالإضافة الى الاتحاديات والنقابات تعتمد على القوائم المالية المدققة في حالة نشوب خلاف بين المنشأة وأي طرف آخر.[3]

لقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عند إصدار المعايير في عام 2002 ان أهمية التدقيق (المصلحة العامة) تكون على سبيل المثال في:[4]

- ✓ يساعد مدققو الحسابات المستقلون على المحافظة على أمانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة الى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الأسهم للحصول علي رأس المال؛
- ✓ يعمل المدراء الماليون التنفيذيون في الإدارات المالية المختلفة في المؤسسات ويساهمون باستقلال موارد المؤسسات بفعالية وكفاءة؛
- ✓ يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي؛
- ✓ يساعد في وضع القرارات الإدارية السليمة.

[1] زروقي هشام، مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز تطبيق حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020 -2021، ص6.

[2] نفس المرجع، ص6.

[3] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[4] نفس المرجع، ص 6.

4- نقابة العمال: تعتمد على البيانات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية لاعتمادها في مفاوضاتهم مع الإدارة لرسم سياسية العامة للأجور وتحقيق مزايا العمال.[1]

[1] خالد الخطيب وخليل الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعلمي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المبحث الثاني: أنواع وأهداف ومعايير التدقيق

باعتبار أن للتدقيق دور كبير في المؤسسات بمختلف تخصصاتها سنبرز أنواع التدقيق المتعددة بمختلف زواياه وأهدافه ومعاييره.

المطلب الأول: أنواع التدقيق

هناك أنواع متعددة من التدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية التدقيق من خلالها. ولكن مستويات الأداء التي تحكم جميع الأنواع واحدة وبوجه الإجمال يصنف التدقيق حسب وجهات النظر المختلفة إلى :

1- من زاوية الالزام القانوني: سنميز نوعين من التدقيق في هذا البند وهما: [1]

1-1-التدقيق الالزامي:

وهو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به، حيث نص المشرع على إلزامية تعيين مدقق يقوم بالوظائف المنوطة بهم خلال القانون المعمول به، وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المتوخاة من التدقيق، وفي الجزائر نص المشرع الجزائري في القانون التجاري وفي مادته رقم (619) على ضرورة تعيين مندوب الحسابات في قانون التأسيس بالنسبة إلى شركات المساهمة.

1-2 التدقيق الاختياري:

وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني وبطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة، ففي الشركات ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات المدقق الخارجي بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية وعن نتائج الأعمال والمركز المالي، إذ أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد. وفي الجزائر نص المشرع الجزائري في القانون التجاري وفي مادته 584 على تعيين مندوب الحسابات في حالة الاقتضاء إلى ذلك.

2- من زاوية ملكية المؤسسة: قد تكون المؤسسة موضوع التدقيق مملوكة ملكية خاصة أو عامة أو مختلطة، ففي هذا المجال يمكن تقسيم التدقيق إلى نوعين :[2]

[1] عامر حاج دحو، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية ولاية بسكرة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أحمد داريه أدرار، الجزائر، 2017-2018، ص 16.

[2] نفس المرجع، ص 19.

2-1 التدقيق العام:

ينصب التدقيق العام على المؤسسات ذات الصبغة العمومية والحكومية في حد ذاتها، والتي تخضع للقواعد الحكومية الموضوعية، والأموال المستقلة في هذا النوع من المؤسسات لها صيغة المال العام وتمتلكها الدولة ولها الرقابة المباشرة عليها وهي الإلزامية وفقا للقانون، ويقوم جهاز الرقابة التابع للدولة بفحص حساباتها وتقديم تقريره السنوي عنها، وهذا الجهاز متخصص في الرقابة المالية، ورقابة تنفيذ الموازنة وحسابات الدولة، الادارات العمومية والمؤسسات التابعة لها، ويتبلور دور هذا الجهاز في القيام بالسهر على الأموال العمومية المودعة في خزينة الدولة.

2-2 التدقيق الخاص:

هو تدقيق المؤسسات التي تكون ملكيتها للأفراد مهما كان الشكل القانوني لهذه المؤسسات (شركات أموال، شركات أشخاص، جمعيات، نوادي) وسمي تدقيق خاص لأن الذي يملك رأس المال عدد من الافراد إما كبير أو متوسط أو محدود كالمؤسسات الفردية.

3- من زاوية نطاق التدقيق: يوجد هناك نوعين[1]

3-1 التدقيق الكامل:

حيث يقوم المدقق بتدقيق كافة العمليات المسجلة بالدفاتر والسجلات، وذلك لتأكد من سلامة اتباع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في التسجيل والترحيل في السجلات والدفاتر المحاسبية وكذلك لتأكد من عدم وجود أخطاء في السجلات والدفاتر المحاسبية حيث كانت هذه الطريقة تستعمل عندما كانت المشاريع صغيرة الحجم وعملياتها قليلة. إلا أن التطور التجاري والصناعي جعل المدقق يتجه الى إتباع أنواع اخرى من التدقيق (كالتدقيق العيني او الاختباري) معتمدا على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

3-2 التدقيق الجزئي:

من الممكن ان يتوكل المدقق بتكليف خطي من قبل إدارة الشركة بأن يقوم بتدقيق بعض البنود والعمليات المحاسبية وذلك لتأكد من أن الشركة تتبع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في التسجيل والترحيل في السجلات والدفاتر المحاسبية وكذلك التأكد من عدم وجود أخطاء فيها.

[1] سعود كايد، تدقيق الحسابات، دار التقدم العلمي، 2010، ص ص 12-13.

4- من زاوية مدى الفحص أو حجم الاختبارات: ينقسم التدقيق حسب زاوية مدى فحص وحجم الاختبارات إلى نوعين هما :[1]

4-1 التدقيق الشامل:

التدقيق الشامل هو ذلك التدقيق الذي في ظله تخضع للفحص جميع المفردات أو العناصر التي يلزم الرجوع إليها لإبداء الرأي في القوائم المالية، فإذا كان المدقق بصدد فحص حسابات العملاء، فإن التدقيق الشامل ينصب على جميع الأرصدة والعمليات التي أدت إليه بالنسبة لكل رصيد منها على حدى وعندما يتم التدقيق الشامل بالنسبة للمخزون، فإنه يجب جرد جميع عناصر المخزون وكميات كل عنصر جردا فعليا.

4-2 التدقيق الاختباري:

التدقيق الاختباري ينطوي على تطبيق بعض الأساليب الخاصة بالعينات لإجراء تقدير يعمم على جميع المفردات، فإذا كان المدقق يطبق التدقيق الاختباري على حسابات العملاء فإنه يقوم باختبار عينة منها لدراستها على أنها ممثلة لجميع حسابات العملاء.

5- من زاوية توقيت عملية التدقيق: ينقسم التدقيق من حيث توقيت عملية التدقيق إلى نوعين[2] :

5-1 تدقيق المستمر:

تتم عملية التدقيق في هذا النوع على مدار السنة المالية للمؤسسة، إذ أنه عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة من برنامج عمل مضبوط مسبقا، نجد هذا النوع من التدقيق في الواقع في المؤسسات الكبيرة الحجم ومتعددة العمليات أين لا يصعب التدقيق المالي من تحقيق أهدافها.

5-2 التدقيق النهائي:

إن ما يميز هذا النوع من التدقيق هو أنه يتم بعد انتهاء السنة المالية وبعد الانتهاء من إعداد الحسابات والبيانات الختامية.

[1] عامر حاج دحو، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] خالد الخطيب وخليل الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

6- من زاوية القائم بعملية التدقيق: يمكن تقسيم التدقيق من هذه الزاوية إلى نوعين هما:[1]

6-1 التدقيق الداخلي:

التي تقوم مجموعة متخصصة من موظفي الشركة بفحص السجلات المالية والإدارية وتقيم لكفاءة الكلية على مستوى الشركة وافساح المجال لمعرفة ما إذا كانت الإجراءات ملائمة لبلوغ الأهداف.

6-2 التدقيق الخارجي:

والتي تعتبر مكملة لعملية الرقابة والتأكد من دقة المعلومات المدونة في السجلات المالية لشركة وعمل رقابة غير مباشرة بطبيعته إن تقييم الأداء العام لإدارة الشركة من الأمور المهمة التي تساعد على الحكم على كفاءة المدراء وهناك نقاط مهمة في تقييم الأداء منها:

- ✓ حملة الأسهم؛
- ✓ التحليلات الإدارية؛
- ✓ المبيعات والإيرادات؛
- ✓ الوظيفة الاقتصادية؛
- ✓ البحث والتطوير؛
- ✓ تقييم المدير؛
- ✓ الهيكل التنظيمي؛
- ✓ كفاءة الإنتاج.

يمكن استخدام المؤشرات في المراجعة من خلال الشخص المختص بإعداده قائمة تضم عددا من المؤهلات والمؤشرات المرغوب قياسها، وكل مؤشر إعطاءه يستحقها، وترتكز اغلب الشركات في التقييم على:

- ✓ النظر في وقف الزيادة السنوية لمخصصات الإعلان؛
- ✓ العمل بكل السبل الكفيلة لتحسين سمعة الشركة في السوق.

[1] زاهر عبد الرحيم عاطف، الرقابة على الاعمال الإدارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 56-57.

شكل رقم (02): أنواع التدقيق

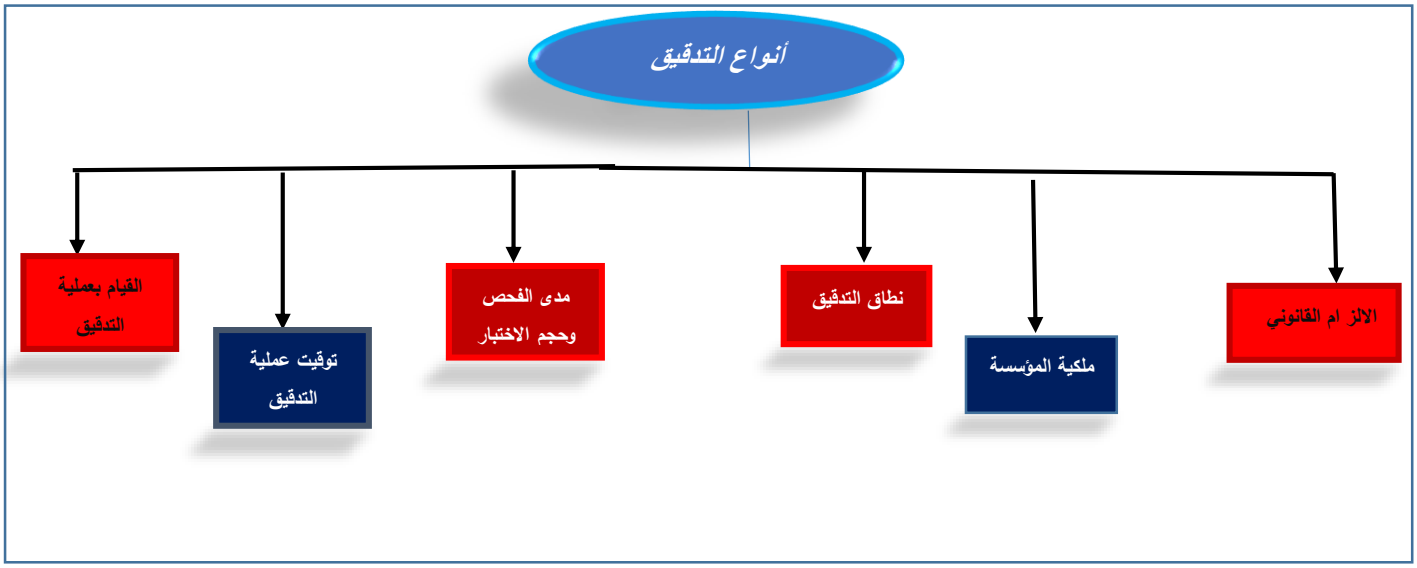

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على ما سبق

المطلب الثاني: أهداف التدقيق

إن الأهداف المرجوة من عملية التدقيق تختلف تبعا للتغيرات التي تمر بها بيئة الأدلة الداخلية والخارجية للمنشأة، إذا كانت عمليات التدقيق سابقا وسيلة لاكتشاف ما قد تحتويه الدفاتر والسجلات من أخطاء وغش وتلاعب وتزوير، إضافة إلى التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات دون إبداء رأي فني محايد، إلا ان اصبح من اهم واجبات المدقق في العصر الحالي القيام بمراجعة انتقادية منظمة للدفاتر والسجلات، وإصدار رأي فني محايد يكون جزءا من التقرير الذي تقدمه الجهة المعنية بإجراء التدقيق للجهة التي قامت بتوكيلها بمهمة التدقيق .[1]

ووفقا للجدول التالي يمكن تلخيص مراحل تطور اهداف وإجراءات التدقيق:

[1] إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الاعمال حداثة وتطور، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 18.

جدول رقم (02): مراحل تطور اهداف وإجراءات التدقيق

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق أو الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
ما قبل1850 م	اكتشاف الغش والاختلاس	تفصيلي	غير مهمة
ما بين 1850-1905 م	اكتشاف الغش والخطأ والاختلاس	بعض الاختبارات تفصيل مبدئي	غير مهمة
ما بين 1905-1933 م	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والأخطاء	فحص اختباري تفصيلي	درجة اهتمام بسيطة
ما بين 1933-1940 م	تحديد العدالة المركز المالي واكتشاف الأخطاء	اختباري	بداية الاهتمام
ما بين 1940-1960 م	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف والأخطاء	اختباري	اهتمام قوي وجوهري
ما بين 1960 حتى الان	مراقبة الخطط، تقييم نتائج الاعمال، تحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها كالتنبؤ التحكم...إلخ.	اختباري	أهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق.

المصدر: غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005، ص 18.

من خلال التغيرات والتطورات التي طرأت على مهنة التدقيق، يمكن تقسيم أهداف التدقيق الى أهداف تقليدية وأهداف حديثة.

جدول رقم (03): أهداف التدقيق التقليدية والحديثة.

الأهداف التقليدية	الأهداف الحديثة
الأهداف الرئيسية: – التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها. – ابداء رأي فني محايد يستند على ادلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي. **الأهداف الفرعية:** – اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء او غش. – تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك. – اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا او مستقبلا. – طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم. – معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة. – تقديم التقارير المختلفة وملأ الاستثمارات للهيئات الحكومية ومساعدة المدقق.	– مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات واسبابها وطرق معالجتها. – تقيم نتائج الاعمال وفقا للأهداف المرسومة. – تحقيق اقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الاسراف في جميع نواحي النشاط. – تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على كتاب خالد الخطيب وخليل الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعلمي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 10.

المطلب الثالث: معايير وشروط التدقيق

من أهم ما يميز تدقيق الحسابات كمهنة أنها تؤدى بمعرفة شخص مؤهل، مدرب، مستقل ومحايد ومسؤول مهنيا والسبيل إلى ضمان ذلك هو معايير التدقيق المتعارف عليها.

هذه المعايير هي مستويات مهنية لضمان التزام مدقق الحسابات ووفائه بمسؤولياته المهنية في قبول التكليف وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق وإعداد التقرير بكفاءة، وتشمل هذه المعايير مراعاة مدقق الحسابات للصفات المهنية المطلوبة مثل الكفاءة المهنية والاستقلال ومتطلبات التقرير والأدلة، تتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1- المعايير عامة:

تتعلق المعايير العامة بالتكوين الشخصي للقائم بعملية التدقيق، والمقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب ان تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين، وتوصف هذه المعايير بأنها (عامة) لأنها تمثل مطالب أساسية نحتاج اليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بصورة ملائمة وتعتبر (شخصية) لأنها تنص على الصفات الشخصية التي يجب ان يتحلى بها المدقق الخارجي. وبالتالي فإنه يمكن القول بأنه للحصول على تقرير يتضمن رأيا فنيا محايدا له أهميته ومغزاه ويتعين أن يكون المدقق على درجة من الكفاءة وأن يتمتع بالاستقلالية المطلوبة، ويتبع قواعد السلوك المهني المتعارف عليها وتتكون المعايير العامة من: [1]

1-1 معيار التدريب والكفاءة: وهو يعني أن الشخص الذي قام بفحص القوائم المالية يجب أن يكون لديه كفاءة معينة ويتوفر لديه موصفات فنية تظهر تلك الكفاءة، ولكي تعطي هذه المواصفات أثرها لا بد ان يتمتع صاحبها بالتدريب والتأهيل المناسب وحتى يكون هناك ثقة لدى الأطراف الذين يعنون المدقق بكفاءة المدقق يجب أن يتوافر لديه شروط التأهيل العلمي والمهني والاستقلال عن إبداء الرأي. ولتحديد معيار الكفاءة لا بد من تحديد القدر المناسب من التأهيل العلمي (الفني) والتأهيل العملي.[2]

2-1 معيار الاستقلالية: تعتبر استقلالية المدقق سببا مباشرا في نزاهته حيث تقاس استقلالية المدقق من خلال:[3]

- ✓ يكون المدقق أمينا نزيها صادقا ويكشف عن كل الحقائق في تقريره للمالكين؛
- ✓ لا يهادن ولا يجامل ولا يداري ولا يتأثر بمصلحة شخصية أو قرابة أو نفوذ؛
- ✓ لا يغير قراره ورأيه نتيجة خصومه وإنما يجب عليه أن يبدي رأيه الفني العلمي الموضوعي عن اقتناع؛
- ✓ مدى احترامه للقوانين السارية المفعول والضمير المهني.

3-1 معيار العناية المهنية: يوجب هذا المعيار على المدقق ضرورة التزامه بالمعايير الفنية والأخلاقية لمهنة التدقيق، كما أنه مطالب بتحسين جودة خدماته، وأن يعطي الاهتمام الكافي لجميع خطوات عملية التدقيق، فتوفر عنصري الكفاءة والاستقلال غير كافي وبالتالي يشترط توفر جدية في العمل ترفع من مستوى جودة أدائه المهني.

---

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] نفس المرجع، ص40.

[3] نفس المرجع، ص 40.

وتتطلب العناية المهنية من المدقق أن يتفهم جيدا طبيعة العمل الذي يقوم به، ولماذا يقوم به، وإن لم يكن متأكدا من أي جزء من هذا العمل، فإنه يقع على مسؤوليته البحث عن الاستشارة المناسبة. كما تتطلب التخطيط والإشراف الكامل لأي نشاط أو مهمة مهنية يكون مسؤولا عنها، وأن يقوم بإعداد أوراق عمل كاملة ودقيقة، لأنه إذا تم إعداد أوراق العمل دون اهتمام وبشكل غير كامل فإن هذا يثير الشك في الأدلة التي قام المدقق بتجميعها، وتقتضي العناية المهنية أن يجتهد المدقق في القيام بمسؤولياته تجاه العملاء وأصحاب الأعمال والمجتمع، ويفرض هذا الاجتهاد على المدقق مسؤولية تقديم الخدمات المهنية بدون إبطاء وبدقة واهتمام وأن تكون الخدمة كاملة.[1]

2- معايير العمل الميداني:

إن توفرت الكفاءة والاستقلالية والعناية الكافية لدى المدقق لا تكفي لوحدها، إذ للقيام بمهمته على أحسن وجه واعطاء الرأي الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات، عليه مراعاة معايير أخرى متعلقة بأعماله وهي مقاييس يستند إليها من أجل تقييم العمل الذي قام به، وتتمثل معايير العمل الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية، وتنحصر هذه المعايير التي تحكم العمل الميداني في ثلاثة معايير هي:[2]

- ✓ الاشراف والتخطيط المناسب؛
- ✓ تقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ كفاية وصلاحية أدلة الإثبات.

2-1 الاشراف والتخطيط المناسب:

إن العمل التدقيقي يجب أن يخطط له بصورة كافية وفي حالة وجود مساعدين يجب ان يتم الاشراف عليهم بشكل صحيح، وتزداد الصعوبات التي تواجه المدقق في حالة التشغيل الالكتروني للبيانات مثل صعوبة إعداد المساعدين وبرامج وخطط عمل لمواجهة بعض التحديات مثل المسار غير المرئي للعمليات وبغض النظر عن الأسلوب المتبع في معالجة البيانات المحاسبية، يجب على المدقق أن يقوم بهذه الاجراءات التخطيطية، وأن يحسن الاشراف على المساعدين بما يحقق التنفيذ الجيد لخطة التدقيق.[3]

[1] محمد مازون، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

[2] عامر حاج دحو، مرجع سبق ذكره ص 26.

[3] نفس المرجع، ص 26.

2-2 تقييم نظام الرقابة الداخلية:[1]

يعتبر نظام تقييم الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية التدقيق المتبناة ولحجم المفردات المراد اختبارها، اعتمادا على درجة أثره على نوعية ومصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها، فاحترام مقوماته والالتزام بإجراءاته يعطي للمعلومات مصداقية كبيرة لدى الأطراف الطالبة لها.

ويمر تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يقوم به المدقق بثلاث خطوات :

- ✓ **الخطوة الأولى:** الإلمام بالنظام الموضوع للرقابة والذي يتحقق عن طريق المتابعة والاطلاع، أو عن طريق قائمة الاستقصاء النموذجية لتحديد الكيفية التي يعمل بها النظام؛
- ✓ **الخطوة الثانية:** تحديد مدى دقة وملائمة الإجراءات الموضوعة والمستخدمة بالمقارنة بالنموذج الأمثل لتلك الاجراءات، مع أخذ الظروف الواقعية بعين الاعتبار؛
- ✓ **الخطوة الثالثة:** تحديد الكيفية التي يعمل بها النظام، حيث إنه من الممكن أن يكون النظام سليم نظريا، ولكنه غير مطبق بسبب عدم الإلمام من قبل العاملين به.

2-3 كفاية وصلاحية أدلة الإثبات:[2]

يجب على المدقق وفق هذا المعيار أن يحصل على قدر كاف من أدلة الإثبات من خلال الفحص أو الملاحظة والاستشارات والمصادقات حتى يتمكن من الاستناد إليها كأساس مقبول في أحكام المدقق واستنتاجاته المتعلقة بالتنظيم أو البرامج أو النشاط أو الوظيفة الخاضعة للرقابة.

كما تجدر الإشارة أنه لاستخدام الحاسوب في المؤسسات، فإن هذه الأخيرة أخذت تستخدم التبادل الالكتروني للبيانات وروابط الاتصال لعقد الصفقات إلكترونيا، وكذلك عمليات الشراء والشحن واعداد الفواتير والإيصالات ومعاملات الدفع غالبا ما تتم عن طريق تبادل الرسائل الالكترونية، إلا أن الوثائق المرجعية قد لا يحتفظ بها بعد التحويل فعلى المدقق أن يأخذ مجموعة من الاعتبارات ونذكر منها:

- ✓ المعلومات الالكترونية كدليل واف، وهي تعالج نطاق الإجراءات الضرورية للتأكد من كفاية الأدلة؛
- ✓ عرض الدليل الالكتروني، إذ تعالج حاجة المدقق لفهم كيفية استخراج الدليل من نظم المعلومات؛
- ✓ كفاية الأدوات المستعملة للوصول إلى الدليل الالكتروني وكيفية استخدام تلك الوسائل فنيا.

[1] عمر حاج دحو، مرجع سبق دكره، ص 26.

[2] نفس المرجع، ص 26.

3-معايير إعداد التقارير:

كما سبق وأن تمت الإشارة أن عملية التدقيق تعتبر عملية اتصال متكاملة، يمثل فيها التقرير أداة اتصال الذي يحمل الرسالة الموجهة لمستخدمي هذا التقرير، بحيث يعتبر التقرير المرحلة النهائية لعملية التدقيق وعليه تتخذ القرارات ولذلك خصص مجمع المحاسبين القانونين الأمريكي لموضوع التقرير أربعة معايير وهي:

3-1 معيار التوافق مع المبادئ المحاسبية: [1]

وفقا لهذا المعيار فان المدقق " يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت وفقا لمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما "حيث وفقا لهذا المعيار يجب على المدقق أن يشير في تقريره بنتائج عملية التدقيق إلى أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، ولا تتطلب إشارة المدقق هذه القيام بإعداد قائمة بالمبادئ والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، إلا في الحالات التي يكون فيها ذكر هذه المبادئ والسياسات أمرا لازما لتوضيح بعض الأرقام الواردة في القوائم المالية، ويجب أن ينظر المدقق إلى عبارة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما على أنها تمثيل للإطار الفكري الذي يحكم الممارسة في مجال المحاسبة المالية التي تنطوي على هيكل من المفاهيم والمبادئ والافتراضات والقيود المحاسبية، فالمبادئ المحاسبية هي" مجموعة من الاعتراف والقواعد والإجراءات الضرورية لتعريف الممارسة المحاسبية المقبولة عن فترة زمنية معينة ." كما يجب على مدقق الحسابات أيضا أن يحرص في جميع الأحوال على استخدام عناصر الإطار الفكري للمحاسبة المالية كمرشد أساسي للحكم على جودة القوائم المالية التي يبدي فيها رأيه، ولا يلجأ إلى معاييره الشخصية في هذا المجال فالعناصر التي تندرج تحت عبارة " المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما "تعتبر بمثابة معايير موحدة يستخدمها جميع المدققين لضمان مستوى عام من الجودة في الممارسة العملية.

3-2 معيار الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية: [2]

يعتبر هذا المعيار إحدى الخصائص النوعية التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية، وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة على مدار الفترات المالية للمقارنة فهذا المعيار يقضي بأنه" يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما المطبقة في الفترة الحالية هي ذات المبادئ

[1] فاتح غلاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-74.

[2] لقيطي الأخضر وديلمي عمر، دور معايير المراجعة الدولية في تحسين أداء مهنة المراجعة المالية في الجزائر، دراسة استقصائية لعينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المراجعة المالية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 40، العدد 4، 2020، ص 51.

التي طبقت في الفترة السابقة." وعلى الرغم من أن نقص الاتساق قد يؤدي إلى الحد من القابلية للمقارنة، إلا أن هناك عوامل أخرى بخلاف الاتساق يمكن أن تؤدي إلى عدم قابلية القوائم المالية للمقارنة مثل وجود أخطاء في القوائم المالية في السنة أو السنوات السابقة ووجود أحداث اقتصادية ومبادلات مالية في الفترة الحالية لم تكن موجودة في الفترات السابقة، وفيما يتعلق بمسؤولية المدقق في ظل هذا المعيار فإنه يمكن التميز بين الحالات التالية:

- ✓ وجود إفصاح كافي ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن أي تغيير في المبادئ المحاسبية مع موافقة المدقق على هذا التغيير؛
- ✓ وجود إفصاح كافي عن التغيرات في المبادئ المحاسبية، مع عدم موافقة المدقق على هذه التغيرات في هذه الحالة يجب على المدقق ان يشير بصراحة في تقريره إلى عدم الموافقة على هذا التغيير من خلال إبداء رأي متحفظ على القوائم المالية؛
- ✓ عدم وجدود إفصاح كافي عن التغيرات في المبادئ المحاسبية ففي هذه الحالة يجب على المدقق أن يشير صراحة في تقريره إلى هذه التغييرات، ومدى تأثيرها على المركز المالي ونتيجة النشاط للسنة الحالية ومقارنته بالسنوات السابقة وذلك مع الإشارة إلى الموافقة أو عدم الموافقة على هذه التغيرات.

وباختصار فإن هذا المعيار يهدف إلى الضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة على مدار الفترات المالية فإنه في إطار هذا الهدف والسعي لتحقيقه يجب على المدقق أن يشير في تقريره في حالة عدم وجود إفصاح كافي إلى أي تغيرات هامة أخرى غير متصلة بالمبادئ المحاسبية إذا أدت إلى آثار هامة على المركز المالي ونتيجة العمليات وتحديد قيمة ذلك التأثير على الدخل أو على بعض عناصر الميزانية، ومقارنة ذلك بالسنوات السابقة.

3- 3 معيار ملائمة الإفصاح:[1]

يقضي هذا المعيار من معايير التقرير بأنه " ينظر إلى الإفصاح في القوائم المالية على أنه كاف بدرجة معقولة مالم يوضح التقرير غير ذلك "وفقا لهذا المعيار يجب على المدقق أن يتأكد من كفاية مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وذلك من خلال التبويب السليم لعناصر القوائم المالية والملاحظات الملحقة هذه القوائم كإيضاحات متممة لها، ولكنه غير مطالب بالإشارة في تقريره إلى مستوى الإفصاح بصورة معقولة، وهو ما يجعل هذا المعيار بمثابة معيار استثناء، فإذا تبين للمدقق أن هناك بعض الإيضاحات المهمة التي أغفلتها المؤسسة فينبغي أن يشير إلى ذلك في تقريره.

[1] لقيطي الأخضر وديلمي عمر، دور معايير المراجعة الدولية في تحسين أداء مهنة المراجعة المالية في الجزائر، مرجع سبق دكره، ص 51.

وحسب هذا المعيار غالبا ما تحتاج الأحداث التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ تقرير التدقيق للإشارة إليها من قبل المدقق في تقريره، وذلك حتى يتحقق الإفصاح الكافي، ولذلك فإن المدقق يجب أن يولي مثل هذه الأحداث عناية كافية عند فحصها، وذلك حتى يتعرف على مدى أهميتها، ومدى تأثيرها على الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية ومدى الحاجة للإفصاح عنها، ولا شك أن الحكم والتقييم الشخصي لمدقق الحسابات يلعب دورا هاما في تحديد مدى الحاجة للإفصاح من عدمه بالنسبة لمثل هذه الحالات.

3-4 معيار وحدة الرأي:[1]

يقضي هذا المعيار الرابع من معايير التقرير بأنه " يجب أن يتضمن تقرير المدقق رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة، أو الإشارة إلى عدم إمكانية ذلك، وعندما لا يتمكن من التعبير برأي شامل، يجب أن يوضح أسباب ذلك وفي جميع الحالات التي يقترن فيها اسم المدقق بقوائم مالية، يجب أن يتضمن التقرير إيضاحا قاطعا عن الفحص الذي قام به المدقق – إن وجد – ودرجة المسؤولية التي يتحملها " حيث هذا المعيار يهدف بصورة أساسية إلى منع سوء الفهم والتفسير للمسؤولية التي قبل المدقق أن يتحملها فور توقيعه على القوائم المالية محل الفحص. وفي مجال التعبير عن رأيه في القوائم المالية، يمكن للمدقق أن يتبنى أحد المواقف التالية:

- ✓ إبداء رأي نظيف، وذلك عندما يرى المدقق أن القوائم المالية محل الفحص تعبر عن المركز المالي ونتيجة النشاط بدون أي قيد أو شرط؛
- ✓ إبداء رأي متحفظ، وذلك عندما يرى المدقق أن القوائم المالية محل الفحص تعبر في مجملها عن المركز المالي ونتيجة النشاط مع وجود قيود أو تحفظات معينة يجب أن يكون قارئ هذه القوائم على علم بها ويستخدم المدقق اصطلاحات معينة للتعبير عن تحفظاته كاستخدام مصطلح باستثناء أو اصطلاح أخذ في الاعتبار؛
- ✓ إبداء رأي معاكس، وذلك عندما يرى مدقق الحسابات أن القوائم المالية ككل لا تعبر عن المركز المالي ونتيجة النشاط بصورة عادلة حيث هذا الرأي يعتبر معاكس عند مقارنته بنوع الرأي المذكور أولا وهو الرأي النظيف؛
- ✓ الامتناع عن الرأي، وذلك عندما يرفض المدقق– لأسباب معينة–إبداء رأي فني في القوائم المالية محل الفحص.

[1] https://www.uoanbar.edu.iq/eStrelmages/Bank/3865.pdf consulté le 20/03/2023 à 9:00h.

وتجدر الإشارة أن المدقق عند إبداء رأي معاكس أو الامتناع عن إبداء رأيه في القوائم المالية محل الفحص يمكن أن يكون لهما أثر خطير على المنشأة التي تخصها هذه القوائم، لذا يجب أن يكون لديه مبرراته القوية لتبني هذا الرأي أو هذا الموقف.

ومن خلال كل هذا نستنتج بأن معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما جاءت لتسهل عملية التدقيق للمدقق عن طريق وضع مجموعة من الاعتبارات التي يجب على المدقق أن يتقيد بها ومجموعة من الشروط والمؤهلات التي يجب أن يتصف بها.

والشكل التالي يلخص المعايير المذكورة أعلاه:

الشكل رقم (03): معايير التدقيق

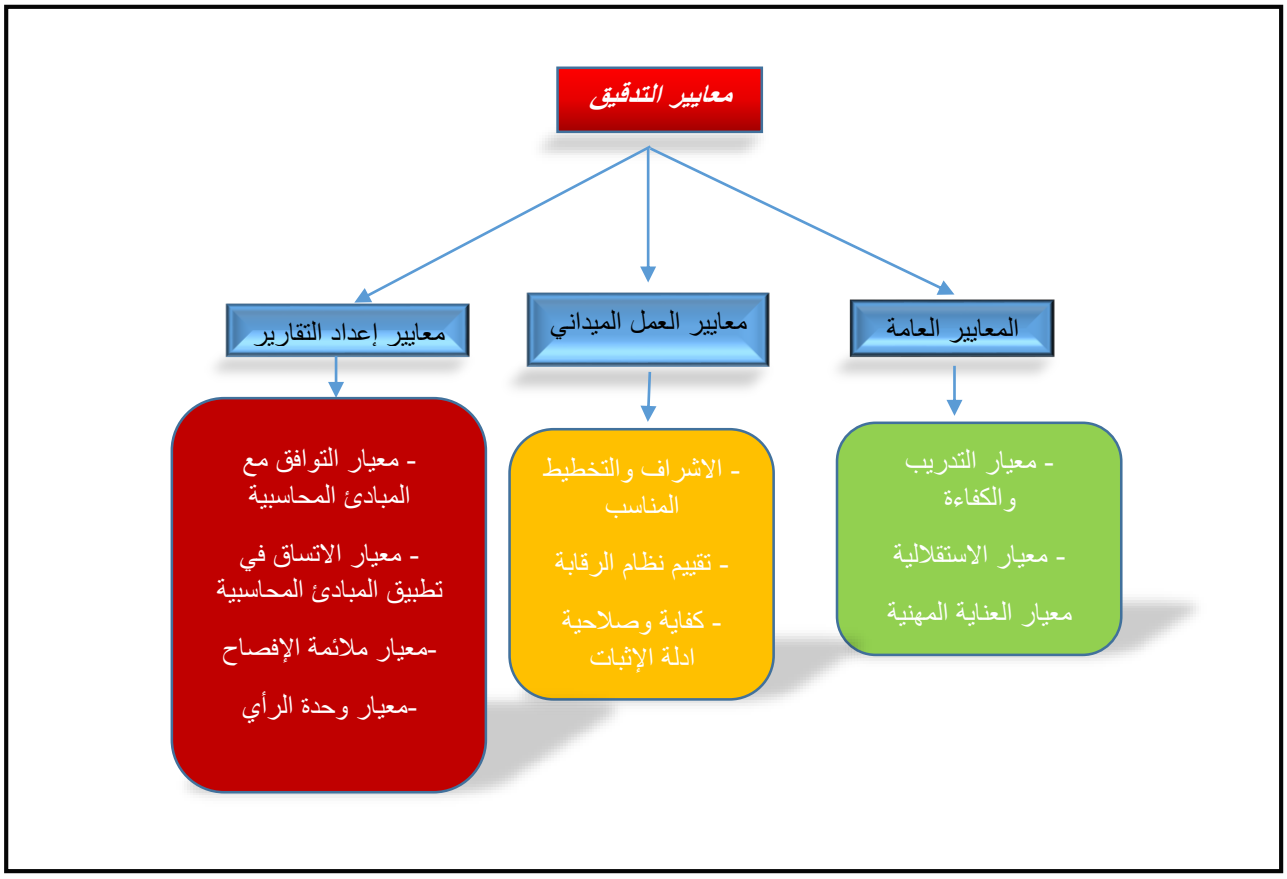

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على ما سبق ذكره

المبحث الثالث: المعايير الجزائرية للتدقيق

سعت الجزائر لإصدار معايير تضبط مهنة التدقيق كغيرها من الدول فبعض الدول تبنت المعايير الدولية جملة واحدة، والبعض الاخر اكتفى بجزء منها والجزائر التي أصدرت معايير خاصة بها ولكن تتوافق مع المعايير الدولية، ولقد أصدرت على أربع دفعات لكل دفعة أربعة معايير والمسؤول على هاته الإصدارات هو المجلس الوطني للمحاسبة التابعة لوزارة المالية.

المطلب الأول: فكرة اصدار المعايير الجزائرية للتدقيق

أقدمت الهيئة المكلفة بالتوحيد المحاسبي في الجزائر (المجلس الوطني للمحاسبة) بخطوة هامة في مجالي المحاسبة والتدقيق بداية من فيفري2016 من خلال اصدار أربعة مقررات تحمل ولأول مرة معايير جزائرية مستمد وبصفة كلية من المعايير الدولية. تدخل هذه الخطوة في إطار تحسين خدمات التدقيق في الجزائر واكمال عمليات الاصلاح المحاسبي التي باشرت سنة 2001.

حيث ان التفكير في اصدار معايير وطنية للتدقيق لم يكن وليد اليوم .انما كانت مندرجة في سياق الإصلاح المحاسبي لسنة 2001 مباشرة بعد إتمام عملية تصميم النظام المحاسبي المالي اين تم تشكيل لجنة سميت حسب القانون 07-11 بلجنة تقيس الممارسات المحاسبية و الواجبات المهنية و التي كانت مكلفة بإتمام عملية الانتقال من المخطط الوطني الى النظام المحاسبي المالي، و في 2009 اقترح أعضاء هذه اللجنة بإنشاء معايير تدقيق وطنية، الا ان القانون 10-01 الصادر سنة 2010 المتعلق بتنظيم مهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد أبطأ هذا المشروع، كما تداول التقرير الذي صدر عن الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات في إطار تقييم و تحسين القانون 10-01 انشاء لجنة سميت AD HOC سنة 2014 متفرعة منCNC، حيث كلفة بمهمة تحين القانون 10-01 و قامت هذه اللجنة في جوان 2015 بتقديم مقترح يتضمن مجموعة من المواد، و في سنة 2016 تكلل ذلك العمل الذي امتد من 2011 الى 2016 بتصميم معايير جزائرية للتدقيق حيث تم اقتراح 36 معيار وطني.

حيث تم اصدار 16 معايير الى غاية 2018، بالتدريج لتفادي مشكلة صعوبة فهمها والعمل بها وبالتالي تفادي تكرار الأخطاء المرتكبة عند اصدار النظام المحاسبي المالي.[1]

[1] حمزة ضويفي وعنون فؤاد، مدى التزام مراجعي الحسابات بالمعايير الجزائرية للتدقيق NAA دراسة عينة من المراجعين، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد 01/02، 2020، ص 38.

- ✓ وتعرف المعايير الجزائرية للتدقيق على انها "مرجع يسترشد به المهنيين من أجل أداء مهمتهم والخروج بتقرير ذو جودة عالية يفيد كل المساهمين والمستثمرين في إتخاذ قرارتهم، غير أن هذه المعايير قابلة للتعديل والإضافة والتجديد طبقا لظروف التطور الاقتصادي ومقتضيات التطبيق الجزائري للمعايير الدولية "؛
- ✓ كما تعرف أيضا على أنها" احدى الركائز الأساسية لعمل المدقق سواء كان داخليا أو خارجيا، وتساهم تلك المعايير على مواكبة التطورات التي تحدث في مجال المحاسبة أو التدقيق ".[1]

المطلب الثاني: اللجان المشرفة على معايير التدقيق الجزائرية

1- لجنة توحيد الممارسات المحاسبية واجراءات العمل: ان لجنة توحيد الممارسات المحاسبية واجراءات العمل مكلفة: [2]

- ✓ وضع مناهج عمل في ميدان الممارسات المحاسبية واجراءات العمل؛
- ✓ إعداد المشاريع المتفق عليها فيما يتعلق بإحكام المحاسبة الوطنية المطبقة على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع لوجوب القيام بالمحاسبة؛
- ✓ القيام بكل الدراسات والتحليلات في إطار التنمية واستعمال وسائل المحاسبة ومنهاجها؛
- ✓ اقتراح الاجراءات الموحدة للمحاسبة؛
- ✓ دراسة وإبداء أراء وتوصيات خاصة بكل مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة؛
- ✓ ضمان تنسيق البحوث النظرية والمنهجية وإجمالها في مختلف ميادين المحاسبة؛
- ✓ إعداد المشاريع المتفق عليها بالتنسيق مع مختلف المؤسسات المعنية، المتعلقة بالمعايير التي وضعتها الهيئات الدولية حول المحاسبة وتطبيقها.

2- لجنة مراقبة الجودة: إن لجنة مراقبة الجودة مكلفة ب: [3]

- ✓ وضع معايير المناهج عمل في ميدان جودة الخدمات؛
- ✓ إبداء أراء وإقتراح مشاريع نصوص شرعية في ميدان الجودة؛
- ✓ ضمان جودة التدقيقات المكلف بها المدققين المهنيين؛
- ✓ وضع المعايير الخاصة بكيفيات تنظيم المكاتيب وإداراتها؛
- ✓ وضع المناهج التي تسير ضمان تفقد جودة خدمات المكاتب؛

[1] حمزة ضويفي وعنون فؤاد، مرجع سبق دكره، ص 39.

[2] نفس المرجع، ص 38.

[3] نفس المرجع، ص 39.

- ✓ ضمان متابعة خاصة بمراعاة أحكام الاستقلال وآداب المهنة؛
- ✓ ذكر أسماء المراقبين المختارين من بين أهل المهنة قصد ضمان مهمات تفقد الجودة؛
- ✓ إقامة ندوات الجودة التقنية للأعمال والآداب والاخلاق التي يتخلق بها المهنيين فيما يتصل بنصح الزبائن ومخططاتهم.

3- اللجنة الخاصة: اللجنة الخاصة هي اللجنة المكلفة بوضع معايير التدقيق الجزائرية انشئت ضمن المجلس الوطني للمحاسبة وهي مؤلفة من خبراء في شؤون المحاسبة والتدقيق، إعداد المشاريع المتفق عليها بالتنسيق مع مختلف المؤسسات المعنية، المتعلقة بالمعايير التي وضعتها الهيئات الدولية حول المحاسبة وتطبيقها.

المطلب الثالث: عرض المعايير الجزائرية للتدقيق ونظيرتها من المعايير الدولية:

1-**عرض المعايير الجزائرية للتدقيق:** تم إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق على أربعة مقررات كما يلي:

1-1 المقرر رقم 002 المؤرخ في 4 فيفري 2016 المتضمن الإصدار الأول من المعايير الجزائرية للتدقيق كما يلي: [1]

- ✓ **المعيار الجزائري للتدقيق رقم210" اتفاق حول أحكام مهنمة التدقيق**": أوضح هذا المعيار أن الشخص المكلف بالتدقيق في المؤسسات الاقتصادية يكون إما محافظ حسابات أو مدقق متعاقد وقد عالج مختلف واجباته وحقوقه وقد قدم نموذجا لرسالة المهمة، كما يؤكد على ضرورة القيام بمهمته حسب الشروط المنصوص عليها.
- ✓ **المعيار الجزائري للتدقيق رقم505" التأكيدات الخارجية**": يوضح هذا المعيار إمكانية استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية من أجل الحصول على الأدلة اللازمة لإبداء رأيه، ويجب أن تكون هذه الأدلة ذات دلالة ومصداقية، حيث يتم الحصول عليها عن طريق رد خطي مباشر موجه للمدقق من طرف الغير، إما يؤكد أو ينفي المعلومات الواردة في طلب ما يجب على المدقق فعله في حالة قيام الإدارة بعرقلته، وكيف يتعامل مع الذي يرسله المدقق، كما بين الردود المرسلة إليه.
- ✓ **المعيار الجزائري للتدقيق 560" أحداث تقع بعد إقفال الحسابات**": يتطرق هذا المعيار إلى إلتزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الحسابات في إطار تدقيقه للكشوفات المالية للمؤسسة، ويهدف المدقق من خلاله إلى الحصول على الأدلة الكافية التي تبرهن أنه قد قام بالتعديلات الضرورية لها.

[1] حراث نخلة وين حمو عصمت محمد، المعايير الجزائرية للتدقيق ودورها الفعال في إرساء مبادئ حوكمة الشركات، مجلة دفاتر بوادكس، مخبر STRATEV، جامعة مستغانم، مجلد 11، العدد 02، 2022، ص 501.

- ✓ **المعيار الجزائري للتدقيق 580" التصريحات الكتابية"**: يعالج هذا المعيار ضرورة حصول المدقق على تصريحات كتابية من إدارة المؤسسة والتي تأكد على أنها قد قامت بمهامها على أكمل وجه، حيث اعتبر أن هذه التصريحات تعتبر بمثابة عنصر مقنع، كما نص هذا المعيار على كافة الإجراءات التي توضح للمدقق كيفية التعامل معها.

1-2 المقرر رقم 150 المؤرخ في 2016 المتضمن الإصدار الثاني للمعايير الجزائرية للتدقيق:[1]

- ✓ **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500" العناصر المقنعة"**: يهدف هذا المعيار إلى توضيح كافة الإجراءات التي يجب على المدقق القيام بها من أجل الحصول على العناصر المقنعة الكافية والتي يستند عليها في إبداء رأيه، كما أشار إلى عدة مفاهيم تشرح هذه العناصر.
- ✓ **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 300" تخطيط تدقيق الكشوف المالية"**: يعالج هذا المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لعملية التدقيق في حالة التدقيقات المتكررة، وبعض الأمور التي لها أهمية في إطار مهمة التدقيق الأولية، ووضح كيفية إعداد استراتيجية عامة تتكيف مع المهمة، وعرض برنامج عمل يفيد التخطيط الملائم لها.
- ✓ **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 510" مهام التدقيق الأولية –الأرصدة الافتتاحية"**: يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمته الأولية، حيث أشار إلى أن هذه الأرصدة تتضمن المبالغ الواردة في القوائم المالية في بداية السنة والتي تم بموجبها تقديم معلومات كالطرق المحاسبية المعدة وفقها، كما أوضح عدة نقاط يجب على المدقق الالتزام بها عند قيامه بمهمته.
- ✓ **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700" تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية"**: تطرق هذا المعيار إلى التزام المدقق أبداء رأيه حول صحة القوائم المالية، وكذا إلى شكل ومضمون التقرير الذي يحتوي على هذا الرأي، ويجب أن يكون هذا الأخير قد بني على أسس ناتجة عن استنتاجاته التي استخراجها من العناصر المقنعة التي قام بجمعها، كما يجب أن يعبر عنه بوضوح في تقرير كتابي.

3-1 المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن للإصدار الثالث للمعايير كما يلي:[2]

- ✓ **المعيار رقم 570" استمرارية الاستغلال"**: يعالج هذا المعيار واجبات المدقق والتي تتعلق بتأكده من تطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال عن إعدادها للكشوفات المالية، كما يوضح مسؤولياته حول التحقق من ذلك، وتقييمه للمخاطر الناتجة عن غياب هذه الفرضية.

[1] حراث نخلة وبن عمو عصمت محمد، مرجع سبق ذكره، ص 502.

[2] نفس المرجع، ص 503.

- ✓ **معيار رقم 610" استخدام أعمال المدققين الداخليين"**: يعالج هذا المعيار إمكانية انتفاع المدقق الخارجي من أعمال المدقق الداخلي، كما أوضح العلاقة بينهما، وعلى المدقق أن يحدد إلى أي مدى يمكنه الاستفادة من أعمال المدقق الداخلي.
- ✓ **معيار رقم 620" استخدام أعمال خبير معين من طرف مدقق"**: تطرق هذا المعيار إلى واجبات المدقق التي تقع عليه عندما يلجأ إلى خبير للقيام بمراقبة معينة تتطلب خبرة في مجال أخر غير المحاسبة والتدقيق، كما يحدد مسؤولية المدقق التي يتحملها بالكامل عند إبداء رأيه حتى وان اعتمد على خبير، وتعتبر الخلاصات المستنتجة من هذا الأخير بمثابة أدلة.

4-1 المقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 يتضمن الإصدار الرابع من المعايير الجزائرية للتدقيق كما يلي: [1]

- ✓ **المعيار رقم 230" وثائق التدقيق"**: يعالج هذا المعيار مسؤولية المدقق في إعداد وثائق لتدقيق الكشوفات المالية، وذكر طبيعة هذه الوثائق وفائدتها بالنسبة للمدقق، كما أوضح بأنها تشكل ملفا كاملا للعناصر المقنعة التي يدعم هبا المدقق تقريره، فهي تؤكد على أن العملية قد خطط لها من قبل وتم تأديتها وفقا للمعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى، كما أنها تسهل عملية الرقابة، وألزم المدقق بإعدادها في الوقت المناسب.
- ✓ **المعيار رقم 501" العناصر المقنعة – اعتبارات خاصة"**: يهدف المدقق من خلال هذا المعيار إلى الحصول على المعايير الكافية فيما يخص المخزونات وحالتها، وكذا إحصاء مختلف النزاعات والقضايا التي تخص المؤسسة، وتقديم المعلومات الواجب الإفادة بها خاصة المتعلقة بالقطاع وفقا للمعيار المحاسبي المطبق.
- ✓ **المعيار رقم 530" السبر في التدقيق"**: يطبق هذا المعيار في الحالات التي يقرر فيها المدقق الاعتماد على السبر لإنجاز مهمة التدقيق، حيث يعالج طريقة السبر الإحصائي والغير الإحصائي لتحديد واختيار العينة ووضع إجراءات الاختيار والمراجعات وتقييم النتائج المتحصل عليها، ويهدف إلى حصول المدقق على قاعدة معقولة يستخرج منها استنتاجاته حول المجتمع الإحصائي الذي اختار منه العينة.
- ✓ **المعيار رقم 540" تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها"**: يوضح هذا المعيار واجبات المدقق حول هذه التقديرات والعلاقة

[1] حراث نخلة وبن عمو عصمت محمد، مرجع سيق دكره، ص 504.

فيما بينها، ويهدف من خلاله المدقق إلى جمع عناصر المقنعة الكافية لتحقق من أن هذه التقديرات مدرجة في الكشوفات سواء كانت مسجلة أو مذكورة كمعلومة.

2-مقارنة المعايير الجزائرية للتدقيق مع نظيرتها الدولية:

تصدر معايير التدقيق الدولية عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) باعتبارها منظمة دولية تهتم بشؤون المحاسبة والتدقيق، من خلال مجلسه للمعايير الدولية للتدقيق والتأمين (IAASB) الذي مقره نيويورك بالو. أ.م في بيئة أنكلوساكسونية وتسيطر على كل هياكله دول رابطة الكومونولث، لهذا لجأت المنظمات المهنية وجمعية المهنيين الى إصدار المعايير التي تنظم المهنة ومن بينها معايير التدقيق الدولية لسد الفراغ التشريعي.

أما البيئة الجزائرية فهي تختلف تماما وكليا عن البيئة السابقة وهي تسير في فلك الدول أو النظام الفرنكفوني، حيث نجد كل ما يتعلق بمهنة المحاسبة ومهنة التدقيق يغلب عليها التشريع والقوانين، أين يقوم المشرع بسن القوانين والتنظيمات التي تحكم كل ما يتعلق بمهنة المحاسبة والتدقيق، حيث تبنت الجزائر معايير المحاسبة الدولية من خلال الاطار التصوري لقانون النظام المالي المحاسبي 07-11، أي ان مهنية المحاسبة في الجزائر ملزمين بتطبيق القانون 07-11 وغير ملزمين بتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة وهو ما ينطبق على التدقيق ملزمين بتطبيق التشريعات المختلفة ومعايير التدقيق الجزائرية وغير ملزمين بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق.

ويبلغ عدد المعايير الدولية للتدقيق سارية المفعول الى غاية 2019 (36) معيار وعدد المعايير الجزائرية للتدقيق التي ذكرناها سابقا (16) معيار جزائري وبهاته المعطيات يمكن القول ان التدقيق في الجزائر يتوافق مع المعايير الدولية للتدقيق توافقا كليا واستنادا الى ما تم إصداره الى حد الان نسبة التوافق 44.44%. [1]

سنوضح في الجدول التالي مدى توافق المعايير الجزائرية للتدقيق والمعايير الدولية للتدقيق:

[1] فؤاد عبد العزيز ومسعود درواسي، مدى توافق مهنة التدقيق في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية في ظل تبنى معايير التدقيق الجزائرية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية جامعة لونيسي على البليدة، المجلد 07، العدد 2، ديسمبر 2022، ص 692.

جدول رقم (04): مدى التوافق بين ما أصدر من معايير جزائرية للتدقيق مع نظيرتها الدولية

الرقم	المعيار الدولي للتدقيق	الرقم	ما يقابله من معيار جزائري للتدقيق	مدى التوافق
210	الموافقة على شروط التدقيق	210	اتفاق حول احكام مهنة التدقيق	كلي
230	التوثيق	230	وثائق التدقيق	كلي
300	التخطيط للتدقيق	300	تخطيط تدقيق الكشوف المالية	كلي
500	أدلة التدقيق	500	العناصر المقنعة	كلي
501	أدلة الإثبات اعتبارات إضافية لبنود محددة	501	العناصر المقنعة (اعتبارات خاصة)	كلي
505	مصادقات الخارجية	505	التأكيدات الخارجية	كلي
510	عمليات التدقيق الأولية	510	مهام التدقيق الاولية	كلي
520	الإجراءات التحليلية	520	الإجراءات التحليلية	كلي
530	عينات التدقيق وإجراءات الاختيارات الانتقالية الأخرى	530	السبر في التدقيق	كلي
540	تدقيق التقديرات المحاسبية	540	تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بيها	كلي
560	الاحداث اللاحقة	560	الاحداث اللاحقة	كلي
570	استمرارية الاستغلال	570	استمرارية الاستغلال	كلي
580	التصريحات الكتابية	580	التصريحات الكتابية	كلي
610	استعمال اعمال المدققين الداخليين	610	استعمال المدققين الداخليين	كلي
620	استعمال اعمال خبير معين	620	استعمال اعمال خبير معين من طرف	كلي
700	تكوين رأي (التدقيق)	700	تأسيس الرأي وتقرير المدقق	كلي

المصدر: عبيد محمد وبشير لزعر حسين، المنظور الجزائري للتدقيق الخارجي في صورة المعايير الجزائرية للتدقيق، مجلة المقاولتية والتنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 03، العدد 01، 2021، ص 89.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم الوقوف على جملة من النقاط التي أدت الى مجموعة من الاستنتاجات فظهور التدقيق كمفهوم كان عبر مراحل من التطور الاقتصادي عبر ازمنة مختلفة ولكن كان أبرزها عقبة الثورة الصناعية وكذا جراء الانفصال الجزئي ثم التام بين الملاك والإدارة التي بلورت فيما بعد باسم نظرية الوكالة الامر الذي حتم ضرورة الاستعانة بطرف خارجي مستقل محترف وهذا بغرض الإدلاء برأي فني محايد غير متحيز، فمفهوم التدقيق انتقل في مضمونه من اكتشاف الغش ومنع الأخطاء الى الابداء بالرأي حول مدى احترام المبادئ.

يمكن القول أن وظيفة التدقيق عملية تقوم بإضفاء الثقة والمصداقية على القوائم المالية التي أعدتها المؤسسة المتعلقة بأحداث والتصرفات الاقتصادية من طرف شخص مستقل ومؤهل لإبداء رأيه الفني والمحايد و تقديم هذا الرأي على شكل تقرير لتوصيل النتائج إلى الأطراف ذات المصلحة، أي أن الغرض من وظيفة التدقيق يتمثل أساسا في إظهار نتائج المؤسسة بصورة سليمة، وإبراز المركز المالي السليم لها كما أنها تشمل العديد من الأنواع يعمل كل واحد منها لتحقيق غرض معين، ويوجد مجموعة من الأهداف والمعايير المتعارف عليها تعتبر من المقومات الأساسية لممارسة هذه المهنة، وبالتالي فهي كفيلة بضبط الممارسة المهنية لهذه الوظيفة.

أما على الصعيد الوطني شهدت الجزائر اهتماما أيضا في هذا المجال من خلال اصدار جملة من معايير التدقيق تمثلت في أربع إصدارات لكل إصدار أربعة معايير. هذه المعايير الجزائرية (16) توافقت مع المعايير الدولية توافقا نسبيا في انتظار معايير أخرى والتي يرجى من خلالها ان تكون موجه أساسي للمدقق للقيام بمهامه ومصدرا للرجوع اليه من أجل اصدار حكم مبرر حول سلامة القوائم المالية.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر وعلاقتها بوظيفة التدقيق

تمهيد:

تنشط المؤسسة الاقتصادية في بيئة متقلبة، وهذا ما يهدد استقرارها ويجعلها عرضة لمختلف المخاطر التي تهدد إنجاز أهدافها، وقد تؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة التي تسعى إلى تحقيق أهدافها المتنوعة ومع مرور الزمن ازدادت حدة المنافسة وتشابكت بشدة ارتباطات المؤسسة مع محيطها القريب والبعيد، كما زادت التغيرات التي تكون في بعض الأحيان مفاجئة، مما سمح بتعاظم الأخطار وتعددها وتنوعها واستمرارها، إضافة إلى ذلك فإن عدم استقرار المحيط واحتدام المنافسة في محيط يتسم بالتقلب و التغير جعل من الصعب اجراء تقديرات دقيقة لها أو التحكم في تسييرها. هذا ما يفسر لنا اتجاه مسيري اليوم نحو تسيير الأخطار بأفضل السبل والأساليب لإنجاح المؤسسة وضمان لها مكانة لائقة وسط منافسيها.

ومن اجل السيطرة على المخاطر التي تضر بالمؤسسة يتم التنسيق بين التدقيق ووظيفة إدارة المخاطر ولفهم دلك أكثر حاولنا شرحها في المباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة تاريخية لإدارة المخاطر وخصائصها.

المبحث الثاني: قواعد واستراتيجيات إدارة المخاطر وخطواتها.

المبحث الثالث: متطلبات وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

المبحث الأول: لمحة تاريخية لإدارة المخاطر وخصائصها

تتميز البيئة التي تنشط فيها المؤسسات بالتغيرات السريعة والمستمرة ذات الآثار البالغة الأهمية على المؤسسات عبر العالم بأسره، وهذا ما جعلها عرضة لمختلف المخاطر التي قد تكون سببا في فشلها أو ضعف نتائجها، وبالتالي أصبحت المؤسسات مجبرة على معرفة هذه المخاطر وقياسها وتقييمها وتحديدها، فهذا يساعد على انتهاج وسائل مناسبة لتقليلها أو تحولها، وهذا ما سنحاول التعرض له في هذا المبحث من خلال تحديد مفهوم إدارة المخاطر، نشأتها أهدافها وأهميتها وخصائصها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن إدارة المخاطر

وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت حيث تواكبت حركة إدارة المخاطر في مجتمع الأعمال مع حدوث إعادة تقويم لمناهج كليات الأعمال في أنحاء الو.م.ا لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى، وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير إسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 كان التغيير إشارة إلى أن تحول ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر". لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم (نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه) في مجلة هارفرد بيزنس ريفو عام1956 ، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة، ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية كشركات التأمين وصناديق الاستثمار ورغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا أن القول بأن إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي يجافي الحقيقة ولكن في الواقع إن ظهور إدارة المخاطر كان إيذانا بحدوث تحول درامي وثوري في الفلسفة وواكب ذلك حدوث تغير في الاتجاهات نحو التأمين، بالنسبة لمدير التأمين كان التأمين هو دائما المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر و رغم أن إدارة التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين (مثل عدم التأمين أو الاحتفاظ ومنع الخسائر)

الا أن هذه التقنيات كانت تعتبر بالأساس بدائل التأمين وكان مدير التامين ينظر للتأمين على انه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر أما الاحتفاظ فقد كان ينظر له على انه الاستثناء لهذه القاعدة. وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت حيث تواكبت حركة إدارة المخاطر في مجتمع الأعمال مع حدوث إعادة تقويم لمناهج كليات الأعمال في أنحاء الو.م.ا. لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى، وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975.

كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التامين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر". لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم (نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه). [1]

باعتبار إدارة المخاطر علماً جديداً نسبياً فقد تم تعريفها بطرق متنوعة:

- ✓ إدارة المخاطر "هي عبارة عن إجراء منتظم لتخطيط من أجل تحديد وتحليل الاستجابة ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي مشروع، وتتضمن الإجراءات والأدوات والتقنيات التي ستساعد مدير المشروع على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج إيجابية وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة. وتكون إدارة المخاطر أكثر فعالية عندما تؤدى مبكرا في حياة المشروع وهيا مسؤولية مستمرة عبر تنفيذ المشروع"؛
- ✓ وإدارة المخاطر لا تعني تجنب المخاطر فقط، فنشاطاتها ينبغي أن تتضمن أن أصول المساهمين وعوائدهم محمية، والمفهوم الحقيقي في إدارة المخاطر هو تنفيذ معايير الأمان في المؤسسات أو الشركات لمخطط الطوارئ أو في خسارة مواردها، وهي أيضا عملية مستمرة ومتواصلة اين تحليل المخاطر التي تواجهها يكون بصفة منتظمة ويمكن تحليل ومتابعة المخاطر في مجال مسؤوليات مدراء المصالح والفروع باستخدام أدوات وطرق مناسبة على مستوى الشركة بكاملها؛ [2]

[1] عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011-2012، 25.

[2] عصماني عبد القادر، علاقة دكاء المؤسسة بإدارة المخاطر – تجربة شركة اكسون موبيل – مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 01، العدد 18، 2018، ص 108.

- ✓ يرتكز مفهوم إدارة المخاطر على مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخدها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع او تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد. [1]

المطلب الثاني: أهمية إدارة المخاطر وأهدافها

1- أهمية إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر بحماية المؤسسة وتقويمها بطريقة علمية صحيحة وتنفيذ استراتيجيات مختلفة تدعم أهداف المؤسسة وتواجه مخاطرها وتكمن أهميتها في: [2]

- ✓ تطوير أساليب اتخاذ القرار والتخطيط لها وتحديد الأولويات عن طريق الادراك الشامل والمنظم لأنشطة المؤسسات؛
- ✓ ابراز الثغرات والتعرف على الفرص السلبية والإيجابية المتاحة للمشروعات، وهذا لتفادي الخسائر مستقبلا، ووضع أداة لتنفيد الاستراتيجية حيث تزود المؤسسة بنظرة أفضل حول مستقبل المؤسسة؛
- ✓ تقوم بقياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالتزاماتها، وذلك لعدم الوقوع في مخاطر نقص السيولة؛
- ✓ تساعد في اتخاذ القرارات؛
- ✓ تنمية المزايا التنافسية والتحكم في المخاطر كونها عامل رئيسي في الربحية وزيادة التنافسية.

2- اهداف إدارة المخاطر:

لا تقل أهداف وظيفة إدارة المخاطر أهمية عن أهداف القطاعات والأقسام الأخرى في المؤسسة، يطرح معظم الباحثين أهدافا متعددة لإدارة المخاطر والهدفان الرئيسان يتمثلان في تخفيف الإدارة من تأثيرات المخاطرة وتقليل التكلفة إلى الحد الأدنى ،حيث يعرف Williams&Heing المخاطر تقليل الآثار السلبية للمخاطرة إلى الحد الأدنى بأقل تكلفة ممكنة من خلال التعرف عليها وقياسها والسيطرة عليها " اما Hedges&Mehr فيقولان في كتابهما الكلاسيكي " مفاهيم وتطبيقات " إن إدارة المخاطر لها مجموعة متنوعة من الأهداف يصنفاها إلى فئتين: الأهداف التي تسبق تحقق الخسارة والاهداف التي تلي تحقق الخسارة.

[1] شقيري نوري موسى واخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 26.

[2] دحدوح نجيب، مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت لافارج –حمام الضلعة –، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2015-2016، ص67.

جدول رقم (05): أهداف إدارة المخاطر ما قبل الخسارة وما بعد الخسارة.

أهداف ما قبل الخسارة	أهداف ما بعد الخسارة
الاقتصاد	بقاء المنشأة
تخفيض القلق	استمرارية العمليات
مقابلة الالتزامات الخارجية	استقرار العوائد
	الاستمرار في النمو
	المسؤولية الاجتماعية

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص50.

وفقا لما ورد في الجدول تنقسم الأهداف الى أهداف ما قبل الخسارة والتي ترتبط بالاقتصاد وتخفيض القلق وكدلك مقابلة الالتزامات الخارجية والمسؤولية الاجتماعية، في حين ان أهداف ما بعد الخسارة ترتبط ببقاء المنشأة، استقرار العوائد، استمرار في النمو، المسؤولية الاجتماعية وتنتج هذه الأهداف مع هدف إدارة المخاطر المسيطر والسائد.

وعليه مما سبق فإن الهدفين المذكورين سابقا تكون له الأسبقية والأولوية عندما يتعارض الاثنين.[1]

2-1 الأهداف ما قبل الخسارة: [2]

- ✓ **الاقتصاد**: ويعني ذلك ان المنشأة يجب ان تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة اقتصاديه ممكنة وهذا يتضمن تحليل لمصروفات برامج الأمان أقساط التأمين، التكاليف المرتبطة بالأساليب المختلفة لمواجهة الخسائر، بمعنى تهدف إدارة الخطر الى تخفيض تكاليف مواجهة الخطر الى ادنى حد ممكن؛
- ✓ **تخفيض القلق**: حيث ان الوحدات المعرضة للخسارة يمكن ان تسبب قلق كبير او خوف لمدير الخطر فمثلا الخوف من قضية كبيرة ومركزة من سوء المنتجات يمكن ان تسبب خوف كبر لمدير الخطر ومدير الخطر يحاول ان يخفض هذا القلق والخوف المرتبط بالوحدات المعرضة للخسارة وهذا الهدف أكثر تعقيدا؛

[1] كنعان محمد ثابث عبد الله، أثر إدارة المخاطر على فعالية أداء المصاريف، دراسة حالة بنك الخليج في الفترة 2016-2021، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص إدارة اعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة افريقيا العالمية الخرطوم، السودان، 2021، ص 23.

[2] عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن –عمان، 2009، ص 50.

- ✓ **مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة:** وهذا يعني ان المنشأة يجب ان تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية، مثل المتطلبات الحكومية التي تطالب المنشأة بتوفر وسائل الأمان لحماية العاملين من الاخطار.

2-2 الأهداف ما بعد الخسارة: [1]

- ✓ **بقاء المنشأة:** يعني بقاء المنشأة بعد تحقق الخسارة، حيث يمكن للمنشأة على الأقل ان تعيد جزء من عملياتها خلال فترة زمنية قليلة اذا أرادت الاستمرار، حيث تستهدف إدارة الخطر الى وضع حد اقصى لتكاليف التي يتعرض لها المشروع والتي تهدد بقاءه إذا زادت عن ذلك؛
- ✓ **استمرارية العمليات:** في بعض المنشآت فإن القدرة على ممارسة العمل بعد تحقق خسارة شديدة يعتبر من اهم الأهداف حيث تفقد المنشأة جزء من عملائها وموردیها وتقل قدرتها التنافسية بمعنى ضمان استئناف المنشأة لعملياتها بكامل طاقتها الإنتاجية بعد تحقق الحادث، حيث تكون فترة التوقف قصيرة جدا؛
- ✓ **استقرار العوائد:** حيث ترغب المنشاة في الاحتفاظ بأرباحها على الأسهم بعد تحقق الخسارة ويتم الحافظ على مستويات دخول مستقرة من خلال تحجيم الانخفاض في التدفقات النقدية او الدخول بسبب تحقق الاخطار عند حدود مقبولة، وهذا الهدف مرتبط كليا تماما بهدف استمرارية العمليات؛
- ✓ **الاستمرار في النمو:** المنشأة يمكنها الاستمرار في النمو من خلال تطوير المنتجات الجديدة والأسواق او عن طريق الاستحواذ والاندماج. ويمكن ضمان النمو المستمر للمنشأة من خلال ضمان مصادر توريد احتياجات المنشأة في حالة تعرضها لحادث؛
- ✓ **المسؤولية الاجتماعية:** ويمكن القيام بالالتزامات الاجتماعية وإثبات الانتماء عن طريق تخفيض أثر هذه الخسائر على الافراد الاخرين والمجتمع، حيث أن الخسائر الشديدة يكون لها أثار عكسية (سيئة) على العاملين والمستهلكين والموردين والدائنين ودافعي الضرائب والمجتمع ككل بصفة عامة.

[1] عيد أحمد أبو بكر، إدارة اخطار شركات التأمين (اخطار الاكتتاب اخطار الاستثمار)، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 235

المطلب الثالث: خصائص إدارة المخاطر

تتميز إدارة المخاطر بمجموعة من الخصائص يمكن أن نستخلص البعض منها في النقاط الأتية: [1]

- ✓ أنها تنفذ بواسطة الافراد العاملين في كل مستوى إداري داخل المؤسسات؛
- ✓ أنها تطبق على مستوى استراتيجي؛
- ✓ أنها تطبق عبر جميع المستويات الإدارية داخل المؤسسة، حيث تطبق داخل كل مستوى إداري وداخل كل وحدة تنظيمية، وتتضمن رؤية شاملة لتوليفة المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسات؛
- ✓ أنها تصمم لتعريف الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المؤسسات وعلى إدارة المخاطر في حدود مدى قابلية هذه المؤسسات لتحمل المخاطر؛
- ✓ أنها تمكن من توفير وتأكيد معقول لإدارة المؤسسة ومجلس الإدارة عن مدى تحقيق الأهداف المرغوبة؛
- ✓ أنها تساعد في تحقيق الأهداف في مستوى قسم على حدي أو على مستوى المؤسسة ككل.

[1] زروقي هشام، مرجع سبق دكره، ص 137.

المبحث الثاني: قواعد واستراتيجية وخطوات إدارة المخاطر

تحتل وظيفة إدارة المخاطر أهمية كبيرة في المؤسسة باعتبارها الركن الأساسي الذي تكون من وراءه المؤسسة في مأمن من التعرض للأخطار المحيطة بها، لدلك فإن هذه الوظيفة تحتاج الى جملة من الاستراتيجيات القادرة على جعل الخطر في أدنى مستوى ممكن من خلال اتباع قواعد وخطوات.

المطلب الأول: قواعد إدارة المخاطر[1]

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص للإدارة، تم توجيه اهتمام متزايد لصياغة مبادئها وتقنياتها وذلك بتوفير قواعد إرشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المخاطر وقد كان من أول الإسهامات المقدمة لمجال إدارة المخاطر تطوير مجموعة من القواعد وهذه القواعد هي ببساطة مبادئ تحتكم إلى حسن الإدراك والفطرة وتطبق على مواقف المخاطرة.

1- لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته

القاعدة الأولى والاهم في الثلاث قواعد هي" لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته "ورغم أن هذه القاعدة لا تقول لنا بالضرورة ما ينبغي عمله بشأن مخاطرة معينة، إلا أنها تقول أي المخاطر يجب القيام بشيء حيالها وإذا بدأنا بالقرار بأنه عندما لا يتم عمل شيء حيال مخاطرة معينة، تحتفظ المؤسسة باحتمال نشوء خسارة من تلك المخاطر فان تقرير المخاطر التي يجب عمل شيء بشأنها خلاصته تقرير أي المخاطر لا يمكن الاحتفاظ بها. إن العامل الأهم في تقرير أي المخاطر تتطلب عملا محددا ما هو الخسارة المحتملة القصوى التي قد تنتج من المخاطرة وبعض الخسائر يمكن أن تكون مدمرة اقتصاديا حيث تأتي بالكامل على أصول المؤسسة في حين يتضمن البعض الآخر عواقب مالية ثانوية فقط وإذا كانت الخسارة المحتملة القصوى من التعرض لموقف ما كبير لدرجة أن ينتج عنها خسارة غير محتملة، فان الاحتفاظ لا يكون واقعيا والشدة المحتملة يجب تقليلها إلى مستوى قابل للإدارة أو يجب تحويل المخاطرة أما إذا تعذر تقليل الشدة وتحويل المخاطرة فإنه يجب تفاديها. ومسألة حجم المخاطرة التي يمكن الاحتفاظ بها بأمان مسألة معقدة وفنية حيث يرتبط مستوى الاحتفاظ بالمخاطر الفردية ارتباطا بالقدرة الكلية على احتمال الخسارة ويتوقف ذلك بدوره على التدفق النقدي للمؤسسة واحتياطاتها السائلة وقدرتها على زيادة التدفق النقدي في حالة الطوارئ، وبالنسبة لكل مؤسسة يمكن تغطية بعض الخسائر من خلال الاقتراض وبعض الخسائر قد تكون أكبر من قدرة هذه

[1] عبدلي لطيفة، مرجع سبق دكره، ص 35 –37.

الاحتياطات على احتمالها ومن الواضح أن المبلغ الذي تستطيع المؤسسة تحمله سوف يتفاوت من مؤسسة لأخرى. كما يتفاوت المستوى أيضا بمرور الوقت تبعا للموارد التي قد تكون متاحة وقت حدوث الخسارة .

2- فكر في الاحتمالات:

إن الفرد الذي يمكنه أن يقرر احتمالية حدوث خسارة ما يكون في وضع أفضل يمكنه من التعامل مع المخاطرة في حين يحدث العكس عند افتقاده لمثل هذه المعلومات، مع ذلك فان احتمال حدوث أو عدم حدوث الخسارة اقل أهمية من الشدة المحتملة إذا حدثت الخسارة وحتى عندما يكون احتمال الخسارة ضعيفا ،فإن الاعتبار الأساسي يكون الشدة المحتملة ولا يعني ذلك القول بأن الاحتمالية المرتبطة بتعرض معين ليست أحد الاعتبارات عند تقرير ما يجب عمله بشان تلك المخاطرة، فمثلما تشير الشدة المحتملة للخسارة إلى المخاطرة التي يجب عمل شيء بشأنها (أي المخاطر التي لا يمكن الاحتفاظ بها)، فان معرفة ما إذا كان احتمال حدوث الخسارة ضعيفا أم معتدلا أم مرتفعا جدا يمكن أن تساعد مدير المخاطر في تقرير ما يجب عمله بشأن مخاطرة معينة.

إن القاعدة الثانية لإدارة المخاطر" فكر في الاحتمالات " تشير إلى أن احتمال حدوث الخسارة قد يكون عاملا مهما في تقرير ما يجب عمله حيال مخاطرة معينة ولكن أي المخاطر؟

منطقيا استخدام الاحتمالات في اتخاذ قرارات إدارة المخاطر مقصور على تلك المواقف التي لا تتعارض فيها القرارات المراد دراستها مع القاعدة الأولى لإدارة المخاطر وهي تلك":لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته".

تفرض هذه القاعدة على مدير المخاطر ألا يهمل الأخطار التي يكون احتمال وقوعها ضئيل جدا وأن يأخذها في الحسبان لأنها إذا وقعت قد تحدث أضرار جسيمة بالمؤسسة مثال:

إذا كان احتمال وقوع خسارة ما هو واحد في المليون فيمكن الاحتفاظ بالخطر إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوعه ضئيلة جدا، أما إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن حدوثه جسيمة فيجب على مدير المخاطر آنذاك تحويل الخطر إلى جهة أقدر على مواجهته كالتأمين أو أسلوب منع الخسارة.

3- لا تجازف بالكثير مقابل القليل:

توفر القاعدة الأولى توجيها فيما يتصل بالمخاطر التي ينبغي تحويلها (أي تلك المخاطر التي تنطوي على خسائر كارثية لا يمكن التقليل من الشدة المحتملة فيها) ، أما القاعدة الثانية فتقدم توجيها بشأن المخاطر التي ينبغي عدم التأمين ضدها (وهي التي تكون احتمالية الخسارة مرتفعة جدا فيها) ومع ذلك تظل فئة متبقية

من المخاطر يلزم لها قاعدة أخرى .تقتضي القاعدة الأولى في جوهرها أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطرة والقيمة التي تعود على المحول.

ينبغي عدم الاحتفاظ المخاطر عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة (الكثير) بالنسبة للأقساط الموفرة من خلال الاحتفاظ (القليل) .

من ناحية أخرى في بعض الأحيان يكون القسط المطلوب للتامين ضد المخاطرة مرتفعا بدرجة لا تتناسب مع المخاطرة المحولة في هذه الحالات تمثل الأقساط الكثير فيما تمثل الخسارة المحتملة القليل.

ورغم أن قاعدة" لا تخاطر بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته " تفرض مستوى أقصى على المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها، إلا أن قاعدة" لا تخاطر بالكثير مقابل القليل" تقترح أن بعض المخاطر الأدنى من مستوى الاحتفاظ الأقصى هذا ينبغي أن تحول أيضا ويجب أن يكون مستوى الاحتفاظ الأقصى واحد لكل المخاطر حيث يتم تحديد المستوى الفعلي للاحتفاظ لكل مخاطرة على أساس التكلفة والعائد.

المطلب الثاني: آليات واستراتيجية إدارة المخاطر

توجد مجموعة من تقنيات أدوات إدارة المخاطر التي تستخدمها المنشآت وهذا حسب ما جاءت به جمعية المدققين الداخليين الأمريكية سنة 2012 نذكر منها الآتي: [1]

1- **التأمين (l'assurance):** هو الحصول على تغطية تأمينية للخسائر التي تتعرض لها المنشأة وذلك مقابل الأقساط التي تدفع لشركات التأمين تتحمل تلك المخاطر.

2- **التحوط (la coverture):** هو الدخول في صفقات آجلة بغرض تقليل المخاطر أو التحكم فيها من خلال توفير الحماية من الخسائر المحتملة أو تقليلها والتخلص من الخسائر الناشئة مثل تقلبات الأسعار، وبذلك التحوط هو اتخاذ مركزين مختلفين بحيث أن الخسائر المحققة لأحد المراكز ينبغي أن توازن أرباح مركز اخر، بشكل عام يعني تجب المفاجآت الغير مرغوبة الناشئة من التحركات السوقية الغير الملائمة او التقلبات المفاجئة للأسعار.

3- **بيع الدمم المدينة (l'affacturage):** هو عملية بيع الدمم المدينة الى طرف ثالث بخصم معين والهدف من هذه التقنية هو التخلص من المخاطر المتعلقة بالحسابات الغير قابلة لتحصيل.

4- **الضبط (le contrôle):** يتمثل في الاجراءات الرقابية المتخذة للتعامل مع المخاطر ومن اهم اهداف هيكل الرقابة الداخلية للمنشآت هو ضبط مخاطر المحتملة.

[1] نجات وسيلة بلغنامي واكمال بلعيدي، أهمية منهجية إدارة المخاطر في مؤسسات التأمين الاجتماعي على المشتركين REVUE ALGERIENNE D'ECONOMIE ET GESTION، المركز الجامعي على كافي تندوف، المجلد 14، العدد 02، 2020، ص ص 532—534.

5- التحويل (le transfert): هو مجموعة من الإجراءات الهدف منها تحويل المخاطر الى طرف اخر مثال بيع الذمم المدينة، التأمين لدي شركات التأمين.

6- قبول المخاطر (acceptation du risque): يقصد بهذه السياسة من الناحية التأمينية قيام صاحب المخاطر بالاعتماد على نفسه في مواجهة الاثار المترتبة على تحقيق مسبب المخاطر في صورة حادث. حيث يتم اعتمادها ادا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة الحجم مع توافر القدرة المادية على مواجهة هذه الخسارة او في حالة عدم وجود سياسات أخرى يمكن لصاحب المخاطر اتباعها ويتم تحمل المخاطر بإحدى الطريقتين:

- ✓ **تحمل المخاطر بدون تخطيط:** تستخدم إذا كانت الخسارة المتوقعة نتيجة لتحقيق مسبب الخطر. خسارة صغيرة القيمة وغير متكررة ومن اهم شروط تطبيق هذه الطريقة ضرورة توافر ايراد جاري يكفي لتغطية الخسارة المتوقعة؛
- ✓ **تحمل المخاطر مع وجود تخطيط:** تستخدم في حالة ما ادا كانت الخسارة المتوقعة نتيجة لتحقيق مسبب الخطر متكررة ويمكن حساب قيمتها مقدما وبالدقة وتعتمد هذه الطريقة على تكوين مخصص لمواجهة الخسارة المتوقعة.

7- تجنب المخاطر (éviter les risques): هو تفادى الدخول في النشاط الذي يؤدي إلى نشوء المخاطر مثل تقليل العمل بسياسة البيع النقدي بدلا عن سياسة البيع الآجل وذلك لتفادى التعثر في المديونات.

8- سياسة الوقاية والمنع: يقصد بهذه السياسة اتخاد جميع الإجراءات الممكنة لمنع وتقليل فرص تحقق مسببات الخطر في صورة حادث والحد من الاثار الناتجة في حال تحقق هذا الخطر من خلال تحليل وحدة المخاطر تحليلا فنيا وموضوعيا لمعرفة مكوناتها وتأثيرها. فمثلا إقامة سدود قوية يقلل من خطر الفيضانات، الأمن الصناعي يمكن من التقليل من تكرار وقوع حوادث إصابات العمل.

9- سياسة التجزئة والتنويع: يقصد بهده السياسة تجزئة الشيء المعرض للمخاطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع أجزائه في وقت واحد لتحقق مسبب الخطر وذلك بجانب التنوع بنسبة لكل جزء من الأجزاء في الحالات التي تسمح بذلك بما يحقق انتشارا للمخاطر على المستوى المالي أو الجغرافي كل ذلك بشرط قابلية وحدة المخاطر" الشيء المعرض للخطر" للتجزئة، كقيام صاحب مشروع بتوزيع مجال نشاطه على عدة أماكن، وقيام المستثمر بتوزيع استثماراته على عدة مجالات وقيام أمين المخزن بتجزئة المواد التي يقوم بتخزينها حسب أنواعها وتؤدي هذه السياسة إلى تقليل احتمالات الخسارة المتوقعة كنتيجة لتقليل احتمال وقوع الخسارة المركزة.

10- سياسة تخفيض الخطر: يعد تخفيض الخطر حلا مناسبا في حالة كان مستوى الخطر في أدنى صورة ممكنة، كما يرتبط تخفيض الخطر بتخفيض الخسائر قبل وقوع الحادث أو بعد وقوعه كما يلي:

- ✓ **تخفيض الخطر قبل وقوع الحادث:** يشمل كافة الخطوات التي المصممة قبل وقوع أي خسارة، مثل التعليمات قبل البدء العمليات التشغيلية أو تنفيذ أي عملية قد تشكل تقليل الخسائر قبل وقوعها؛
- ✓ **تخفيض الخطر بعد وقوع الحادث:** يشمل تلك الخطوات التي يتم تنفيذها عندما يقع الحادث، مثلا استخدام نظام الرش لمكافحة الحريق يكون مثالا جيدا لهذا النوع من التفكير.

المطلب الثالث: خطوات عملية ادارة المخاطر

تمر عملية إدارة المخاطر بعدة مراحل، نوجزها فيما يلي: [1]

1- **التحضير**: ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل.

2- **تحديد المخاطر**: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية.

3- **التقييم**: أي التعرف على المخاطر المحتملة وذلك بإجراء عملية تقييم لها من حيث شدا في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها.

4- **التعامل مع المخاطر**: بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها وتستخدم في ذلك مجموعة من التقنيات هي:

- ✓ **النقل:** وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية. التأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود. وقد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين؛
- ✓ **التجنب: أي** محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما، ومثال ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري أقل خطورة؛
- ✓ **التقليص:** وتشمل طرق للتقليل من حدة الخسائر الناتجة. ومثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات تقليل المخاطر من خلال تطوير البرامج؛
- ✓ **القبول (الاحتجاز):** وتعني قبول الخسائر عند حدوثها. إن هذه الطريقة تعتبر استراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر؛
- ✓ **وضع الخطة:** والتي تتضمن اتخاذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة من الوسائل التي ستتبع للتعامل مع المخاطر؛

[1] كلاش مريم وبعلول نور الدين، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مخبر مالية محاسبة جباية وتأمين، جامعة سوق اهراس الجزائر، المجلد 11، العدد 03، 2021، ص ص 440-441.

- ✓ **التنفيذ:** ويتم في هذه المرحلة إتباع إجراءات التخفيف من أثار المخاطر ثم اتخاذ قرارات مدروسة لتجنب تلك المخاطر، أو تدنيتها، أو تحويلها أو قبولها؛
- ✓ **مراجعة وتقييم الخطة:** تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر من خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة.

المبحث الثالث: متطلبات وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر

حتى يكون التدقيق قادرا على تقييم فعالية الأنشطة، وتقديم ضمانات معقولة لمديري المؤسسات، وكذلك لغيرها من الجهات الفاعلة فيما يتعلق بالمؤسسة، يتم دمجه مع وظائف المؤسسة. من أجل السيطرة على المخاطر التي تضر بالمؤسسة، يتم التنسيق بين التدقيق ووظيفة إدارة المخاطر، هذه الأخيرة التي تتعامل مع الحد من تأثير المخاطر على المؤسسة.

المطلب الأول: العلاقة بين التدقيق إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

1- العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية: [1]

إن ضرورة تبني المؤسسات لوظيفة التدقيق الداخلي في هيكلها التنظيمي أصبح مسألة مهمة وملحة وهذا للدور الذي تلعبه في تقييم نظام الرقابة الداخلية والمساهمة في تقويمه وتصحيحه، حيث ينحصر دور المدقق الداخلي في هذا المجال في اختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية، وكذا تقييم هذه الإجراءات ومراقبة مدى توافر مقومات نظام الرقابة الداخلية، إضافة إلى ذلك فإن المشاركة الفعالة من مجلس الإدارة ووجود وظيفة التدقيق الداخلي ذات كفاءة عالية يمنع هيمنة الإدارة على هيكل الرقابة الداخلية، كما تؤدي الشراكة التي بينهما إلى خلق نظام رقابة داخلي على أعلى مستوى من الفعالية.

وحتى تتمكن وظيفة التدقيق الداخلي من أداء مهامها على أحسن وجه والوصول إلى نظام رقابة داخلي فعال يساعدها في تحقيق التسيير الأمثل في المؤسسات يجب أن يكون هذا النظام يمثل محور اهتمام وتركيز المدقق الداخلي، وعلى هذا الأساس يمكن ذكر مجموعة من النقاط التي تبرز اهتمام المدقق بنظام الرقابة الداخلي:

- ✓ إن الرقابة تمثل الجزء الرئيسي في العملية الإدارية، وهنا يتحمل كل مدير مسؤولية وضع برنامج رقابي يساهم بفعالية في إنجاز الأعمال المسؤول عنها؛
- ✓ إن واجب المدقق الداخلي يلزمه بخدمة المؤسسة وبدوره خدمة الإدارة، ولهذا يهتم المدقق الداخلي ويعتنى بعملية الرقابة الداخلية باعتبارها جزء ضروريا من هدفه وهو خدمة الإدارة؛
- ✓ إن المدقق الداخلي قادر بوجه خاص على تزويد الإدارة بالمساعدة في مجال الرقابة الداخلية، وتتبع خصوصية هذه القدرة من أن المدقق الداخلي مستقل عن الأنشطة التشغيلية وعلقاتها المتداخلة والأدوات

[1] زروقي هشام، مرجع سبق دكره، ص 127-132.

الرقابية المرتبطة بها، كما يمتلك أيضا القدرة على التحليل والحكم عن سلمية نشاطات المؤسسة، التي تعد ضرورية لتقييم فعالية الرقابة الداخلية؛

- ✓ يتوفر لدى المدقق الداخلي خاصية مميزة وهي قدرته على الاقتراب من مختلف المشكلات من خلال السجلات المالية الرئيسية، وهي إحدى مسؤولياته، فعن طريق هذه السجلات المالية يستطيع المدقق الداخلي التحرك بفاعلية إلى الأنشطة المالية وما يرتبط بها من أدوات رقابية مالية، والى الأنشطة التشغيلية الأخرى وما يرتبط بها من وسائل رقابية مالية وتشغيلية؛
- ✓ يمنح اقتراب المدقق الداخلي من المناطق التشغيلية ميزة خاصة في التعامل مع مشاكل المؤسسة ولهذا ينبغي أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتقييم الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه من أجل تحديد ما إذا كانت الأهداف قد تحققت فعلا ام لا.

ويمكن القول إن اهتمام الذي خلقه المدقق الداخلي حول عملية الرقابة قد أدى به إلى تحقيق مجموعة من الفوائد منها عاجلة وفي المدى القصير ومنها آجلة وفي المدى الطويل وبالتالي يجب على المدقق الداخلي الفهم الشامل للعملية الرقابية، وتركيز جهوده على الوسائل التي تجعل الرقابة أكثر فعالية في شتى مواطن التشغيل من خلال رسم برنامج التدقيق المناسب وخطوات يستخدمها للتعرف على النظام المطبق في المؤسسة والتي تساهم في عملية نظام الرقابة الداخلية.

والشكل التالي يوضح من وجهة نظر الباحث جميع الخطوات والأساليب التي تساهم في عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية:

شكل رقم (04): خطوات وأساليب عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية

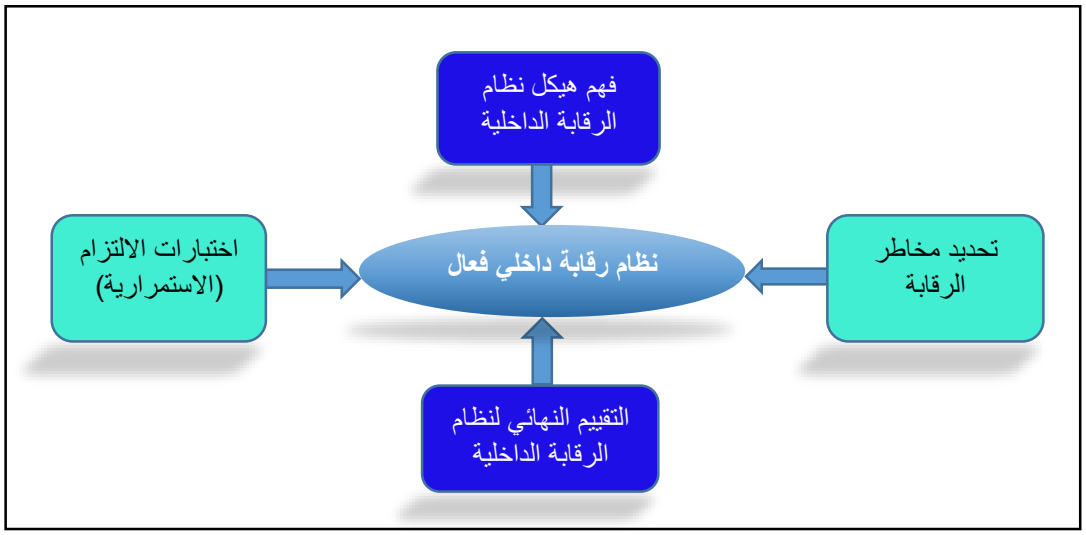

المصدر: زروقي هشام، مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز تطبيق حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ص 135.

وفي إطار عملية تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية، أكد معهد المدققين الداخليين من خلل معيار التدقيق الداخلي الدولي رقم" 2130 الرقابة "الذي ينص على الدور الذي يؤديه المدققون الداخليون من أجل الحفاظ على إجراءات وضوابط الرقابية الفعالة، وذلك بالاعتماد على ما يلي:

- ✓ الحرص على أن نظام الرقابة الداخلية موثق بطريقة جيدة داخل المؤسسات، لأن ذلك سوف يساعدهم على فهم وتقييم وتطوير هذا النظام؛
- ✓ العمل على تقديم إطار متكامل لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسات؛
- ✓ التأكد من أن البيانات المالية والتشغيلية التي تم الوصول إليها هي في شكلها النهائي، وذلك من أجل قياس وتبويب هذه البيانات في تقارير سليمة ودقيقة؛
- ✓ إحداث توازن بين نظم وإجراءات الرقابة ودرجة المخاطرة لكل نشاط على حدى؛
- ✓ الحرص على تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية يتطلب من المدقق الداخلي الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الأساسية لهذا النظام، لأن ذلك يسمح بتحديد وتطبيق منهجية ملائمة، والخروج باقتراحات مفيدة وحلول مناسبة للمؤسسات.

إضافة إلى مسؤولية تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية، تقع على عاتق وظيفة التدقيق الداخلي مسؤولية إعداد التقارير عن فعالية نظام الرقابة الداخلية، وكيفية إعداد القوائم المالية في المؤسسات من أجل مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا، من خلل تقديم رؤساء التدقيق الداخلي رأيا سنويا حول الرقابة الداخلية لمؤسستهم

بشكل عام ونظم الرقابة الداخلية عن القوائم المالية بشكل خاص، ومن خلل ما سبق ذكره تبين أن وظيفة التدقيق الداخلي تلعب دورا مهما في تحسين الأداء الرقابي في المؤسسة وجزء متداخل ضمن الرقابة الداخلية واهم عناصرها .

2- العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر :

يلزم لتحقيق التنسيق الفعال بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي ان يتم تدفق البيانات والمعلومات فيما بينهما بالشكل السهل والمباشر، وكذلك الاستعانة المتواصلة بتوصيات المدقق الداخلي وأخذ المشورة لإعداد النظام المحكم لإدارة المخاطر في المؤسسة، وعليه يجب ان تتيح إدارة المخاطر للمدقق الداخلي المشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف الى وضع الاستراتيجيات لمواجهة إدارة المخاطر. [1]

وهناك دور مهم يقوم بيه المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية الى مجلس الإدارة بشأن فاعلية أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة والتأكيد على أن مخاطر الاعمال تدار بشكل مناسب وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال ومن بين الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها فيما يخص إدارة المخاطر والتي أشار اليها معهد المدققين هي:

- ✓ تزويد دائرة المخاطر بنتائج فحوصاتها واي ضعف او نقص في هذه الإجراءات؛
- ✓ اعداد وتقييم الفحوص الرقابية للوحدات؛
- ✓ تتولى دائرة التدقيق اعداد خطة التدقيق على مختلف الوحدات المؤسسة بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم؛
- ✓ تضمين التقرير التدقيق عن وحدات المؤسسة المختلفة ملخصا للبيئة الرقابية بالوحدة بالاعتماد على فحص النظام وكدلك معيار التقييم.

ولمدير المخاطر أدوار محددة يقوم بيها من اجل السيطرة على المخاطر داخل المؤسسة، وبشكل عام فإنه حسب مجلة التدقيق الداخلي فإن ادواره تنحصر في: [2]

- ✓ تحديد نظام إدارة المخاطر وضمان سلامة المنهجية؛
- ✓ تنسيق المراسلين ونشر ثقافة المخاطر والتواتر واعداد التقارير ومراقبة النظام؛
- ✓ تعزيز مهارات إدارة المخاطر ونشر ثقافة المخاطر في المؤسسة؛

[1] خالد علي أبوالرب، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2014، ص 36.

[2] نفس المرجع، ص 33.

- ✓ المساهمة في تحديد رغبة إدارة المخاطر واستجابة سياسة إدارة المخاطر؛
- ✓ تقديم التقارير الى الإدارة العليا ولجنة التدقيق حول المخاطر الرئيسية، معالجتها وتطورها ونظام المخاطر ككل.

وعليه يمكن القول ان علاقة التدقيق الداخلي بوظيفة إدارة المخاطر هي علاقة تكامل وظيفي، فبينما مهام إدارة المخاطر هي القيام بجمع العمليات التي تهدف لتوفير إدارة شاملة للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، فمهمة المدقق الداخلي التحقق من التوصيات التي وضعها بشأن إدارة المخاطر وعليه وبناءا على التنسيق يمكن الحصول على إدارة جيدة للمخاطر.

3- العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:

يمثل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وظيفتين مختلفتين من وظائف التأمين لكل منهما مكانتها ودورها المحدد جيدا في خدمة المؤسسة، فمعايير التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تتطلب التنسيق وتبادل المعلومات بين الوظيفتين من اجل بلوغ الأهداف المسطرة. وفقا لما صرح المدقق الخارجي (Mohammed، Mat Zain&subramaniam,2012) انه على الرغم من الاختلاف في الأدوار التي يلعبها هدان النوعان من التدقيق، هناك العديد من الفرص للتعاون تؤدي خلاق التنسيق هده الي أوجه التآزر مفيدة للمؤسسة من حيث تحسين جودة التدقيق وزيادة الفوائد الاقتصادية. [1]

ويمكن توضيح الأدوار التي يقوم بيها كل من التدقيق الداخلي والخارجي من خلال الجدول التالي: [2]

جدول رقم (06): أدوار التدقيق الداخلي والخارجي.

زاوية التمييز	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
النشأة	يعد التدقيق الداخلي الوظيفة أقدم ممارسة وتأسسا داخل المؤسسة من التدقيق الخارجي، رغم أنه لم يتم اعتراف بها في شكلها الحالي إلى غاية سنة1941	ظهر التدقيق الخارجي نتيجة للتطور الفكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث يعتمد اعتمادا كليا في أعماله على نظام الرقابة الداخلية، وهذا ما يدل على أنه لَّ وجود للتدقيق الخارجي قبل جود التدقيق الداخلي.

[1] Faiza BENIKHELEF، La coopération entre audit interne ET audit externe: Méthodes ET avantages dans le contexte algérien, Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, OEB Univ. Publish., Vol 08, Number 01, 2021, page 423.

[2] زروقي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 52.

الهدف	– يسعى إلى التحقق من أن النظام المحاسبي والإداري ككل يولد معلومات ذات مصداقية. – التأكد من صلبة وسلمة نظام الرقابة الداخلية باعتباره أحد العناصر الأساسية في البيئة الرقابية للمؤسسة. – يهدف إلى منع الأخطاء والتزوير والكشف عنها والرقابة على المخاطر التي يمكن حدوثها. – كما يهدف إلى خدمة الإدارة والمدقق الخارجي.	– المصادقة على حسابات المؤسسة وضمان شرعية وسلمة مركزها المالي. – تقييم مدي الَّاعتماد على السياسات المتفق عليها، والثبات في تطبيق الطرق المحاسبية. – يعمل على تبادل الخدمات مع المدقق الداخلي. –ابداء أ ري فني محايد عن مدى صدق وعدالة التقارير المالية، والتي لا يمكن الوصول إلى صحتها إلَاّ إذا ارتبطت ارتباطا وثيقا بمعايير مهنية للتدقيق.
القائم بعملية التدقيق	– إن تنظيم مهنة التدقيق الداخلي معرفة في الإطار القانون الداخلي للمؤسسة وتكون تابعة للإدارة العليا ومرتبطة بلجان التدقيق. – يقوم بهذه الوظيفة موظفين تابعين للمؤسسة، يتمتعون بتأهيل علمي وعملي يؤهلهم للقيام بهذه المهام. – إن التدقيق الداخلي يعد وظيفة اختيارية تضمن تحقيق أهداف.	– إن تنظيم التدقيق الخارجي هو معرف في الإطار التشريعي والقانوني، حيث يقوم به شخص مهني مستقل عن المؤسسة. – المدقق الخارجي جاء داخل تنظيم خاص به ليخدم اطراف أخرى لها أغراض وأهداف في المؤسسة. – يعتبر التدقيق الخارجي إجباري على المؤسسة لأن القانون والمشّرع يفرضه.
نطاق العمل وحدود التدقيق	– المؤسسة مسؤولة عن تعيين نطاق عمل المدقق الداخلي وحدوده. – المدقق الداخلي يعمل باستمرار طوال السنة ولديه الوقت الكافي لإجراء فحص تفصيلي وموسع للعمليات.	– يتحدد نطاق العمل وفقا للعقد المبرم بين المؤسسة والمدقق الخارجي. – إذا كان تدقيق قانوني يجب على المدقق الالتزام بجميع الخطوات المؤدية إلى الرأي الفني المحايد له. – في حالة تدقيق تعاقدي فهنا المدقق مجبر على تدقيق عنصر معين أو بند معين. – أما في حالة تدقيق عادي يقوم المدقق بالَّاختيار عينة إحصائية من أجل تدقيقها وذلك لكثرة الجهد وضيق الوقت وضخامة التكلفة.

من ناحية المستفيد من التدقيق	فيما يخص المدقق الداخلي فتستفيد إدارة المؤسسة من خدماته باعتباره موظف لدى مصالحها، فهو بذلك موجه في عملياته إلى التقليل من احتمال عدم صواب القرارات المتخذة.	يستفيد من خدمات المدقق الخارجي كل من: –ملك المؤسسة من اجل ضمان سلمة اموالهم الحفاظ عليها. –كما تستفيد اطراف اخرى من خدمات المدقق الخارجي وهم البنوك، المؤسسات الَّاستثمارية، الحكومة... إلخ .لأن لديهم الثقة التامة حول أ ريه الفني المحايد حول المعلومات المالية المقدمة من قبل المؤسسة.
من ناحية الاستقلال	– تعد استقلالية التدقيق الداخلي نسبية لأن المدقق الداخلي يعد موظفا بالمؤسسة، أي خاضعا لتبعية إدارتها. –هذه الاستقلالية النسبية لَّ تمنعه أن يبدي أ ري صادق عن الواقع الفعلي للأقسام المؤسسة، ويكون موضوعيا في تحكيمه.	– مستقل قانونيا عن المؤسسة باعتباره يمارس مهنة حرة. – ينبغي أن يكون مستقل عن ملكها وهذا ما يسمح بتوفير الجو الملائم لكي يتسنى للمدقق من أن يبدي أ ريه الفني المحايد دون أي ضغط.
التوقيت المناسب للأداء التدقيق	يتم الفحص بصورة مستمرة طوال السنة المالية حسب المهام المخطط لها. – اختياري وفقا لحجم المؤسسة (قد يكون شهري، ثلثي، سداسي، سنوي) .	يتم الفحص بصورة نهائية طوال السنة المالية عند غلق الحسابات. – قد يكون تدقيق كامل أو جزئي. –التدقيق الخارجي هو عملية الإلزامية وفقا للقانون السائد.

المصدر: زروقي هشام، مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز تطبيق حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ص 152.

على الرغم من اختلاف أهداف التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي، فقد تكون هناك مجالات تتداخل فيها ولاسيما في سياق الإبلاغ المالي، وعلى وجه الخصوص يمكن للتدقيق الخارجي توفير خطابات مرجعية للإدارة بشأن نقاط الضعف في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها أثناء مهمة التدقيق، وعلى التدقيق الداخلي أن يأخذ هذه العناصر بعين الاعتبار في عملية التخطيط، وأخذ زمام المبادرة لضمان فعالية الإجراءات التصحيحية للإدارة، كما ينبغي أن يأخذ التدقيق الخارجي في الاعتبار نتائج التدقيق الداخلي كجزء من عمله.

حتى يكون التعاون بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مستوى أعلى وأكثر توترا، ينبغي أن يشمل ما يلي :

- ✓ تبادل المعلومات والمناقشات خلال تقييم المخاطر المالية، والأنواع الأخرى من المخاطر؛
- ✓ تقييم أنظمة الرقابة الداخلية الواردة في تقارير التدقيق الداخلي، والتي يمكن إتاحتها للمدققين الخارجيين؛
- ✓ تبادل وجهات النظر حول المنهجيات والمعايير، من أجل إيجاد فهم متبادل لنهج التدقيق؛
- ✓ إرسال المعلومات بانتظام إلى المدقق الخارجي، بشأن التحديثات لخطة التدقيق الداخلي؛
- ✓ عند الطلب وفي إطار ما يسمح به القانون، فإنّه يمكن الوصول إلى وثائق عمل معينة؛
- ✓ تقارير التدقيق الداخلي السداسية، والتي تضم حالة التقدم والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات، التي يمكن إتاحتها للتدقيق الخارجي؛
- ✓ تنسيق اجتماعات منتظمة بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين لمناقشة أي قضايا ذات صلة؛
- ✓ إدراج توصيات التدقيق الخارجي في تقارير التدقيق الداخلي، وذلك وفقا لمستوى المخاطر.

المطلب الثاني: خطوات تدقيق ادارة المخاطر

تشمل عملية تقييم ومراجعة برنامج ادارة المخاطر الخطوات الأتية :[1]

- ✓ تقييم أهداف ادارة المخاطر وسياستها، الى جانب التعرف على وتقييم التعرض للخسارة؛
- ✓ تقييم قرارات التعامل مع المخاطر، وتقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر، واخيرا التوصية بإدخال تغيرات لتحسين أداء ادارة المخاطر.

المطلب الثالث: دور التدقيق في إدارة المخاطر

إن الاتجاهات الحديثة لوظيفة التدقيق الداخلي لقد بينت على وجود أهمية كبيرة لنظام إدارة المخاطر في المؤسسات، وذلك وفق ما جاء به معيار 2120 من معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. الذي أكد على ضرورة تقييم فعاليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسين مسارها، كما يجب على المدقق الداخلي تقييم المخاطر التي تعيق تطبيق الحوكمة في المؤسسات، وعملياتها ونظم المعلومات بها. [2]

1- أدوار التدقيق الداخلي الأساسية في إدارة مخاطر على مستوى المؤسسة.

[1] حمودي وليد، دور إدارة المخاطر بالمؤسسة، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر،2018/2017، ص 35.

[2] بوسكار ربيعة، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على ضوء معايير الدولية للتدقيق، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 46، 2017، ص 423.

ينص معهد المدققين الداخليين على أن وظيفة التدقيق الداخلي لها دور أساسي فيما يتعلق بإدارة المخاطر على مستوى المؤسسات، فهي تعمل على توفير ضمان موضوعي للإدارة بشأن فعالية إدارة المخاطر.

وكان ذلك من خلل ورقة عمل أصدرها معهد المدققين الداخليين تشير إلى دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات وجاءت بما يلي:

ما يجب على المدققين الداخليين قيام به من أجل توفير أنشطة تحسن من فعالية إدارة المخاطر:

- ✓ إعطاء تأكيدات وضمانات على كيفية عمليات إدارة المخاطر؛
- ✓ إعطاء ضمان أن المخاطر يتم تقييمها بشكل صحيح؛
- ✓ تقييم عمليات إدارة المخاطر؛
- ✓ تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية؛
- ✓ مراجعة إدارة المخاطر الرئيسية.

ما هي الأدوار التي لا ينبغي أن يقوم بها المدققين الداخليين:

- ✓ تحديد الرغبة في الخطر؛
- ✓ فرض (تحديد) عمليات إدارة المخاطر؛
- ✓ ضمان إدارة المخاطر؛
- ✓ اتخاذ قرارات بشأن مواجهة الخطر؛
- ✓ تنفيذ الَّاستجابة للمخاطر باسم الإدارة؛
- ✓ المساءلة (المحاسبة) مسؤولين إدارة المخاطر باسم مجلس الإدارة.

ما هي أدوار التدقيق المشروعة التي يجب على المدققين القيام بها الضمانات:

- ✓ تسهيل تحديد وتقييم المخاطر؛
- ✓ تدريب الإدارة على الَّاستجابة للمخاطر؛
- ✓ تنسيق أنشطة إدارة المخاطر المؤسسة؛
- ✓ تعزيز طرق الإبلاغ عن المخاطر؛
- ✓ صيانة وتطوير إطار ادارة المخاطر؛
- ✓ تعزيز تنفيذ اجراءات إدارة المخاطر؛
- ✓ وضع استراتيجية إدارة المخاطر ليتم التصديق عليها من قبل مجلس الإدارة.

خلاصة الفصل

مما سبق يمكنا استخلاص ان إدارة المخاطر عبارة عن نشاط إداري يهدف الي التحكم بالمخاطر وتخفيضها الي مستويات مقبولة والسيطرة على المخاطر التي تواجه الشركة او المؤسسة، من خلال الأهداف والقواعد والخطوات والاستراتيجيات المبنية عليها والتي توضح لنا الأهمية الكبرى لهدا النوع من الإدارات وضرورة تواجدها في المؤسسة.

وتلعب وظيفة التدقيق دورا مهم في تفعيل إدارة المخاطر والذي يعد هدا الدور بمثابة ضمانات موضوعية تقدم الي مجلس الإدارة بشأن فاعلية أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة من خلال العلاقة بين التدقيق إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وخطوات ودور التدقيق فيها.

الفصل الثالث

دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي CNAS

وكالة ميلة

تمهيد:

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية التي تم فيها التطرق الى مختلف عموميات وظيفة التدقيق وعلاقتها بإدارة المخاطر في المؤسسة، سيتم في هذا الفصل الى اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي لتدعيم الدراسة والوصول الى نتائج تساعد في فهم الجانب النظري أكثر، حيث تم الاعتماد على تقديم وصف عام حول مؤسسة الضمان الاجتماعي لوكالة ميلة، والتي تعتبر عينة الدراسة من خلال طرح أسئلة عبر استبيان استخدم كأداة للحصول على إجابة، وبالتالي تم تقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي.

المبحث الثاني: إطار منهجي للدراسة.

المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي

منذ استرجاع البلاد لسيادتها مر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالجزائر بعدة مراحل مختلفة إلى جانب الإصلاحات التي عرفها القطاع حتى اليوم لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم عام حول هذه المؤسسة من خلال التعرف عليها من نشأة ومعرفة مختلف خدماتها وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تعريف ونشأة صندوق الضمان الاجتماعي

1- تعريف الضمان الاجتماعي

- ✓ ليس هناك تعريف فقهي محدد لقانون الضمان الاجتماعي كما أن معظم التشريعات لم تتطرق الى تعريفه لكن يمكن اختصاره بكونه:" يعبر عن مجموعة القواعد القانونية المحددة المنظمة للتأمينات الاجتماعية والمحددة للأخطار المؤمنة والفئات المستفيدة منها وكيفيات التعويض وطرق تسييرها"؛
- ✓ الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء هو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص طبقا للمادة 49 من القانون رقم88 -01 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية؛
- ✓ حاليا صناديق الضمان الاجتماعي مسيرة بموجب مرسوم 07/92 المؤرخ في 4 جانفى 1992 م الذي يتعلق بالطابع القانوني والتنظيم الإداري والعالي للضمان الاجتماعي.

2- نشأة مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي:

أنشئت وكالة ميلة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية كسائر الوكالات الولائية عبر التراب الوطني بموجب المرسوم 223/85 المؤرخ في 20 أوت 1985 المتضمن التنظيم الإداري للضمان الاجتماعي بعده وفي سنة 1992 صدر المرسوم رقم 07/92 المؤرخ في 1992/01/04 المتضمن النظام القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي الذي غير التسمية إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء من جهة ومن جهة أخرى شهد انفصال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

للإشارة فإنه عند إنشاء التأمين على البطالة لفائدة الأجراء المعرضين لفقدان غير إرادي أو سبب اقتصادي لمناصب عملهم بموجب المرسوم التشريعي رقم 11/94 المؤرخ في 15 ذو الحجة 1414 هـ الموافق لـ 26 ماي 1994 فانتظار تهيئة هياكل الصندوق الوطني للتامين على البطالة (المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 26 محرم 1415 هـ الموافق لـ 1994/07/06 المتعلق بقانون الصندوق الوطني للتأمين على

البطالة فإن كافة مهمات وصلاحيات هذا الأخير وكلت إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS.

وهي مؤسسة تستند في نصوصها على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تمول نفسها عن طريق اشتراكات المؤمنين ثم تقوم بإرسال نسبة مئوية كل شهر إلى المديرية الولائية بالعاصمة لكن بعد مجيء المرسوم الوزاري 83 المؤرخ في 02 جويلية والذي يحث على لا مركزية الضمان تم إنشاء عدة وكالات على مستوى التراب الوطني هي:

- ✓ **وكالات من الدرجة الأولى:** تتمركز بالجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة وعنابة؛
- ✓ **وكالات من الدرجة الثانية:** وتوجد جيجل، سكيكدة، بجاية والبليدة؛
- ✓ **وكالات من الدرجة الثالثة:** وكمثال على ذلك وكالة ميلة للضمان الاجتماعي.

وكل هذه الوكالات ترجع في تسييرها إلى المديرية العامة بالعاصمة.

وعند إنشاء الضمان الاجتماعي تمركز في ثلاث مناطق: شرق، وسط، غرب.

- ✓ في الشرق عرف باسم: CASOREC؛
- ✓ في الوسط عرف باسم:CASORAL ؛
- ✓ في الغرب عرف باسم:CASORON .

المطلب الثاني: مهام وأهداف مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي

1-مهام مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي

توضح المادة من المرسوم 223/85المهام المسندة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في إطارا لقوانين المعمول بها وتتمثل في:

- ✓ الأداءات العينية والنقدية للتأمينات الاجتماعية، حوادث العمل والأمراض المهنية وتسيير المنح العائلية؛
- ✓ ضمان التحصيل، المراقبة ومنازعات الاشتراكات الممولة للأداءات(التعويضات)؛
- ✓ المساهمة في تغطية سياسة الوقاية من حوادث العمل للأمراض المهنية؛
- ✓ تسيير الأداءات للمستفيدين من الاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي؛

- ✓ تنظيم، تنسيق وممارسة المراقبة الطبية؛
- ✓ مباشرة النشاطات على شكل إنجازات ذات طابع صحي واجتماعي؛
- ✓ تسيير صندوق الإعانة والنجدة؛
- ✓ إبرام الاتفاقيات؛
- ✓ إصدار رقم الضمان الاجتماعي للمؤمنين الاجتماعيين وأرباب العمل؛
- ✓ إعلام المؤمنين الاجتماعيين وأرباب العمل؛
- ✓ دفع مصاريف مختلفة للجان والسلطات القضائية المدعوة للبث في النزاعات الناتجة عن قرارات الصندوق.

2-أهداف مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي

إن مؤسسات الضمان الاجتماعي تهدف أساسا إلى المحافظة على الحقوق بكل أنواعها (الحوادث، الأمراض، المعاش، المخاطر) ومؤسسة الضمان الاجتماعي لها أهداف عدة منها:

- ✓ منح تعويض للأشخاص الذين لهم الحق في ذلك تبعا لحجم الضرر الذي لحق بهم؛
- ✓ ضمان استمرارية أي نشاط تجاري أو صناعي في حالة وقوع ضرر بهذا النشاط؛
- ✓ تمنح تجسيد فعلي لإثبات الحق الوطني الشرعي لكل فرد؛
- ✓ تعتبر مركز دفع للعمال التعاقدين الأجراء وغير الأجراء؛
- ✓ اللجوء إلى فرض عقوبات على المستخدمين في حالة التأخر أو عدم دفع الاشتراكات للضمان الاجتماعي وذلك بهدف ضمان حقوق العمال وذوي حقوقهم في المستقبل فيما يخص التقاعد.

كما أن للانخراط في الضمان الاجتماعي أهداف اجتماعية كثيرة هي:

2-1 التأمين على المرض والأمومة: ويعني التأمين لفائدة المنخرط ولفائدة عائلته معا وبذلك يتكفل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء بتعويض المصاريف الطبية والصيدلانية الناتجة عن المرض والأمومة والعمليات الجراحية والاستشفائية والفحوص البيولوجية والإشعاعية والنقل بواسطة سيارة الإسعاف او بأية وسيلة أخرى لما تفرض حالة المريض القيام بذلك.

2-2 التأمين على العجز (معاش العجز): إذا حدث تفاقم في الحالة الصحية للمنخرط فإنه بإمكانه الاستفادة من التأمين على العجز إذا اجتمعت فيه الشروط المحددة كما يلي:

- ✓ أن يكون العجز كليا ونهائيا ومبررا بإيداع كل وثيقة لها صلة بتبرير العجز عن ممارسة أي نشاط مهني؛
- ✓ عدم بلوغ المعني بالأمر السن الشرعي للاستفادة من معاش التقاعد؛
- ✓ يحول معاش العجز إلى معاش التقاعد عندما يبلغ المعني بالأمر السن القانوني لذلك؛
- ✓ لا يمكن لمبلغ معاش التقاعد الممنوح أن يقل عن مبلغ معاش العجز؛
- ✓ لا يمنح معاش العجز إلا إذا كان المعني بالأمر مسجلا منذ سنة واحدة على الأقل.

3-2 التأمين على التقاعد (معاش التقاعد): إن الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء يضمن لصاحبه الحق في الاستفادة من معاش التقاعد.

4-2 التأمين على الوفاة: إن الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء إضافة إلى كونه يسمح بالتغطية الاجتماعية طوال الحياة فإنه يسمح كذلك بالاستفادة من منحة وفاة لفائدة عائلة المنخرط بعد وفاته.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي-وكالة ميلة-

الشكل رقم(05): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الضمان الاجتماعي

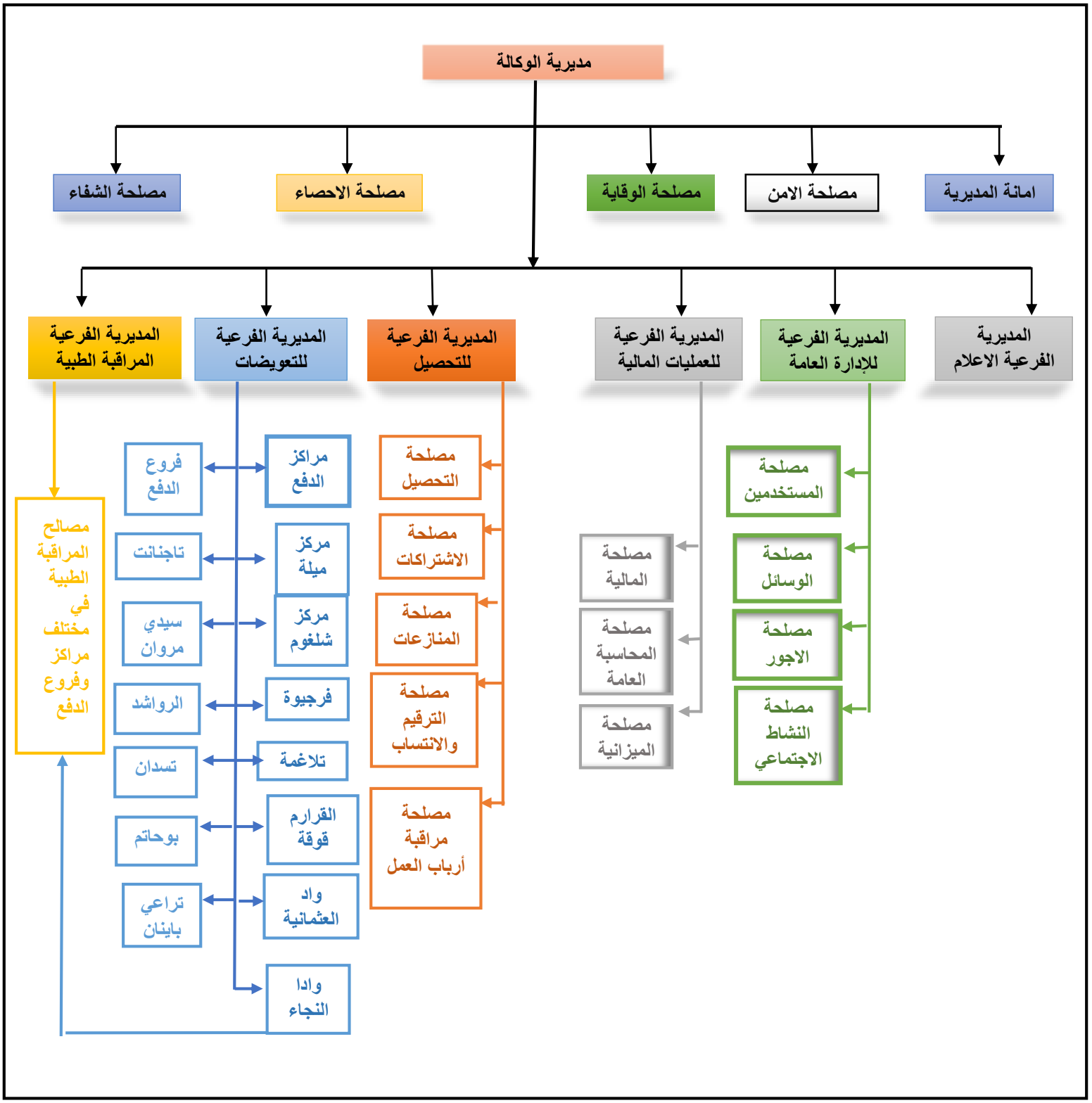

المصدر: مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي-وكالة ميلة-

توزع الوظائف والمصالح داخل المؤسسة حسب الهيكل على المديريات والمصالح كمايلي:

1- المديرية: المديرية وكالة تنقسم إلى عدة أقسام وهي:

- ✓ نيابة المديرية للتعويضات؛
- ✓ نيابة المديرية للمالية؛
- ✓ نيابة المديرية للإدارة العامة؛
- ✓ نيابة المديرية للمراقبة الطبية؛
- ✓ نيابة المديرية للإعلام الالي؛
- ✓ نيابة المديرية للتحصيل.

ويكون فيها المدير هو المسؤول حسب الهيكل على تسيير المؤسسة والتنسيق بين مختلف فروعها كما أنه المسؤول الأول في تسيير الوكالة وتتمثل صلاحياتها فيما يلي:

- ✓ تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة المركزية للوكالة؛
- ✓ المسؤول المباشر والرئيسي لجميع المصالح الموجودة؛
- ✓ يترأس مجلس الإدارة ويصادق على قرارات أعضائه؛
- ✓ يمثل المؤسسة في الداخل والخارج؛
- ✓ المصادقة على القوائم الاجتماعات والجداول المالية خلال السنة .....إلخ.

وللمديرية إشراف مباشر على المصالح التالية:

1-1 أمانة الإدارة" السكرتارية": تقوم بهذه المهمة سكرتيرة واحدة مهمتها:

- ✓ تلقي الرسائل وتحويلها إلى المدير وبرمجة المواعيد المقررة مع المدير؛
- ✓ تنظيم المستندات والملفات إلى جانب ذلك تقديم الوثائق والمراجع التي تطلب من المدير.

مصلحة الوساطة: حديثة النشأة وتهدف الى تحسين العلاقة بين قاصدي الصندوق من مؤمنين اجتماعيين، أرباب العمل لحل مشاكلهم وتوجيههم في أحسن الظروف.

مصلحة الأمن: التي تتشكل من أعوان يسهرون بالتناوب على السير الحسن للمؤسسة من الناحية الأمنية خصوصا أنها تستقبل يوميا عددا هائلا من الزوار، أرباب عمل ومؤمنين.

مصلحة الإحصاء: وهي المسؤولة عن كل الوكالات الولائية، يقوم كل فرع من هذه الفروع بإحصائيات لازمة تقوم مصلحة الإحصائيات بإحصاء شامل وعام لجميع مصاريف ومداخيل المؤسسة حيث أن هذه المصلحة لها ارتباطات بجميع مصالح المؤسسة الأخرى، يكون هذا الإحصاء شهريا ثم تخزن في الإعلام الآلي بعدها يتم بإعداد تقرير مفصل عن كل مصلحة ويقدم إلى المدير.

مصلحة الوقاية: ترتكز هذه المصلحة أساسا على مدى معرفتنا لمعالم الشغل وعلى هذا فمن الضروري معرفة الأخطار وذلك للقيام بالوقاية المناسبة ومتابعة المؤمنين في أماكن عملهم وهذا لتحسين ظروف عملهم تفاديا للحوادث والأمراض المهنية وهذا بخلق تعاون موازي بين العمال وأرباب العمل وكذلك وضع سياسة مناسبة يما يخص الإصلاح والوقاية من الأخطار المهنية ولهذه المصلحة دورين هما:

- ✓ أمانة المصلحة تتولى إحصاء حوادث العمل والأمراض المهنية وهذا بعد استلام تصريحات حوادث العمل باستخراج الاحصائيات التكنولوجية والمالية لكل سنة وإرسال الحصيلة السنوية للحوادث إلى مديرية الوقاية بالجزائر العاصمة؛
- ✓ القيام بالتحريات في ميادين العمل التي جرت فيها الحوادث فإن كانت خطيرة (مميتة) فتستوجب توقيف العمل ومعالجة هذا الحادث لتفادي إعادة حدوثها.

مصلحة الشفاء: هي مصلحة ظهرت حديثا في سنة 2007 تختص بإصدار بطاقات الشفاء الالكترونية وهي بطاقة للتأمينات الاجتماعية تسمح بالتعرف على هوية المؤمن وذوي الحقوق، تسهل الحصول على مستحقات المؤمن وذوي حقوقه في أداءات الضمان الاجتماعي، تمكن المؤمن من الحصول على التعويضات دون الحاجة إلى إيداع طلب لدى مركز الدفع التابع له. تستعمل هذه البطاقة مع الطبيب ومع الصيدلي ومع المؤسسات الصحية.

مصلحة المنازعات العامة: اذ تختص بالمنازعات مع المؤمنين يمكن للمؤمن الذي يرى بأنه لم يحصل على حق من حقوقه أن يتابع المؤسسة قضائيا بلجوئه إلى مصلحة المنازعات العامة التي تتكفل بذلك.

2- نيابة المديرية للتعويضات:

فروعها متعددة كما يتبين لنا في المخطط الهيكلي حيث ينحصر نشاطها في تعويض المؤمنين لمصاريفهم العلاجية المختلفة مثل عطلهم المرضية، حوادث العمل، المنح العائلية، ولهذه النيابة أمانة تقوم بتسجيل البريد الوارد ويتمثل غالبا في شكاوى المؤمنين والصادرة إلى مختلف الفروع الخاصة بالوكالة من وثائق توضيحية

لمختلف التغيرات المتعلقة بالعناصر التي تنظم نشاط هذه الفروع وزيادة على ذلك البريد الصادر إلى مختلف المؤسسات.

وهذه الفروع موزعة في أغلب جهات الولاية حيث أعطيت لها أرقام تصاعدية لتميزها عن بعضها وهي:

- ✓ مركز الدفع ميلة 14301؛
- ✓ مركز الدفع فرجيوة 14302؛
- ✓ مركز الدفع شلغوم العيد 14303؛
- ✓ فرع تلاغمة 14304؛
- ✓ فرع القرارم 14305؛
- ✓ فرع العثمانية 14306؛
- ✓ فرع واد النجاء 14307
- ✓ فرع تاجنانت 14308؛
- ✓ فرع سيدي مروان 14309؛
- ✓ فرع الرواشد 14310؛
- ✓ فرع تسدان 14311؛
- ✓ فرع بوحاتم 14312
- ✓ فرع باينان 14313.

ويتم تعويض المؤمنين على ما يلي:

2-1التأمين على المرض: ويتمثل في نوعين من الأداءات:

- ✓ **أداءات عينية:** وتتمثل في التكفل بمصاريف العناية الطبية والوقائية لصالح المؤمن له وذوي الحقوق؛
- ✓ **أداءات نقدية:** وهي تعويض يومي للعامل الذي يضطره المرض إلى الانقطاع مؤقتا عن العمل.

2-2 التأمين على الأمومة (الولادة): تتمثل في نوعين من الأداءات عينية ونقدية:

- ✓ أداءات عينية: وتتمثل في المصاريف المترتبة عن الحمل والولادة؛
- ✓ أداءات نقدية: دفع تعويض يومي للمرأة (العاملة التي تضطر للانقطاع عن العمل 14 أسبوعا وتتقاضى الأجر 100%.

2-3 التأمين عن العجز: وهو يمنح للمؤمن الذي يضطره العجز إلى الانقطاع عن العمل وتامين منحة شهرية والعجز يصنف إلى ثلاثة حسب القانون الجديد حسب القانون الجديد حسب القانون الجديد أصناف:

- ✓ الصنف الأول: عاجز ومازال قادرا على ممارسة نشاطه يمنح معاشا يقدر بـ 10% من الأجر السنوي؛
- ✓ الصنف الثاني: الذي يتعذر عليه إطلاقا القيام بأي نشاط مأجور يمنح له معاشا يقدر بـ 80% من الاجر؛
- ✓ الصنف الثالث: هم العجزة الذين يتعذر عليهم القيام بأي نشاط ويحتاجون إلى مساعدة غيرهم يمنحون معاشا يقدر بـ: 80%.

2-4 التأمين على الوفاة: منحة الوفاة ويستفيد منها ذوي حقوق المتوفي مهما كان عددهم وهي توزع عليهم بالتساوي.

ان نيابة المديرية للتعويضات هي المسؤولة عن مختلف التعويضات ومختلف العمليات التي تقام عليها حديثا، تحدد نسبة التعويض لكل حالة تضم:

- ✓ **رئيس مركز الدفع:** هو الذي يشرف على كامل القطاع ومختلف القرارات والأداءات المقدمة والمقتطعة؛
- ✓ **مصلحة الأخطار الكبرى:** وهي مصلحة تختص بحوادث العمل التي يتعرض لها العمال أثناء العمل أو عندما يكون في طريقة إلى العمل أو في رحلة عمل، حيث أن عندما يتعرض إلى حادث عمل يجب على رب العمل ان يقدم تسريح عن العامل الذي تعرض إلى الحادث، دون ان ينسى تفاصيل الحادث مع زمان ومكان وقوعه، بعدها يطلب من العامل ان يحظر وهذا لكي يكشف عليه ومعرفة ما إذا كان بحاجة إلى عطلة مرضية أو لا، ويحدد له نسبة التعويضات عن هذا الضرر حسب خطورته؛
- ✓ **مصلحة مراقبة الأداءات:** وظيفتها مراجعة ومراقبة مختلف فواتير المؤمنين التي تقدمها الصيادلة لكن يحدد التعويضات، لكي تقوم بالتعويضات للمؤمنين، هذه المصلحة تقوم أيضا بفحص المؤمن للتأكد على صحة قراراها، وهي مسؤولة عن كافة فروع الولاية.

3- نيابة المديرية للمراقبة الطبية والادارية:

3-1 المراقبة الطبية: دورها استشاري بالدرجة الأولى فيما يخص علاقاتها مع مراكز الدفع وفروعها لذا يلجأ عمال مراكز وفروع الدفع في غالب الأحيان إلى طلب رأي الطبيب الاستشاري في حالة الشك او توضيح (مثل جراحة الأسنان، الوصفات الطبية، الأشعة) كما لها نشاط ثاني يتمثل في مراقبة المؤمنين الموجودين في الحالات التالية: (عطل مرضية أمراض عادية حوادث العمل أمراض مهنية).

2-3 المراقبة الإدارية: وتتم المراقبة الإدارية للمؤمنين تحت أوامر رئيس مركز الدفع للتأكد من حالة المؤمن الصحية لذا تقوم بمراقبة وجوده في المنزل وذلك لعاملين هما:

- ✓ تفادي التزوير والتحايل على الصندوق؛
- ✓ من خلال عملية المراقبة يضطر المؤمن إلى المكوث في البيت من أجل الراحة وبالتالي تحسن صحته.

4- نيابة المديرية للإدارة العامة:

تشمل العديد من المصالح التي ينحصر دورها على اهتمام بالعمال وأحوالهم الاجتماعية وتقديم التسهيلات لهم المتمثلة في:

4-1 مصلحة المستخدمين: تتكفل هذه المصلحة بشؤون المستخدمين وتسييرهم ومتابعتهم على جميع المستويات أي منذ دخولهم إلى غاية إحالتهم على التقاعد وذلك من خلال ملف فردي يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالعامل (حالته العائلية، العطل المرضية، العطل مدفوعة الأجر، الغيابات، الترقية السنوية حسب الأقدمية العلاوات، العقوبات، قرارات الترسيم، تسوية الوضعية الإدارية للمستخدم).

4-2 مصلحة الوسائل العامة: تقوم هذه المصلحة بتمويل جميع المصالح والفروع والمراكز التابعة للوكالة وذلك من خلال تسيير المخزون الذي يحتوي على المطبوعات حافظات الأرشيف، تجهيزات الإنتاج، تجهيزات المكاتب، تجهيزات إلكترونية، أدوات تنظيم قطع الغيارات كما تعمل على وتوزيعها وكذا إصدارها.

4-3 مصلحة التخزين: تقوم بتسيير المخزون وتزويد مصالح الوكالة بمختلف وسائل العمل من وثائق خاصة بكل مصلحة معتمدة طريقة "الداخل أولا الخارج أولا".

4-4 مصلحة تسيير الحظيرة: تخص العتاد خاصة وسائل النقل، إذ تقوم المشتريات الخاصة بالمخزون ونقل العمال في مهام مختلفة خاصة بالمؤسسة.

4-5 مصلحة الفواتير: التي تقوم بتحرير مختلف الفواتير واستلامها.

4-6 مصلحة النشاط الاجتماعي والصحي: وتتفرع إلى ثلاثة فروع: تسيير الممتلكات، مساعدات جماعية، تسيير صيدلية.

- ✓ **تسيير الممتلكات:** ودورها يتمثل في شراء العتاد والتجهيزات الخاصة بالمكاتب لتمويل مختلف المصالح الخاصة بالوكالة؛

- ✓ **مساعدات اجتماعية:** ويتمثل دورها في تقديم المساعدات للمؤمنين وتوجيههم في حالة عدم معرفتهم لاكتساب حقوقهم المهضومة من طرف الوكالة؛
- ✓ **تسيير صيدلية:** ولها مكتب خاص تابع للوكالة ويتكفل بكل فواتير بيع وشراء الأدوية الخاصة بالصيدلية (تم غلقها مؤخرا).

4-7 روضة وحضانة الأطفال: هي مصلحة اجتماعية بالدرجة الأولى تتكفل برعاية أطفال العمال من مختلف المؤسسات دورها مساعدة المرأة العاملة من الدرجة الثانية، إذ تقوم وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بتسييرها والكائنة بحي العربي بن رجم بميلة ولها القدرة على استقبال 200 طفل (تم غلقها مؤخرا).

4-8 مصلحة الأجور: إن المؤسسات بمختلف أشكالها تقدم مكافآت لمستخدميها نظرا للجهود العضلية والفكرية المبذولة لصالحها هذا المقابل يدعى الاجر كما تتحمل المؤسسات أعباء أخرى تدفعها نيابة عن عمالها مثل: أعباء الشراء والبيع، والأجر هو المبلغ الذي يدفع للعامل مقابل قيامه بعمل معين ويدفع في الغالب بعد كل ساعة عمل يقوم أو أسبوع وفي أغلب الأحيان شهريا كما يحسب الأجر بناء على المقاييس الخاصة بكل عامل، (نوع العمل، الأقدمية، الترتيب السلمي.....إلخ).

5- نيابة المديرية للمالية

5-1 مصلحة المالية والمحاسبة: تهتم بجميع الأمور المالية لدخول وخروج الأموال استنادا إلى طلبات التسديد الآتية من جميع المصالح عن طريق البنك أو الصندوق أو الحساب البريدي الجاري بعد التأكد من صحة الوثائق المرفقة يكون التسديد عن طريق البنك بواسطة شبكات بنكية أو عن طريق الحساب الجاري البريدي (CCP) ومثال ذلك تحويل وإعداد شيكات لمصلحة المستخدمين وبعض المصالح أو الفروع فكل وتسجيلها في يوميتي البنك والصندوق حيث يبين فيها المصاريف التي تم انفاقها والقيمة الحقيقية للرصيد المتبقي يسهر على التسيير الحسن للمصلحة رئيس قسم ويقوم بتطبيق السياسة المالية وإعداد الميزانية في نهاية كل دورة محاسبية ومتابعة الحسابات وتحليلها مع توقيعها. كما تقوم المصلحة بمراقبة صحة المعلومات القادمة من كل المصالح والتأكد من الأرقام والقيام بالتسجيلات بوجود الوثائق التالية: (مذكرة الادخال والإخراج، الفاتورة). كما تقوم هذه المصلحة بما يلي:

- ✓ **الفوترة:** وهي عملية تحضير فواتير الدفع بعد مراجعتها والتأكد من صحة المعلومات وفيما بعد يتم تحرير الشيك وسند الدفع مصحوبة برسالة تؤكد اثبات العملية بعدها يتم تقييدها في المجموعة السادسة لأنها تعبر مصروف بالنسبة للمؤسسة. تتعرض مصلحة المالية في مختلف مهامها إلى:

- ✓ **حالة التقارب البنكي:** تتمثل هذه العملية في مراقبة حسابات المؤسسة لدى البنك وحساب البنك لدى المؤسسة والتأكد من صحتها وتسويتها لتفادي حصول أي خطأ قد تنجر عنه مشاكل مالية.
- ✓ **الحوالات:** في السابق كانت عبارة عن تسوية حسابات المنتجات المالية كالمنح المدرسية، حوادث العمل والأمراض المهنية، وتسوى هذه العمليات كل شهر ولكن مؤخرا وابتداء من شهر جانفي 2006 بعد إلغاء طريقة التعويض بتحويل الأداءات إلى أرقام الحسابات الخاصة بالمؤمنين سواء الحساب البريدي الجاري أو الحسابات البنكية أو حساب الخزينة، وإن لم يكن المؤمن يملك رقم حساب بنكي أو غيره تحول له الأداءات عن طريق حوالة بريدية.

تسوى هذه المنح كل شهر باستعمال الحسابات التالية:

461020 ←

461021 ←

461022 ←

461023 ←

461030 ←

461080 ←

في حالة رجوع الحوالة إلى مركز الضمان الاجتماعي يتم تقييدها في الحسابات التالية:

461120 ←

461121 ←

461122 ←

461123 ←

461130 ←

461180 ←

ويمكن تبرير هذا الرجوع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- ✓ أخطاء في تسجيل رقم الحساب البنكي أو الحساب الجاري؛

- ✓ تغيير سكن المستفيد أو خطا في عنوانه؛
- ✓ الوفـــاة.

حيث أن مبلغ الحوالات يقيد في الحسابات المذكورة سابقا إذ تبقى كدين على المؤسسة اتجاه المؤمنين وفي انتظار تسوية وضعيتها في حالة عدم قبض المؤمن للحوالة خلال 04 سنوات للمنح العائلية و 5 سنوات لحوادث العمل أو المرض.

تصبح هذه المبالغ كإيراد للمؤسسة وتقيد في الحساب 757200 "ايرادات استثنائية" وهذا بعد تحرير إشعارات العودة بالنسبة إلى هذه الحوالات.

6- نيابة المديرية للتحصيل:

1-6 مصلحة الاشتراكات: هي المصلحة التي تقوم بالمتابعة الدائمة والمستمرة لملفات أرباب العمل والمتعلقة بالمبالغ الواجب دفعها كل شهر أو كل ثلاثي دفعة واحدة حسب عدد العمال (من 1 إلى 9عمال يدفع كل ثلاثي، وأكثر من 10 عمال يدفع كل شهر). حيث يقع دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي على ذمة صاحب العمل الذي يلتزم باقتطاع الاشتراكات عند دفع كل أجر ولا يجوز للعامل أن يعترض على هذا الاقتطاع وتتكون اشتراكات الضمان الاجتماعي من مجموع عناصر المرتب او الدخل المتناسب ونتائج العمل باستثناء:

- ✓ الأداءات ذات الطابع العائلي (منحة المتمدرس، تعرض الأجر الوحيد)؛
- ✓ المنح المتمثلة في المصاريف (مكافأة السيارة)؛
- ✓ منح تعويضات ذات طابع استثنائي (تعويض التسريح أو التقاعد)؛
- ✓ تعويضات متعلقة بشروط خاصة كالسكن والعزلة (العمل بالتناوب).

وهذه نسب الاشتراكات المطبقة على بعض الفئات الخاصة بالمؤمنين اجتماعيا

يحدد المبلغ الإجمالي للاشتراكات بـ: 35%

- 9% يدفعها العمال
- الباقي على عاتق رب العمل (26%) منها:
  - 0.5% خاص بالسكن التساهمي
  - 0.5% خاص بالتعاضدي

وهذه نسب الاشتراكات المطبقة على بعض الفئات الخاصة بالمؤمنين اجتماعيا

جدول رقم (07): نسب الاشتراكات المطبقة على بعض الفئات الخاصة بالمؤمنين اجتماعيا

التوزيعات	النسب			
	رب العمل	العامل	التعاضدية	المجموع
التأمينات المرضية	12.5	1.5		14
تأمينات حوادث العمل	1.25			1.25
التقاعد	9.5	6.5		16
التقاعد المسبق	0.5	0.5	0.5	1.5
البطالة	1.25	0.5		1.75
المجموع	%25	%9	0.5%	34.5%

و0.5% خاص بالسكن التساهمي FNPOS وفي حالة عجزت هذه المصلحة على استرجاع المبالغ لسبب أو لآخر تتدخل مصلحة المنازعات.

2-6 مصلحة الترقيم والانتساب: تقوم هذه المصلحة بالتكفل بأرباب العمل أولا وذلك بإعطائهم أرقام فردية وتصنيفهم بالكيفية المناسبة التي تحدد المبالغ المدفوعة لصالح تأمين العمال ثم بعد ذلك يكون التكفل بالمؤمنين (العمال الأجراء، المتربص، الفئات الخاصة، المعوقين، الأرامل، المتقاعدين، أرامل العمال) وذلك بإعطائهم بطاقات الترقيم التي تعتبر وثيقة إجبارية لتعامل المؤمنين مع الصندوق وهذا كله يتم بعد تكوين ملفات لتقديمها تعتبر لهذه المصلحة سواء بالنسبة لأرباب اعمل أو العمال المؤمنين. أما مصلحة الانتساب فهي مصلحة جديدة أدخلت في شهر أكتوبر سنة 1995 وتتكفل بانتساب جميع المؤمنين وذوي حقوقهم بغية توحيد المجهودات على مستويين وتعويض مصاريف العلاج وكذلك دفع منح عائلية وتحسين الخدمات المقدمة للمؤمنين وذلك بإدخال الإعلام في هذه المصلحة وتوحيد مرجح العمل وهو ملف المؤمن الاجتماعي بحيث يكون متضمن ما يلي:

- ✓ طلب التصريح بالانتساب للمؤمن الاجتماعي (منشور رقم 1 وثيقة تقدمها الوكالة)؛

- ✓ شهادة ميلاد أصلية؛
- ✓ شهادة مدنية للحالة العائلية (إذا كان العامل متزوجا).

ويستوجب على المستخدم أن يقدم طلب الانتساب للاستفادة من التأمينات الاجتماعية خلال10 أيام التي تلي توظيف العامل.

6-3 مصلحة مراقبة أربـاب العمل: لها دور هام في عملية تحصيل مستحقات الصندوق كما أن لها صلاحيات خاصة أثناء قيام موظفيها بالمراقبة المباشرة في أماكن تواجد العمال (الورشات والإدارات) بحيث يكون دورهم الرئيسي هو إحصاء عدد العمال ومراقبة دفاتر رب العمل للتأكد من صحة التصريحات لمبالغ الاشتراك المقدمة لمصلحة الاشتراكات.

والقوانين المعمول بها تحتم على المستخدم أن يقوم بالتصريح بالأجرة الحقيقية، ثم تأتي مرحلة التفتيش حيث كل رب عمل يراقب محاسبيا أين تراقب محاسبته (اليومية، الميزانية... إلخ). كما يطلب منه تقديم كل السجلات والوثائق كاملة وتتم المقارنة بين محاسبته والتصريحات التي قام بها الضمان الاجتماعي سنويا.

ومن مهامها أيضا التحري إن كانت الحوادث مهنية أي متعلقة بالعمل أولا، فإذا كان هناك شك تتدخل هذه المصلحة بالقيام بالمراقبة في عين المكان (سماع أقوال الضحية، الشهود، المستخدم) والرد على مصلحة التعويضات إذا كان الحادث لديه علاقة بالعمل أولا.

6-4 مصلحة المنازعات: تعمل هذه المصلحة بالتنسيق مع مصلحة الاشتراكات فيما يخص المشاكل والمنازعات المتعلقة بأرباب العمل المدينين للمؤسسة م ويتمثل تدخلها في حل النزاع الحاصل معهم.

- ✓ وتكون عند عدم دفع أرباب العمل للاشتراك وبالتالي إكراههم على التسديد بالطرق القانونية المنصوص عليها في التشريع والمتمثلة في: إنذار أول، إنذار ثان مكتوب للمحكمة، وعند عدم الاستجابة يتم الحجز على الرصيد؛
- ✓ قيامهم لإصدار شيك بدون رصيد حيث يتم إنذارهم قبل متابعتهم قضائيا.

7- نيابة المديرية للإعلام الالي

- ✓ تسيير شبكات الإعلام على مستوى مصالح الوكالة ومراكز الدفع وكذلك المراقبة الطبية؛
- ✓ صيانة وتسيير أجهزة الإعلام الآلي؛
- ✓ التأكد من عمليات ترقيم المؤمنين اجتماعيا؛
- ✓ تحويل ونقل ملفات المؤمنين اجتماعيا عبر التراب الوطني؛

- ✓ إدخال قوائم الأدوية القابلة للتعويض من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكذلك التصريح السنوي للأجور فيما يخص المشتركين؛
- ✓ توزيع نظام الإعلام الآلي فيما يخص المنح العائلية، نوع حوادث العمل والأمراض المهنية المحاسبة، التحصيل؛

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

تمّ اعتماد المنهج الوصفي كونه يخدم موضوع الدراسة، وتمّ الحصول على البيانات اللازمة في الجانب التطبيقي بالاعتماد على الاستبيان بهدف اختبار صحة الفرضيات، والذي يرتكز على الدراسة النظرية للفصل الأول والثاني، وكون موضوع الدراسة يحمل في طياته الطابع الإداري لارتباطه بموضوع التدقيق وإدارة المخاطر، فقد قمنا بتوزيع الاستبيان على فئات مختلفة من العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي والمتكونين من محاسب، مراقب، رئيس مصلحة، محاسب رئيسي ....

المطلب الأول: منهجية الدراسة

قمنا بالاعتماد على مجموعة من الأسئلة المغلقة، والتي تعتمد على التقدير الشخصية لأفراد العينة، وتتم الإجابة ب (موافق، لا أوافق، محايد) ولتحليل الإجابات قمنا بالاعتماد على بعض الأساليب مثل: معامل الثبات ألفا كور نباخ، معامل الارتباط بيرسون الإحصائية المدرجة في برنامج الSPSS المتوسطات الحسابية، النسب المئوية، وقمنا بتوزيع 38 استبيان على عينة عشوائية تكوّنت من مختلف المهنيين في مؤسسة الضمان الاجتماعي لوكالة ميلة، وتمّ استرجاع 38 استبيان، أي أن معدل الاسترجاع بلغ100% .

2-1 نموذج يوضح متغيرات الدراسة:

الشكل رقم (06): نموذج يوضح متغيرات الدراسة

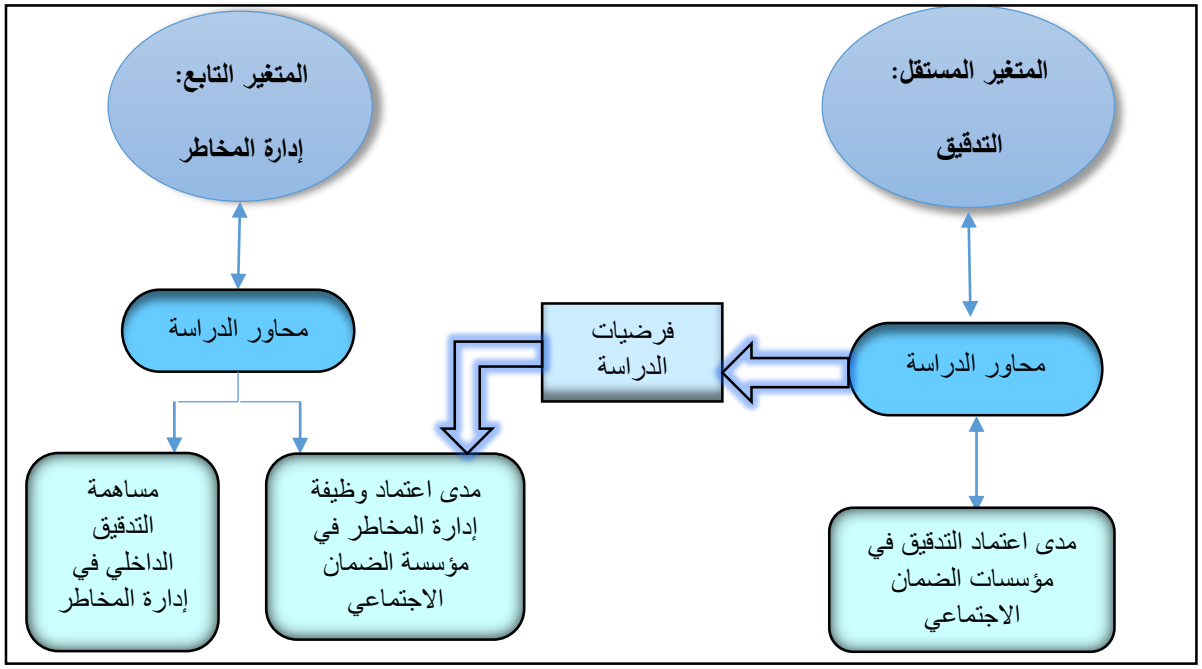

3-1 قياس صدق ثبات الاستبيان:

لقياس صدق وثبات الاستبيان قمنا بحساب مصفوفة الارتباط بين محاور وابعاد الاستبيان، والدرجة الكلية للأداة، بالإضافة الي اعتماده على معامل ألفا كرو نباخ لقياس الاتساق الداخلي لأسئلة المحاور، وعليه كانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نتائج معامل الاتساق الداخلي

المحاور	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
المحور الأول: العوامل المتعلقة بالتدقيق الداخلي	**0,512**	**0,01**
المحور الثاني: العوامل المتعلقة بإدارة المخاطر	**0,615**	**0,00**
المحور الثالث: مساهمة وظيفة التدقيق في ادارة المخاطر بالمؤسسة	**0,677**	**0,00**

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات نظام SPSS

يبين الجدول نتيجة معامل الارتباط بيرسون المعنوية بين محاور الاستبيان حيث انها كلها اقل من مستوى الدلالة المعتمد(0,05) ما يدل علي وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بينه حيث تراوحت قيم معامل الارتباط بين (0,512 -0,677) ما يبين ارتباط البنائي للاستبيان.

- تم اختبار ثبات الاستبيان باعتماد اختبار الفا كور نباخ والجدول التالي يوضح لنا نتائج الاختبار.

الجدول رقم (09): معامل الثبات الفا كور نباخ

المتغير	معامل الثبات ألفا كور نباخ
المحور الأول: العوامل المتعلقة بالتدقيق الداخلي	**0,639**
المحور الثاني: العوامل المتعلقة بإدارة المخاطر	**0,811**
المحور الثالث: مساهمة وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر بالمؤسسة	**0,841**
الاستبيان ككل	**0,828**

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات نظام SPSS.

4-1 دراسة خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (10): خصائص التغيرات الديمغرافية لأفراد العينة

المتغير		العدد	النسبة
العمر	اقل من 30	1	%2,6
	من 30 الى 39	2	%5,3
	من 40 الى 49	26	%68,4
	أكثر من 50	9	%23,7
	المجموع	38	%100
المؤهل الأكاديمي	ليسانس	10	%26,3
	ماستر	1	%2,6
	ماجيستر	3	%7,9
	دكتوراه	2	%5,3
	اخرى	22	%57,9
	المجموع	38	%100
الوظيفة الحالية	محاسب	4	%10,5
	محاسب رئيسي	1	%2,6
	مراقب	10	%26,3
	رئيس مصلحة	12	%31,6
	اخرى	11	%28,9
	المجموع	38	%100
الخبرة المهنية	اقل من 5 سنوات	1	%2,6
	من 10 الى 15 سنة	10	%26,3
	15 فما فوق	27	%71.1
	المجموع	38	%100

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات نظام SPSS

1-5 النتائج المتعلقة بالبيانات الأولية لعينات الدراسة:

- نلاحظ من خلال الجدول ان اعمار الموظفين الأكثر تواجد في المؤسسة من 40 الى 49 سنة بنسبة 68,4% والتي تعتبر أكبر نسبة في المؤسسة تليها الفئة العمرية الأكبر من 50 سنة بنسبة 23,7% ثم الفئة العمرية 30 الى 39 بنسبة 5,3% وأخيرا نسبة 2,6% والتي تمثل الفئة الأقل من 30 سنة.

الشكل رقم(07): توزيع نسبة العمر علي عينة الدراسة

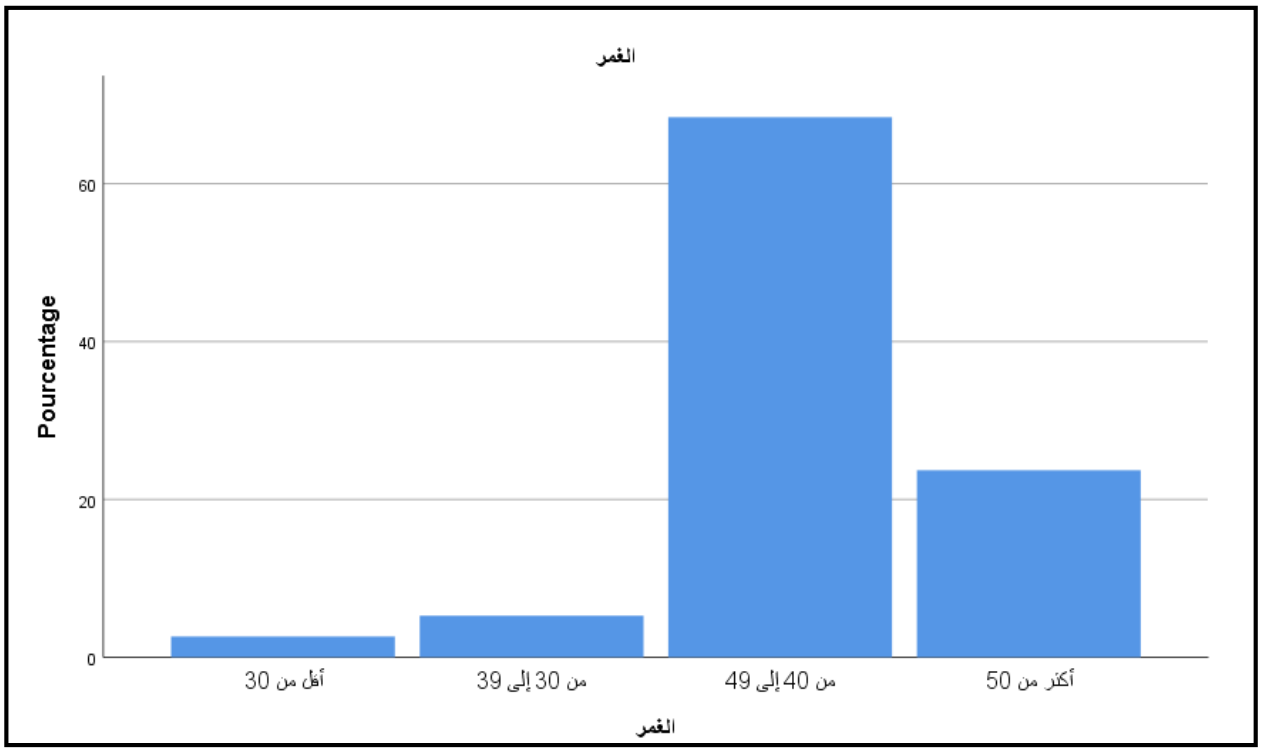

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات نظام SPSS

- اما بالنسبة للمستوى التعليمي المتحصل عليه نجد ان مستويات أخرى لم نحددها هي التي تتصدر المجموعة بنسبة 57,9% من اجمالي العينة بينما نجد نسبة من افراد العينة يمتلكون درجة ليسانس بما يعادل 26,3% وتحصلت درجة الماجيستر على نسبة تعادل 7,9% ثم تليها شهادة الدكتوراه بنسبة 5,3% اما الحاصلين على شهادة الماستر تمثل نسبة 2,6% كأقل نسبة، والشكل التالي يعطي توضيحا أكثر دلالة على نتائج عينة الدراسة.

الشكل رقم (08): المستوى التعليمي لعينات الدراسة

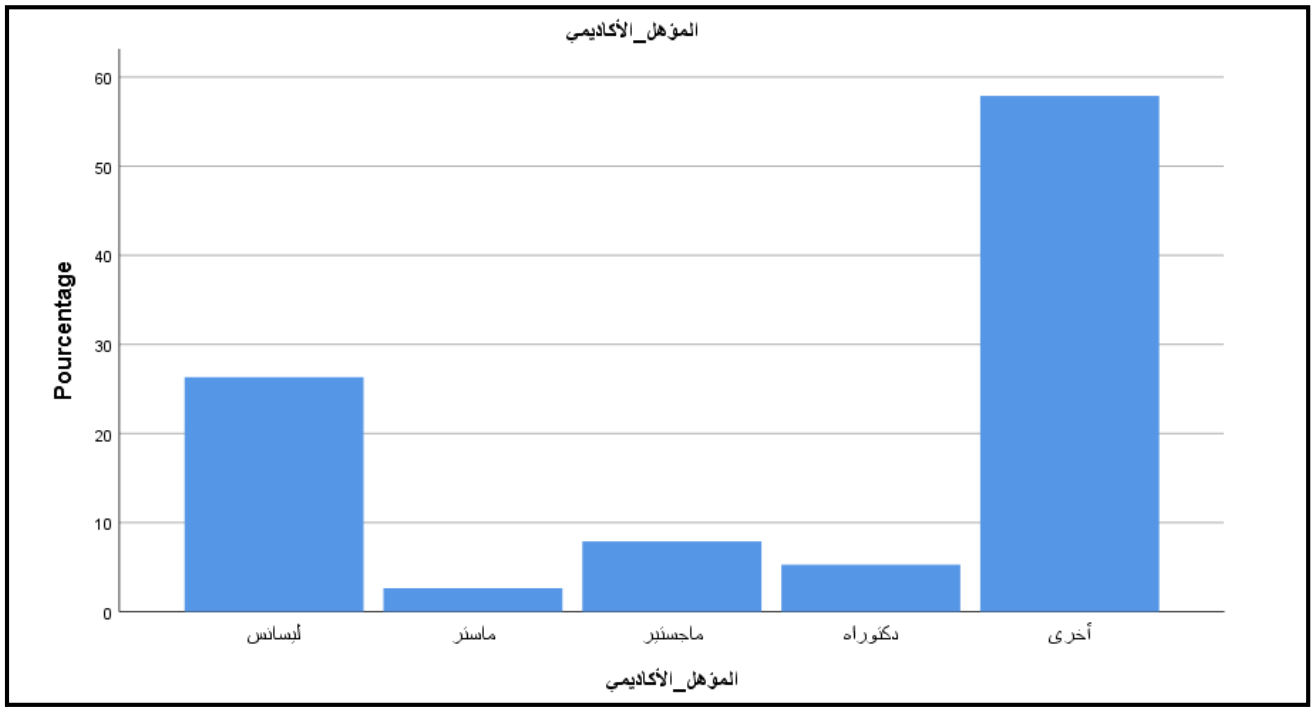

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات نظام SPSS

– فيما يخص متغير الوظيفة فقد تم تسجيل نسبة 31,6% من اجمالي العينة لفئة رئيس مصلحة بينما نجد فئة الوظيفة الأخرى تحصلت على نسبة 28,9% في حين تحصلت فئة المراقب على نسبة 26,3% اما نسبة المحاسب فقد تحصلت على نسبة 10,5% وكأخر نسبة محاسب رئيسي بنسبة 2,6% والشكل التالي يوضح دلك.

الشكل (09): توزيع المتغير الوظيفة لعينة الدراسة

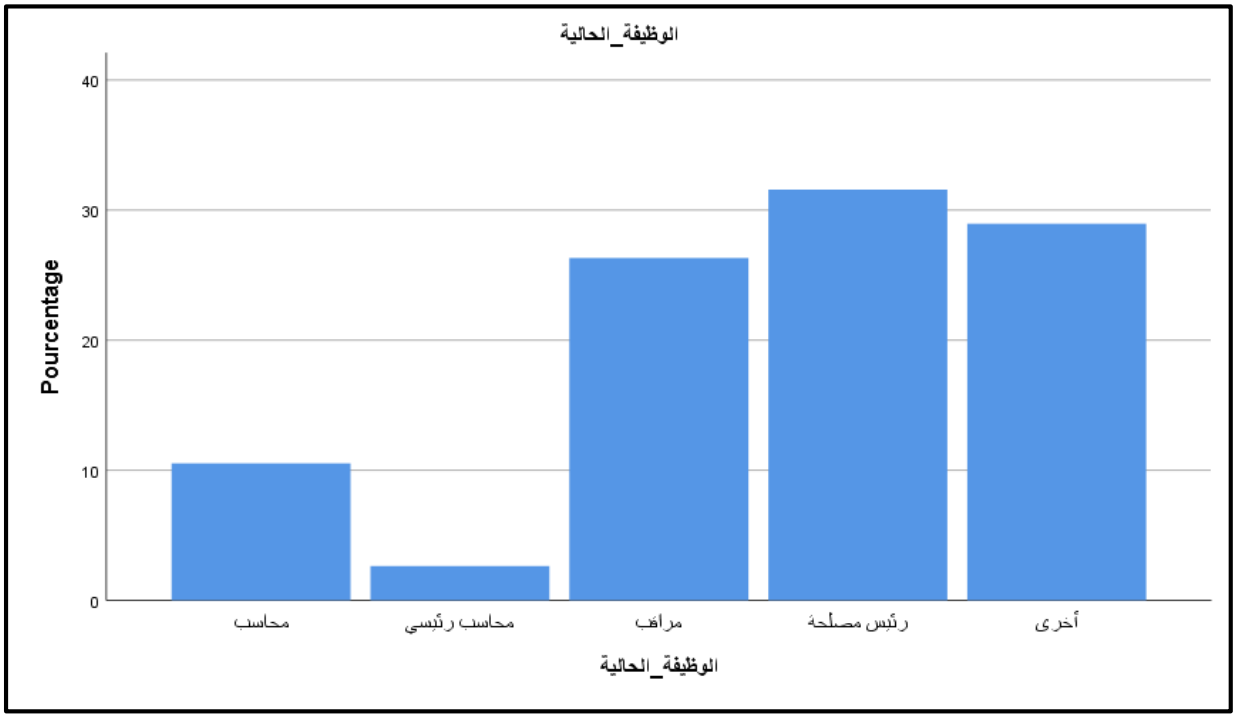

المصدر: من اعداد الطبتان اعتمادا على مخرجات نظام SPSS

– اما بنسبة لمتغير الخبرة فنجد ان النسبة الشائعة هي من 15 سنة فما فوق بمعدل 71,1% بينما يتحصل الافراد ذو الخبرة علي اقل من 15 سنة على معدل 26,3% وتليها الافراد الأقل من 5 سنوات بنسبة 2,6% بينما فئة الافراد من 5 سنوات الي 9 سنوات غير متواجدة والشكل التالي يوضح دلك:

الشكل رقم (10): توزيع متغير خبرة الوظيفة لعينة الدراسة

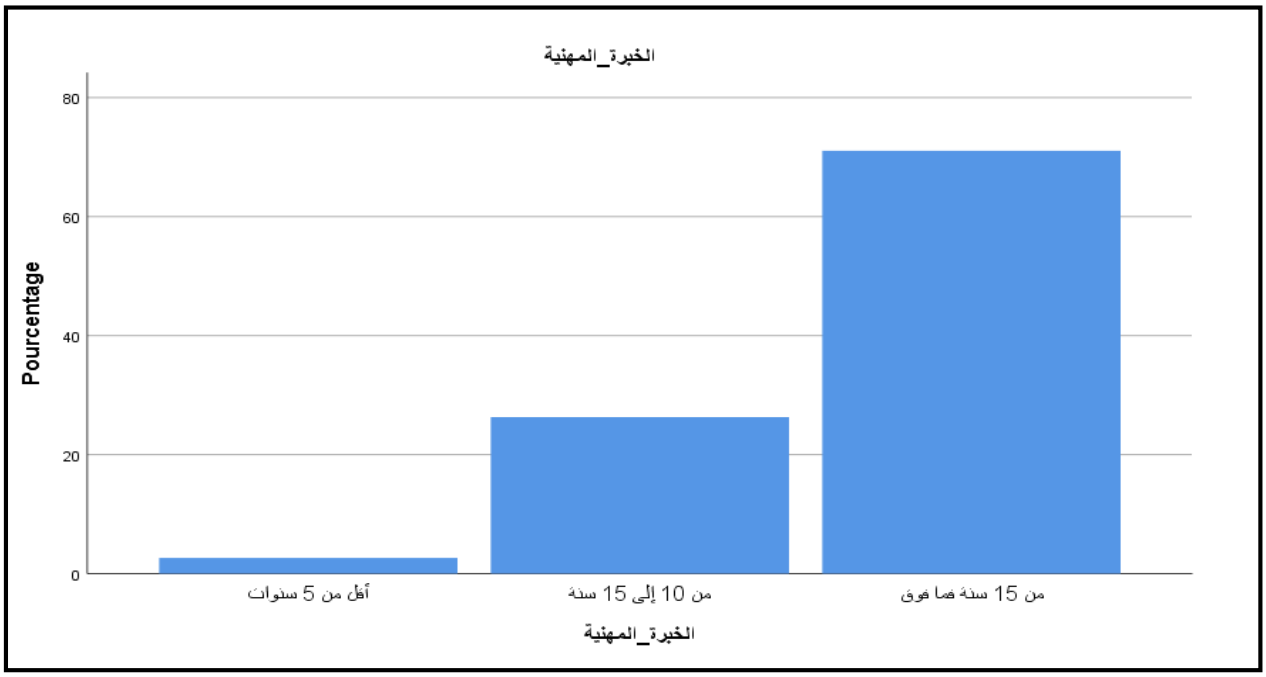

المصدر: من اعتمادا الطلبتان اعتمادا على مخرجات نظام SPSS

المطلب الثاني: النتائج المتعلقة باتجاه اراء المستجوبين حول محاور الاستبيان

لقياس درجة الموافقة حول أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المستجوبين.

في هدا العنصر سوف نقوم بتحليل محاور الاستبيان بغية الإجابة عن أسئلة البحث، حيث تم استخدام الإحصاء الوصفي باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على مقياس ليكارث(1-3) لإجابات افراد عينة البحث عن عبارات الاستبيان.

وقد تم استخدام مقياس ليكارث الثلاثي للإجابة على فقرات الاستبيان وفق الجدول التالي:

جدول رقم(11): مقياس ليكارث الثلاثي

مجال الموافقة	1,67-0,67	2,34-1,67	3-2,34
درجة الموافقة	لا اوافق	محايد	موافق

1- النتائج المتعلقة باتجاه اراء المستجوبين حول فقرات المحور الأول:

يوضح الجدول التالي نتائج التي تم التوصل اليها حول أسئلة المحور الأول من الاستبيان والمتعلقة بالتدقيق الداخلي

الجدول رقم (12): العوامل المتعلقة بالتدقيق الداخلي

العبارة	أسئلة المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاهات الآراء	الترتيب
1	يوجد تدخلات من قبل إدارة المؤسسة لتحديد نطاق عمل المدقق.	2,63	0,714	موافقة	4
2	يقوم قسم التدقيق بمراجعة مستقلة لأنظمة الرقابة في الوحدات لتأكد ان الإجراءات الرقابية فعالة.	2,79	0.474	موافقة	3
3	يقوم قسم التدقيق بالتقييم والتحليل من خلال مستندات رسمية او غير رسمية.	2,42	0,793	موافقة	5
4	يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداء عمله وتجنب أي تعارض يمكن ان يؤثر على مصالح المؤسسة.	2.89	0,311	موافقة	2
5	التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح ان انشطتهم تمت وفق المعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.	2.95	0,226	موافقة	1
	العوامل المتعلقة بالتدقيق الداخلي	2.63	0,600	موافقة	

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات نظام SPSS

يوضح الجدول رقم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات افراد عينة الدراسة عن العوامل المتعلقة بالتدقيق الداخلي حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهدا المحور بين (2,42-2,95) أي بدرجة موافقة عالية.

في المرتبة الأولى العبارة رقم 5 بمتوسط حسابي (2,95) وانحراف معياري (0,226) في حين جاءت العبارة رقم 3 في المرتبة الأخيرة بين عبارات هدا المحور بمتوسط حسابي (2,42) وانحراف معياري ب (0,793).

2- النتائج المتعلقة باتجاه اراء المستجوبين في المحور الثاني:

الجدول رقم (13): العوامل المتعلقة بإدارة المخاطر

الرقم	أسئلة المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاهات الآراء	الترتيب
1	تعطي مؤسستكم أهمية لأدوات التحليل باعتبارها تعمل على اكتشاف الفرص والتهديدات المحيطة بالمؤسسة.	**2,71**	**0,654**	**موافق**	**2**
2	مؤسستكم بإمكانها التنبؤ وتوقع إشارات الخطر.	**2,24**	**0,883**	**محايد**	**5**
3	تستخدم مؤسستكم طرق كمية إحصائية في اكتشاف المخاطر قبل وقوعها.	**2,29**	**0,732**	**محايدة**	**4**
4	تتبنى المؤسسة خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر.	**2,76**	**0,542**	**موافق**	**1**
5	تستخدم المؤسسة طرق تكنولوجية في التعامل مع المخاطر التي تواجهها.	**2,58**	**0,683**	**موافق**	**3**
	العوامل المتعلقة بإدارة المخاطر	**2,57**	**0,670**	**موافقة**	

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات نظام SPSS

يوضح الجدول رقم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المحور المتعلق بعوامل بإدارة المخاطر بالمؤسسة حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المحور من (2,24-2,76) أي بدرجة موافقة متوسطة.

المرتبة الأولى للعبارة رقم 4 بمتوسط حسابي(2,76) وانحراف معياري ب(0,542) في حين جاءت العبارة رقم 2 في المرتبة الأخيرة في هدا المحور بمتوسط حسابي 2,24 وانحراف معياري(0,883).

3- النتائج المتعلقة باتجاه اراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثالث:

الجدول رقم (14): مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة

الرقم	أسئلة المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء	الترتيب
1	يتولى قسم التدقيق اعداد خطة تدقيق سنويا على مختلف المؤسسات بالاعتماد على المخاطر وتصنيفها حسب معيار التقييم.	2,74	0,554	موافقة	3
2	يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي علي تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.	2,82	0,457	موافقة	1
3	يتعامل قسم التدقيق الداخلي وقسم أنظمة الرقابة الداخلية في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر لتحسين عمليات إدارة المخاطر.	2,71	0,565	موافقة	5
4	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات داخلية فعالة في قياس المخاطر لتقييم المؤسسة.	2,66	0,627	موافقة	6
5	يوجد إدراك لدى المدقق الداخلي لأهمية المخاطر ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الداخلية.	2.74	0,503	موافقة	2
6	استجابة الإدارة لتقارير المدقق الداخلي بشأن المخاطر كافية وتؤدي إلى تخفيض المخاطر إلى مستوى مقبول.	2,74	0,601	موافقة	4
	العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	2,53	0,687	موافقة	

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات نظام SPSS

- يوضح الجدول رقم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطرة بالمؤسسة حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2,66-2,82) أي بدرجة موافقة عالية.

في المرتبة الأولى العبارة رقم 2 بمتوسط حسابي 2,82 وانحراف معياري 0,457 في حين نلاحظ العبارات رقم 1-5-6 لها نفس المتوسط الحسابي ومختلفة في قيم الانحرافات المعيارية وجاءت العبارة رقم 4 في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2,66 وانحراف معياري 0,627.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

في هذا المطلب سنقوم باختبار فرضيات الدراسة وتقديم الاستنتاجات.

1- اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية الصفرية: لا يساهم التدقيق الداخلي بشكل كبير في إدارة المخاطر.

الفرضية البديلة: يساهم التدقيق الداخلي بشكل كبير في إدارة المخاطر.

جدول رقم (15): نتائج اختبار الفرضية الأولى

البيان	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدالة
اختبار العلاقة بين المتغيرين	0,410	0,024

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات نظام SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن العلاقة بين وظيفتي التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر قد بلغت القيمة (0,410)، حيث نلاحظ أنها دالة إحصائية بمستوى دلالة 0,24 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0,05)، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن:

"التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في إدارة المخاطر والحد منها."

2- اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية الصفرية: ليس هناك علاقة طردية بين وظيفة التدقيق وإدارة المخاطر

الفرضية البديلة: هناك علاقة طردية بين وظيفة التدقيق وإدارة المخاطر.

جدول رقم (16): نتائج اختبار الفرضية الثانية

البيان	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
اختبار العلاقة بين المتغيرين	0,468	0,001

المصدر: من اعداد الطالبتان على مخرجات نظام

من الجدول أعلاه نلاحظ أن العلاقة قد بلغت قيمة (0,468)، حيث نلاحظ أنها دالة إحصائية بمستوى دلالة 0,001 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0,05)، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على أن:

"هناك علاقة طردية بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر في المؤسسة."

- ✓ تبين النتائج ان التدقيق الداخلي يساهم بدرجة كبيرة في الحد من الخطر حسب رأي الفئة المدروسة، وهذا ما ينعكس على إدارة المخاطر حيث كلما زادت فعالية إدارة المخاطر انخفضت المخاطر الى أدنى حد ممكن.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها تناولنا فيها مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول الى عموميات حول مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي، اما عرض نتائج الدراسة وتحليلها فذكرنها في المبحث الثاني فتوصلنا الي النتائج التالية:

هناك إدراك واهتمام جيد لدى المؤسسة بعملية إدارة المخاطر باعتبارها تساعد الإدارة في الكشف المبكر لتهديدات التي يمكن ان تتعرض اليها المؤسسة، يسهل قسم التدقيق الداخلي بتوفير المعلومات الخاصة بالمخاطر المصاحبة لأنشطة المؤسسة ومحاولة اعداد تقرير عنها، يتمثل دور المراجع الداخلي في تقيم كفاءة وفعالية الضوابط الموضعية لمواجهة المخاطر كما يقوم باقتراح الآليات المناسبة للتعامل مع هذه المخاطر.

الخاتمة

الخاتمة:

كون الجزائر من الدول حديثة العهد بوظيفة التدقيق، فإنّها مطالبة بتهيئة أرضية مناسبة للاستفادة من الاجراءات التصحيحية التي تقدمها هذه الوظيفة، مما يسمح للمؤسسات بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها والحفاظ عليها خاصة مع كبر حجمها و تشعب أعمالها، وبالتالي ضمان مستويات معيّنة من الشفافية، وتجدر كذلك الإشارة إلى الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق في المؤسسات العمومية الجزائرية، والذي من شأنه أن يساهم في تحديد معالم الاختلال والغموض، التي يمكن أن تضع المؤسسة في مواجهة مخاطر متعددة ومتنوعة قد تكون سببا في فشلها أو إفلاسها.

حيث يعتبر التدقيق الداخلي حاليا من أهم الوظائف التي تعمل على تحسين أي عملية داخل المؤسسة، فهو يسعى لحماية ممتلكاتها خصوصا مع كبر حجمها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ضمان بقائها واستمرارها، فأصبح التدقيق الداخلي ذو أهمية بالغة من طرف المؤسسة، وقد تم تصميم هذا الأخير ليكون مستقلا ونشاطا استشاريا يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسات، بحيث يساعد هذه المؤسسات في انجاز أهدافها بشكل منتظم ومنضبط، لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة في المؤسسات.

وبالتالي إدارة المخاطر عملية تصمم و تنفذ من قبل مجلس الادارة، يتم تنفيذها من خلال تنفيذ استراتيجية المنظمة بأكملها من قبل الموظفين عن طريق تسطير برنامج لهذه الأخيرة، والتي تخضع للتدقيق الداخلي الذي يقوم بتدقيقها عبر مراحل أساسية تبدأ من تحديدها و تنتهي بالاستجابة لها، وفق عملية تفصيلية و منظمة تصمم لتقرير ما اذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة وما اذا كانت التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة، والتأكد من التنفيذ الملائم و الشكل السليم لهذه التدابير، ويتمثل دور التدقيق الداخلي هنا في دعم الإدارة مباشرة عبر التقارير الأولية للجهات ذات العلاقة وأخذ عوامل المخاطر في الاعتبار عند المرحلة الأولى لعملية التدقيق التي يتوجب فيها وضع خطة، وتركيز تكثيف الاجراءات في المستويات العالية الخطر.

النتائج:

ولقد تم الخروج من البحث بنتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ يعمل التدقيق الداخلي على إدارة مخاطر المؤسسة باعتبارها عملية تصمم وتنفذ من قبل مجلس الإدارة، وتتم إدارتها من خلال تنفيذ استراتيجية المؤسسة بأكملها من قبل الموظفين عن طريق تصميم برنامج إدارة المخاطر، حيث يجب إخضاع هذا الأخير للتدقيق من طرف المدقق الداخلي؛

- ✓ علاقة وظيفة التدقيق الداخلي ووظيفة إدارة المخاطر هي عبارة عن علاقة طردية، بحيث أن زيادة فعالية التدقيق تؤدي إلى زيادة فعالية نظام إدارة المخاطر والعكس صحيح، فوظيفة التدقيق تعمل على تقييم مدى فعالية نظام إدارة المخاطر في تحديد المخاطر والحدّ من تأثيرها؛
- ✓ وظيفة التدقيق الداخلي وظيفة تهتم بالدرجة الأولى بتقييم وتفعيل نظام الرقابة الداخلية، وذلك من أجل جعل المسؤولين يتحكّمون في أنشطتهم وهذا على كافة المستويات، وبمجرد تخطي هذه المرحلة من العمل ينتقل إلى فحص الاجراءات والتعليمات الموضوعة تحت تصرف المسؤولين بغية مقارنتها مع بعض المراجع الرسمية، محاولة منها الاستدلال بالنصوص القانونية والتشريعية حتى تبرهن أنّ مثل هذه الاجراءات تشكل مراجع موثوق منها، ويتأكد المدقق من جودة وكفاءة الرقابة الداخلية عن طريق تحديد المخاطر والحد منها.

التوصيات:

- ✓ ضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة والتنسيق بين قسمي التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في المؤسسة؛
- ✓ العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق والعمل على تفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر؛
- ✓ ضرورة دعم وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر وتأييدها التام من الادارة العليا، ونشر الوعي بأهميتها عند المسؤولين ودورها في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- ✓ ضرورة تبني قسم خاص بإدارة المخاطر في مؤسسة الضمان الاجتماعي لوكالة ميلة من اجل خلق ثقافة إدارة المخاطر بالمؤسسة، لأن إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية تقدم فهما أعمق لواقع العمل ومن ثم المساعدة على تحليل مفردات العمل الداخلية والخارجية.

افاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي أمكن الحصول عليها، ومنه لا يمكن اعتبار هذه الدراسة قد أحاطت بكل جوانب الموضوع وبكل أبعاده، لأنه تبقى بعض النقاط تستدعي فتح أبواب وأفاق علمية جديدة ولهذا الصدد نقترح عددا من المواضيع التي يمكن أن تشكل مواضيع مستقبلية:

- ✓ التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي؛
- ✓ مدى التنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ودورها في تحقيق الأهداف.

قائمة المراجع

قائمة المراجع بالغة العربية:

الكتب:

1. إيهاب نظمي إبراهيم، **التدقيق القائم على مخاطر الاعمال حداثة وتطور**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
2. خالد الخطيب وخليل الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات النظري والعلمي**، الطبعة الاولي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
3. زاهر عبد الرحيم عاطف، **الرقابة على الاعمال الإدارية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
4. سعود كايد، **تدقيق الحسابات**، دار التقدم العلمي، 2010.
5. شقيري نوري موسى واخرون، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
6. عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن –عمان، 2009.
7. عيد أحمد أبو بكر، **إدارة اخطار شركات التأمين (اخطار الاكتتاب اخطار الاستثمار)**، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2011.
8. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005.

المجلات:

1. بوسكار ربيعة، **مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على ضوء معايير الدولية للتدقيق**، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 46، 2017.
2. حمزة ضويفي وعنون فؤاد، **مدى التزام مراجعي الحسابات بالمعايير الجزائرية للتدقيق NAA دراسة عينة من المراجعين**، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد 01/02، 2020.
3. حراث نخلة وبن حمو عصمت محمد، **المعايير الجزائرية للتدقيق ودورها الفعال في إرساء مبادئ حوكمة الشركات**، مجلة دفاتر بوادكس، مخبر STRATEV، جامعة مستغانم، مجلد 11، العدد 02، 2022،
4. عبيد محمد وبشير لزعر حسين، **المنظور الجزائري للتدقيق الخارجي في صورة المعايير الجزائرية للتدقيق**، مجلة المقاولتية والتنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 03، العدد 01، 2021.

5. عصماني عبد القادر، **علاقة ذكاء المؤسسة بإدارة المخاطر** – تجربة شركة اكسون موبيل – مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 01، العدد 18، 2018.
6. فؤاد عبد العزيز ومسعود درواسي، **مدى توافق مهنة التدقيق في الجائر مع معايير التدقيق الدولية في ظل تبني معايير التدقيق الجزائرية**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية جامعة لونيسي على البليدة، المجلد 07، العدد 2، ديسمبر 2022.
7. كلاش مريم وبعلول نور الدين، **دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مخبر مالية محاسبة جباية وتأمين، جامعة سوق اهراس الجزائر، المجلد 11، العدد 03، 2021.
8. لقيطي الأخضر وديلمي عمر، **دور معايير المراجعة الدولية في تحسين أداء مهنة المراجعة المالية في الجزائر**، دراسة استقصائية لعينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المراجعة المالية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 40، العدد 4، 2020.
9. نجات وسيلة بلغنامي واكمال بلعيدي، **أهمية منهجية إدارة المخاطر في مؤسسات التأمين الاجتماعي على المشتركين REVUE ALGERIENNE D'ECONOMIE ET GESTION**، المركز الجامعي على كافي تندوف، المجلد 14، العدد 02، 2020.

الاطروحات والمذكرات:

1. بلحرش رشيد، **محاضرات في مقياس التدقيق ومراقبة التسيير**، جامعة ابي بكر بالقايد، 2020.
2. حمودي وليد، **دور إدارة المخاطر بالمؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر،2018/2017، ص 35.
3. خالد علي أبوالرب، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2014.
4. دحدوح نجيب، **مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت لافارج –حمام الضلعة –**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2015-2016.
5. زروقي هشام، **مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز تطبيق حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020 -2021.

6. عامر حاج دحو، **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية ولاية بسكرة)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أحمد داريه أدرار، الجزائر، 2017-2018.
7. عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
8. كنعان محمد ثابث عبد الله، **أثر إدارة المخاطر على فعالية أداء المصاريف**، دراسة حالة بنك الخليج في الفترة 2016-2021، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص إدارة اعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة افريقيا العالمية الخرطوم، السودان، 2021.

الملتقيات والمحاضرات:

9. رشيد بوكساني وحمزة العرابي، **المراجعة المالية بين التنظير والجمعيات المهنية والإقليمية والدولية**، الملتقي العلمي الوطني حول واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، 11-12 افريل 2018.
10. لياس قلاب ذبيح، محاضرات في التدقيق المالي، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2019-2020.

مواقع الأنترنت:

1. https://www.uoanbar.edu.iq/eStrelmages/Bank/3865.pdf consulté le 20/03/2023.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Faiza BENIKHELEF، La coopération entre audit interne ET audit externe: Méthodes ET avantages dans le contexte algérien, Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, OEB Univ. Publish., Vol 08, Number 01, 2021.

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استبيان دراسة بعنوان:

دور وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر بالمؤسسة

دراسة حالة: صندوق الضمان الاجتماعي CNAS "ميلة"

في إطار القيام بدراسة علمية لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية حول دور وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر بالمؤسسة والذي كانت مؤسستكم محل الدراسة، نرجو منكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل العلمي بتعاونكم معنا عن طريق الإجابة الواضحة والصادقة على الاستبيان الذي وضعناه بين أيديكم من أجل السماح لنا بإنجاز دراسة واضحة.

كما نحيطكم علما بأن هذه المعلومات تستخدم في إطار البحث العلمي فقط وليس لأغراض أخرى.

ملاحظة هامة: نرجو منكم الإجابة بوضع علامة **(x)** امام الإجابة المناسبة.

وفي الأخير نشكركم مسبقا على تعاونكم ومساهمتكم في هذا البحث.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا

وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

إعداد الطالبتان:

غردة ريان

بوقلوط أسماء

تحت اشراف الأستاذ:

بوركوة عبد المالك

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

ضع علامة x في الخانة المناسبة

1- العمر:
☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 الى 39 سنة
☐ من 40 الى 49 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

2- المؤهل الأكاديمي:
☐ ليسانس ☐ ماجيستر
☐ ماستر ☐ دكتوراه
☐ أخرى

3- الوظيفة الحالية:
☐ محاسب ☐ مراقب
☐ محاسب رئيسي ☐ رئيس مصلحة
☐ أخرى

4- الخبرة المهنية:
☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 9 سنوات
☐ من 10 الى 15 سنة ☐ من 15 فما فوق

القسم الثاني: أسئلة الاستبيان الموزعة على العينة المدروسة

المحور الأول: مدى اعتماد وظيفة التدقيق الداخلي في مؤسسة الضمان الاجتماعي

البيان	أوافق	محايد	لا أوافق
يوجد تدخلات من قبل إدارة المؤسسة لتحديد نطاق عمل المدقق.			
يقوم قسم التدقيق بمراجعة مستقلة لأنظمة الرقابة في الوحدات لتأكد ان الإجراءات الرقابية فعالة.			
يقوم قسم التدقيق بالتقييم والتحليل من خلال مستندات رسمية او غير رسمية.			
يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداء عمله وتجنب أي تعارض يمكن ان يؤثر على مصالح المؤسسة.			
التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح ان انشطتهم تمت وفق المعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.			

المحور الثاني: مدى اعتماد وظيفة إدارة المخاطر بمؤسسة ضمان الاجتماعي

البيان	أوافق	محايد	لا أوافق
تعطي مؤسستكم أهمية لأدوات التحليل باعتبارها تعمل على اكتشاف الفرص والتهديدات المحيطة بالمؤسسة.			
مؤسستكم بإمكانها التنبؤ وتوقع إشارات الخطر.			
تستخدم مؤسستكم طرق كمية إحصائية في اكتشاف المخاطر قبل وقوعها.			
تتبنى المؤسسة خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر.			
تستخدم المؤسسة طرق تكنولوجية في التعامل مع المخاطر التي تواجهها.			

المحور الثالث: مساهمة وظيفة التدقيق في إدارة المخاطر بمؤسسة الضمان الاجتماعي

البيان	أوافق	محايد	لا أوافق
يتولى قسم التدقيق اعداد خطة تدقيق سنويا على مختلف المؤسسات بالاعتماد على المخاطر وتصنيفها حسب معيار التقييم.			
يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي علي تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.			
يتعامل قسم التدقيق الداخلي وقسم أنظمة الرقابة الداخلية في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر لتحسين عمليات إدارة المخاطر.			
يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات داخلية فعالة في قياس المخاطر لتقييم المؤسسة.			
يوجد ادارك لدى المدقق الداخلي لأهمية المخاطر ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الداخلية.			
استجابة الإدارة لتقارير المدقق الداخلي بشأن المخاطر كافية وتؤدي إلى تخفيض المخاطر إلى مستوى مقبول.			